استثمار المثنى

مجلة شهرية تصدر عن
هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

العدد: الثالث عشر
التاريخ:آذار /٢٠١٢

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق الوطنية 1593 لسنة 2011

من مدينة العاب السماوة الى فندق قصر الغدير السياحي

هيئة استثمار المثنى تواصل مسيرة البناء والأعمار

الكبيسي : هيئة استثمار المثنى تتصدر هيئات الاستثمار في انجاز المشاريع الاستثمارية

الحكومة المحلية في المثنى متابعة مستمرة لمشاريع الاستثمار وإشادة واسعة بمراحل تقدم الانجاز

الاستثمار الزراعي في المثنى...أفاق اقتصادية مفتوحة

مشروع (غيغا كروب) اكبر المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي على مستوى المنطقة

معا .... نتطلع نحو محافظة متميزة

بسم الله الرحمن الرحيم
فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ

صدق الله العلي العظيم

تـؤدي الاسـتثمارات دورا حيويـا في تفعيـل اقتصاديـات الأمـم ، وتوسـيع فرشـة الأنشـطة الإنتاجيـة والخدمية والتجارية ، بما يجلب النفع العام ويحسـن مسـتوى الحياة . إن النظـر إلى (الاسـتثمار) بموضوعيـة مـن زاويـة (العائـد الاجتماعـي) ، تتطلـب الاسـتفادة مـن تجـارب تدفق رؤوس الأموال الاسـتثمارية في البلدان التي كسـبت ثقة المسـتثمرين واحتضنت مشـاريعهم لتأخذ دورها في خلق مرتكزات تسـاهم في التوجهـات التنموية .... حيث تمثـل تدفقات السـيولة رافـدا مهما في تعضيـد الموازنات ومسـاندة مقومـات تعددية مصادر التمويـل ، وأحد أهم المؤشـرات على حيوية وقوة بيئة الأعمال . هذه الحصيلة ، حفزت جميع البلدان(المتقدمة والناشئة) للتنافس على كسـب ثقة المسـتثمرين ، وتقديم حزمة من التشـريعات والتسـهيلات والإعفـاءات ، إضافة إلى تبسـيط آليات منح التراخيص وتخصيص الأراضي ، في إطار تسـريع وتعظيم المكاسـب الاقتصادية(المنافـع الاجتماعية)مـع ضمـان حـق المسـتثمرين في جني الفوائد المشـروعة من توظيف أموالهم.

مـن حـق المجتمـع وهـو يتابـع مـا تقدمـه الحكومـة للمستثمرين من تشريعات وتسهيلات والترويج المتصاعد لمزيـد مـن الخيـارات والفـرص الاسـتثمارية المجدية.أن يتسـاءل ويتلمـس نتائـج واقعيـة تنعكس علـى حياته وتسـهم في تطوير سـوق العمـل لان رأي المواطن والمجتمع بوابـة لصنـع الكثير مـن القـرارات . إن مفهـوم التنمية الحقيقية،ببسـاطة،يعني فتح الآفاق والفرص المستدامة أمـام النـاس كهـدف لتخفيف مؤشـرات البطالـة والفقر وندرة الوظائف.

في إطـار هذا السـياق يعـول علـى الاسـتثمارات أن تأخذ دورها في هـذه المهمة،لوجود تـلازم موضوعي بين طرفي معادلة(العمل الاسـتثماري والعائد الاجتماعي)،فتحريك مخرجـات هـذه المعادلـة باتجـاه حصيلـة متناميـة من الفوائد،تتطلـب تحسـين مكونـات المدخـلات وتبسـيط الآليات لتعظيم الاستثمارات النوعية التي تجلب السيولة ، إضافـة إلى المنفعـة مـن الاسـتثمار في إدخـال التقنيـات الحديثة والتصاميم المتقدمة والتنظيم الإداري.

باختصـار شـديد يمكـن إجمال(العائـد الاجتماعـي) للاستثمار بالمكاسب التالية :-

- مسـاهمة الاسـتثمار في توفير السـيولة وتسـريع وتائر التنمية وإيجاد مصادر تمويل للتغلب على عجز الموازنات .
- إضافة أنشـطة حيوية إلى الاقتصاد من خلال مسـاهمة القطاع الخاص ودخول الاستثمارات الإقليمية والعالمية .
- ترسيخ السلم الاجتماعي بتوفير فرص العمل والوظائف ، فمـن طبيعة الأمور ، إن تحسـن مصـادر العمل والدخل للنـاس يعـزز الاسـتقرار ويحفـز النـاس للمحافظة على موارد عيشهم .
- تحريـك التجـارة البينيـة وتبادل المنافع بـين قطاعات وأنشطة واسعة .
- تغطية الطلب المتنامي على السلع الاستهلاكية والخدمات والوحدات السكنية والمرافق السياحية والترفيهية .

هذه الحصيلة من المكاسب،تستوجب حشد المزيد من تحمل المسـؤولية التضامنية والدعم(المجتمعي والرسمي)باتجاه تشـكيل بيئـة أعمال خصبـة والعمل بمعايـير المصداقية والشـفافية لتوطـين المزيـد من المشـاريع . فبمقـدار ما يحقق المسـتثمرون من نجاحات تتحسـن سمعة وجاذبية المنطقة مما يسـهم في رفع سـقف النجاحـات الاقتصادية والاجتماعيـة . لقد صاحب دخول الاسـتثمارات شـريكا ومسـاهما فاعلا في برامـج التنمية ، نضوجـا في الأنظمة والأدوات والآليـات وبلـورة رؤيـة تنافسـية قـادرة علـى اسـتقطاب الاسـتثمارات،مع وجـود إسـتراتيجية لتذليل الحواجز الروتينية والعقد البيروقراطية.

إن فلسـفة(الخدمات الاجتماعية)في مقاصدها الإنسـانية تشـترط الاسـتجابة لمطالبـات النـاس في تحريـك جميع عوامل النمو والتقدم والتصدي لظروف المعيشة المتدنية للتقليل من آثارها،لذا فان صناع القرار(من وضع المجتمع علـى أكتافهـم تحمـل المسـؤولية)أمام اختبار فعلـي إزاء العملية الاسـتثمارية التي تمر بمفصل دقيق ما يستوجب الارتقاء بمستوى الإيمان بالاسـتثمار إلى مستوى(العقيدة الاقتصادية)وتحريـر العمليـة من الارتهـان للاجتهادات والقناعات الفردية المتشـددة.فكلما كان مسـار الإجراءات سلساً،كلما تعافى الاقتصاد بيسر ووتيرة تصاعدية وقدرة على إشـباع حاجـات النـاس إلى العمل والسـلع والخدمات ،والعيش الكريم .

وأخـيرا ، في الوقت الذي نقدر فيه الـدور الايجابي لتدفق رؤوس الأمـوال والحـرص علـى البنيـة الاسـتثمارية ، نتطلـع إلى تحقيـق أهـداف طموحة ، وتحويـل المحافظة إلى(النمـوذج)في حجم العمـل الاسـتثماري والمقدرة على احتضـان المزيد من المشـاريع وزيادة رأس المـال التراكمي المتحرك في ميادين العمل في عموم المدن والأرياف ، وتنويع الأنشـطة القطاعية،بمـا يعزز المنافـع المتبادلـة (الأرباح والنمو للمستثمرين)و(تعظيم المكاسـب الاجتماعية)،لما فيـه مصلحـة الوطن والصالح العام .... ورسـم مسـتقبل المحافظة واجيالها .

سـائلين الله تعـالى المزيد مـن النجاحات،وتسـديد خطى العاملين بهذا الاتجاه.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

المثنى إستثمار

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة إستثمار المثنى

■ رئيس التحرير

ورئيس مجلس الإدارة

المهندس عادل داخل الياسري

■ الاستشاري

محمود هادي راضي

■ مدير التحرير

علي حنون المعلا الشمري

■ سكرتير التحرير

كاظم مسافر الأعاجيبي

■ الترجمة:

جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير

أمين علي داخل

■ تحرير

حيدر فاضل العامري

ضرغام مجيد الياسري

علي كامل عبد الله

■ التنضيد

زهراء نور الموسوي

سماح عبد الكريم الخفاجي

رسل جابر سكران

■ التدقيق اللغوي

قاسم عبد الكاظم عطية

■ البريد الإلكتروني:

samawa_investment@yahoo.com

تنويه:المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

■ التصميم والإخراج الفني والطباعة:

مركز أديان للتصميم الإبداعي - السماوة - موبايل: 07810419494

هيئة إستثمار المثنى

موقع الهيئة على الانترنت

www.miciraq.org

www.miciraq.com

العدد(13) آذار 2012

آفاق مفتوحة ..... وفرص استثمارية مجدية

Minerals investment..... Getting Started

المهندس عادل داخل الياسري

المدير العام

يعتبر الاستثمار في مجالي الاستخراج والصناعات التحويلية المعدنية ، احد أهم مقومات الموارد الاقتصادية ، حيث لا يمكن للاقتصاد الازدهار بدون قاعدة من الخامات المعدنية باعتبارها ركيزة لقاعدة واسعة من الصناعات ومصدرا لتعظيم الثروات والوظائف ، إضافة إلى التجارة والتصدير . يتطلب (الاستثمار المعدني) توظيف رؤوس الأموال في أنشطة التحري والاستخراج والمعالجة وتحويل الخامات الطبيعية إلى منتجات نهائية ذات جدوى اقتصادية ومكاسب اجتماعية .

في محافظة المثنى ، يقع (الاستثمار المعدني) على سلم الأولويات ، بعد إن وضعنا الأساس للانطلاق بمنهجية ورؤية واضحة وتوجهات بعيدة المدى :-

الرؤيـــــة : مشروع (المسح الجيولوجي) خارطة طريق في التحري عن خامات ومكونات ذات قيمة اقتصادية وصناعية تفتح الآفاق نحو فرص استثمارية ناضجة .

الإستراتيجية : إرساء قاعدة (بنية استثمارية) متنوعة ورصينة .

الهـــــدف : تنويع خيارات التنمية والدخل والوظائف ..... وعوامل جذب استثماري .

إن (البيئة الاستثمارية) بما تمتلك من مقومات تشريعية واليات تنفيذية ، لا تعتبر كافية بدون السعي الحثيث للبحث عن خيارات جديدة والسعي إلى تنويع فرشة الأنشطة الاقتصادية وتعددية الفعاليات الاستثمارية، **تعزيز الخارطة الاستثمارية بآفاق ريادية ، وحتى غير مطروقة** .

وفي هذا السياق ، أعطتنا نتائج المسح الجيولوجي المؤشرات الايجابية والدفعة المعنوية في جدوى المضي قدما في التحري التفصيلي العميق .... باتجاه رفع القدرات الذاتية للمحافظة بما تمتلك من طاقات ومكامن خامات طبيعية ..... تعطي المبررات لأخذ الريادة والقيادة في الصناعات الإنشائية والتحويلية وتأسيس ركيزة من الأنشطة النوعية المتشابكة على مستوى الوطن .

لقد تمخض المسح الجيولوجي الاستكشافي عن وجود رصيد هائل من صخور حجر الكلس ، إضافة إلى أطيان غنية بالكاؤولين ورمال تحتوي على معدن الفلدسبار .

وتأسيسا على هذه النتائج بالإمكان التفاؤل على طرح فرص استثمارية مستقبلية ببعد اقتصادي رصين .... على أمل استكمال المسوحات التفصيلية وصولا إلى مكامن وامتدادات وطبيعة الخامات وفوائدها الصناعية بموازاة هذه الرؤية ، طرحت هيئة استثمار المثنى خيارات فائقة الجدوى في استثمار (ملح الطعام) على إقامة قاعدة من الصناعات القلوية وإنتاج الكلور وحامض الهيدروكلوريك والمواد القاصرة ، وما يرتبط بها من عنقود من صناعات المنظفات ومواد التجميل والتعقيم وكاربونات وبيكاربونات الصوديوم .... وغيرها ، وتأسيسا على القدرة الإنتاجية السنوية لملحة السماوة (200 ألف طن / سنويا) بالإمكان توطين قاعدة عريضة من المشروعات الاستثمارية وبطاقات تنافسية لتغطية الطلب المحلي والتصدير .

كما وطرحت الهيئة في خارطتها الاستثمارية في مجال الصناعات الانشائية ، خيارات مهمة في إنتاج (السمنت والثرمستون والجبسوم والنورة والطابوق وحجر الواجهات ..... الخ) فرص استثمارية مفتوحة على أسواق متعطشة وإحلال بدائل للاستيرادات في هذه القطاعات .

ما نتطلع إليه ..... الحصول على نتائج مشجعة من المسح الجيولوجي اللاحق ، للاستثمار في مجالي (معالجة وتركيز معدن المغنسيوم) من صخور الدولومايت ومعالجة الكثبان الرملية ذات المحتوى الاقتصادي من معدن (Feldspar) والترويج لفرص استثمارية لمعالجة الأطيان الغنية بالكاؤولين ذات الأهمية في صناعة الصحيات والسيراميك والطابوق الحراري والعوازل الكهربائية .... وكل هذه المواد ذات قيمة اقتصادية عالية لوجود طلب عالمي على استيرادها .

وأخيرا ، يمثل (الاستثمار المعدني) إستراتيجية راسخة وإحدى أهم الخيارات المستقبلية لهيئة الاستثمار ..... اما رؤيتنا : فان **البادية تعتبر المجال الحيوي** والعمق الاقتصادي لأهم محاور توطين الاستثمارات الصناعية والزراعية والاستخراجية والسياحية .... لتشكيل الهوية الاقتصادية وتحريك التنمية الاجتماعية والعمرانية في المحافظة .

والله الموفق

دولة رئيس الوزراء يؤكد على ضرورة دعم الاستثمار وحل العقبات التي تعيق تقدم العملية الاستثمارية في البلاد

أكد دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي على ضرورة دعم العملية الاستثمارية والإسراع بحل كافة المعوقات التي تقف في طريق تقدم الاستثمار في البلاد , جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات غير المنتظمة بإقليم ,والتي حضرها محافظي ورؤساء مجالس المحافظات ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ومدراء هيئات الاستثمار في المحافظات .

وأوعز سيادته خلال الاجتماع بأهمية حل المشاكل التي تواجهه المستثمرين وتسهيل إجراءات سمات الدخول والإقامة وإيجاد الحلول المناسبة لمسالة تخصيص الأراضي لإغراض الاستثمار .

مشيدا بالخطوات الحثيثة التي قطعتها هيئة استثمار المثنى في تنفيذ المشاريع الاستثمارية بعد اطلاعه على الخارطة الاستثمارية للمحافظة واستماعه لشرح مفصل عن المشاريع المرخصة والمنفذة في المثنى.

من جانبه أكد محافظ المثنى السيد إبراهيم الميالي على ضرورة دعم العملية الاستثمارية وتشجيع الشركات الراغبة بالاستثمار من خلال إعطاء المزيد من التسهيلات التي من شأنها استقطاب الشركات المحلية والأجنبية للمساهمة في إعادة اعمار البلاد والنهوض بواقعها الاقتصادي والعمراني. مشيرا إلى أهمية منح الحكومات المحلية في المحافظات صلاحيات أوسع من اجل الإسراع بوتيرة العمل دون المرور بحلقات الروتين التي تعرقل عملية تنفيذ المشاريع في مختلف القطاعات .

فيما قدم مدير عام هيئة استثمار المثنى شرحا تفصيليا عن سير انجاز المشاريع الاستثمارية في المحافظة وعدد الرخص الاستثمارية الممنوحة مشيرا في ذات الوقت إلى المشاكل والعقبات التي تعيق تقدم العملية الاستثمارية والدور الكبير للحكومة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي في التخفيف من حدة تلك العقبات من خلال تبنيها لحزمة من الإجراءات والتشريعات التي تسهم في دفع مسار العملية الاستثمارية في المحافظة.

نسب انجاز متقدمة في مشروع دواجن نور الولاية

محافظ المثنى يشيد بجهود هيئة الاستثمار والجهة المستثمرة للمشروع

اوضح محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي خلال زيارته لمشروع دواجن نور الولاية الاستثماري في قضاء الخضر عن تقدم نسب الانجاز في المشروع التي وصلت إلى (65%) مؤكدا على أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي بالمحافظة كونه من القطاعات الأساسية في دعم ركيزة الاقتصاد المحلي والنهوض به في مختلف الاتجاهات. وأشاد الميالي خلال الزيارة بالجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة الاستثمار والجهة المستثمرة للمشروع باعتباره أول المشاريع الاستثمارية التي يجري تنفيذها في قطاع الزراعة بالمثنى والتي ستعمل على سد حاجة المحافظة والمحافظات المجاورة لمنتوجات لحوم الدجاج وبيض المائدة .

من جانبه أعلن مدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل محمد ان شهر تشرين الثاني سيشهد مباشرة المشروع بالإنتاج كمرحلة أولية مضيفا ان المشروع يعتبر من المشاريع الستراتيجية في المحافظة حيث يجري تنفيذه على مساحة (40) دونم وبكلفة 3 مليار دينار عراقي .

فيما أشار المستثمر محسن كامل الياسري إلى ان المشروع يتكون من أربع حلقات متكاملة تشمل إنتاج بيض المائدة ولحوم الدجاج وبيض التفقيس بالإضافة إلى معمل لإنتاج الأعلاف يعمل بطاقة (5 طن/ساعة) وفق احدث التقنيات العالمية المعمول بها في هذا المجال وسيتم تشغيله وصيانته بأيدي محلية وأجنبية مشتركه .وأضاف الياسري ان الطاقة الإنتاجية للمشروع ستصل إلى أربعة ملايين طير(فروج) سنويا حيث ستعمل على تغطية حاجة المحافظة والمحافظات المجاورة ومن المقرر ان تشهد الأيام المقبلة بدء الإنتاج في المشروع كمرحلة أولية .

الدكتور سامي الأعرجي يترأس الاجتماع الدوري الرابع لرؤساء

هيئات استثمار المحافظات ويشدد على ضرورة إبراز الهوية الاستثمارية للبلاد

ترأس معالي الدكتور سامي رؤوف الأعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الاجتماع الدوري الرابع لهيئات الاستثمار في المحافظات بحضور المدراء العامين في الهيئة الوطنية ورؤساء الهيئات في المحافظات لبحث آخر المستجدات في العملية الاستثمارية والوقوف على المعوقات التي تعترض الاستثمار في البلاد .

جدول أعمال الاجتماع تضمن عدد من المحاور أهمها بحث تطورات مشروع بسماية والذي يعد من اكبر مشاريع الهيئة الوطنية كذلك تجربة الهيئة الوطنية للاستثمار في مجال العقد الاستثماري الدولي وبحث موقف التعديلات المقترحة على نظام (7) وتحديد بدل الإيجار للمشاريع التجارية , كذلك مناقشة مقترحات هيئات الاستثمار في المحافظات .

و قد استهل معالي الدكتور سامي الاعرجي الاجتماع بالتأكيد على أهمية الحضور الفاعل لهيئات الاستثمار وإبراز الهوية الاستثمارية للبلاد.

بعدها تناول شرح تطورات مشروع مجمع سكني بسماية والذي يعد جزء من مشروع المليون وحدة سكنية في الخطة التنموية لعام 2014-2010 والذي لاقى نجاحات كبيرة منذ إعلانه في وسائل الإعلام والدعم والمساندة الكبيرة من قبل دولة رئيس الوزراء ووزير النفط فقد تم استلام أكثر من (900) ألف طلب على الوحدات السكنية . وكشف الأعرجي عن اتفاق جرى مع

بنوك ومصارف حكومية (مصرف الرافدين , مصرف الرشيد , المصرف العراقي للتجارة TBI) لتمويل شراء الموظفين للوحدات السكنية والبالغ (8 ترليون دينار عراقي) وبين جداول التسديد والتي تصل إلى 15 سنة لتقليل القسط الشهري المستحق على المواطن بشروط تم تحديدها سلفا.وحول الضمانات المتبادلة والعقود بين الهيئة والمواطن فيما يخص المشروع قال رئيس الهيئة الوطنية "يكون عقد المواطنين صاحب طلب الوحدة السكنية مع الهيئة الوطنية للاستثمار مع إضافة نسبة فائدة من قبل وزارة المالية والبالغة 3% من قيمة الوحدة دون الاعتماد على سند للرهن وتدفع الحكومة 3% الأخرى).

كما أعلن عن انطلاق مشاريع سكنية جديدة في المستقبل القريب وولادة مجمع سكني في محافظة البصرة بواقع (100) ألف وحدة سكنية سينفذ من قبل مجموعة تراك الكورية الجنوبية .المحور الثاني تناول العقد الاستثماري الدولي وتجربة الهيئة الوطنية للاستثمار في هذا المجال حيث تقرر أن يكون مشروع بسماية نموذجا للمحافظات الأخرى لتبرم على غرارها بقية العقود الاستثمارية الدولية لتجنب الإشكاليات.

وأيد الأعرجي إطلاق يد هيئات الاستثمار في المحافظات من إبرام مذكرات تفاهم مع الشركات الاستثمارية بشرط أن لا تترتب عليها تبعات قانونية ومالية .بعد ذلك تم بحث فعالية موقف التعديلات المقترحة على نظام رقم (7) وتحديد بدل الإيجار للمشاريع التجارية حيث أوضح معاليه إن التعديلات المقترحة على النظام قدمت لدولة رئيس الوزراء للتوقيع والمصادقة عليها تضمنت تعديل عدد من المواد و تحديد بدل الإيجار للمشاريع التجارية.

بهدف إنشاء أضخم مشروع زراعي استثماري في العراق والمنطقة

استثمار المثنى ومجموعة شركات غيغا الباكستانية تجريان الجولة الثانية من المباحثات

أجرى وفد مجموعة شركات (غيغا) الاستثمارية الباكستانية جولة مفاوضات ثانية مع هيئة استثمار المثنى بهدف إنشاء أضخم مشروع استثماري في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية في العراق والمنطقة , كذلك بحث الفرص المتاحة للاستثمار في قطاع الإسكان .

وأوضح الحاج عبد الرحيم أمين غيغا المدير التنفيذي للشركة ورئيس الوفد إن شركته تعتزم الاستثمار في محافظة المثنى من خلال إنشاء أضخم مشروع في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية في العراق والمنطقة , كذلك بحث فرص إقامة مجمعات سكنية حيث قال"تسعى مجموعة شركات (غيغا) لإنشاء مشروع زراعي متكامل فضلا عن الاستثمار في الصناعات الغذائية في المثنى لإنتاج اللحوم الحمراء و المحاصيل الزراعية من اجل الوصول لسد حاجة السوق العراقية وتصدير الفائض من تلك المنتجات".

وحول الإجراءات الأولية لمنح الإجازة الاستثمارية قال رئيس الوفد ((أكملنا كافة المتطلبات المتعلقة بمنح الإجازة بعد أن قدمنا عرضا موثقا لنشاط وتاريخ الشركة وإجازة تأسيسها الرسمية ، مؤكدا أن المشروع سيكون المشروع الأول والأضخم من نوعه في العراق والمنطقة)) .

من جانبه أبدى المهندس عادل داخل الياسري استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات المطلوبة المتعلقة بمنح الإجازة بوقت قياسي بما يسرع عملية إقامة المشروع في القريب العاجل مؤكدا استقطاب المحافظة لكبريات الشركات العالمية لما تتمتع به من مناخ استثماري بقوله ((إن محافظة المثنى تتمتع بمناخ استثماري جاذب في القطاع الزراعي حيث تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتربية المواشي كذلك وفرة المياه السطحية والجوفية الأمر الذي اهلها إلى أن تقف في صدارة المحافظات الزراعية)) .

يذكر إن مجموعة شركات (غيغا) هي إحدى كبريات الشركات الباكستانية الاستثمارية التي تمتلك رأس مال كبير و ذات إمكانيات عملاقة أهلتها للدخول إلى السوق العالمية ولديها استثمارات عدة في باكستان و الشرق الأوسط وافريقيا وتضم مجموعة من الشركات التي تمارس العديد من الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وتطوير العقارات وصناعة البناء والإنشاءات.

الدكتور عبد اللطيف الحساني
رئيس مجلس محافظة المثنى

الدكتور فراس الكبيسي مدير عام دائرة تنسيق المحافظات لشؤون الاستثمار

المهندس عادل داخل الياسري
مدير عام هيئة استثمار المثنى

هيئة استثمار المثنى تفتتح رسمياً مدينة العاب السماوة

برعاية محافظ المثنى الأستاذ إبراهيم سلمان الميالي وحضور السيد رئيس واعضاء مجلس محافظة المثنى والدكتور فراس الكبيسي ممثل رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار..افتتحت هيئة استثمار المثنى مدينة العاب السماوة الذي يعد أول مشروع استثماري منجز في القطاع السياحي والترفيهي والذي نفذته شركة سنا الخليج للاستثمار حسب الإجازة الاستثمارية الممنوحة لها.

الافتتاح تم وسط مراسيم احتفالية بهيجة بحضور كبار المسؤولين من أعضاء مجلس النواب العراقي ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة ومدراء الدوائر ورجال الأعمال والمستثمرين وإيذاناً لافتتاح أبواب المدينة أمام أبناء المحافظة،حيث استهل الحفل بقراءة آي من الذكر الحكيم بعدها الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء العراق ثم عزف السلام الجمهوري تلتها كلمة لمحافظ المثنى والتي أكد من خلالها على المضي قدما نحو افتتاح المزيد من المشاريع الاستثمارية واقتراب مؤشر بوصلة الاستثمار نحو انجاز عدد آخر من المشاريع الاستثمارية في القريب العاجل وقال الميالي ((نحن اليوم سعداء بافتتاح أول مشروع استثماري في المحافظة والذي وضع حجره الأساس دولة رئيس الوزراء ليكون الانطلاقة الأولى نحو الاعمار والاستثمار)) وأضاف الميالي((نجتمع اليوم في مكان كان يسبب حرجا كبيراً للحكومة المحلية والذي كان موقعاً لتجمع الأملاح والمياه الآسنة ، ألا انه تحول إلى مكانا ترفيهياً ومتنفساً للعائلة السماوية بعد أن كانت تذهب إلى المحافظات الأخرى في الأعياد والعطل الرسمية لافتقار المحافظة إلى مرفق ترفيهي)) واستطرد الميالي ((إن هيئة استثمار المثنى قد عملت بكل مهنية واحترافية وإخلاص حتى أصبحت من الهيئات الرائدة في الاستثمار وستشهد المحافظة في الفترات المقبلة افتتاح مشاريع استثمارية أخرى مهمة)) .

بعدها كلمة لرئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف الحساني أشاد من خلالها بجهود الهيئة والحكومة المحلية والمستثمر التي تظافرت وأصبح هذا الموقع مركزا سياحيا ترفيهيا داخل المدينة وقال الحساني ((نقف اليوم بشموخ أمام انجاز من انجازات مجلس المحافظة والحكومة المحلية وهيئة الاستثمار بافتتاح أول مشروع ترفيهي وأول مشروع استثماري في المحافظة)) وأضاف ((لولا الجهود الحثيثة التي بذلها مجلس المحافظة من خلال حزمة التشريعات والتسهيلات التي قام بها ما كان لهذا المشروع أو المشاريع الأخرى أن ترى النور وتصل إلى ما وصلت إليه اليوم)) .

فيما أكد ممثل معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور فراس حربون الكبيسي في كلمة ألقاها بالمناسبة ان الهيئة الوطنية للاستثمار تقود حالياً زمام الأمور في عدد من المشاريع العملاقة التي ستبعث برسائل ايجابية إلى كل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في العالم ، ولولا الجهود الكبيرة التي تبذل لأكثر من عام من قبل الهيئة الوطنية و التي لم تتسرع نهائياً في الإعلان عن هذه المشاريع إلا بعد أن تم انجازها ليكون ذا مصداقية ، كما بين إن هيئة استثمار المثنى تحتل الصدارة بين هيئات استثمار المحافظات من خلال نسب الإجازات التي منحتها الهيئة والمشاريع القائمة التي تجاوزت (15) مشروعا استثماريا حيث قال ((إن هيئة استثمار المثنى تقف اليوم في الصدارة بالمقارنة مع هيئات الاستثمار في المحافظات وهذا الكلام ليس للمجاملة بل من الواقع من خلال عدد وحجم المشاريع الحالية)) عازياً هذا النجاح إلى التناغم الحاصل بين الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي وهيئة الاستثمار .

من جانبه أعلن مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري عن شكره للحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي لوقوفها مع الهيئة ودعمها للمشاريع الاستثمارية والذي نتج عنه هذا التقدم في عدد وحجم المشاريع التي تشهدها المحافظة حيث قال ((إننا سعداء حقا بافتتاح هذا المنجز،وإنها بشارة طيبة وتملؤنا الفرحة أن يتقدم هذا المشروع بقية المشاريع بسرعة التنفيذ لأهميته الاجتماعية لوجود حاجة حقيقية لإضفاء المزيد من البهجة وإتاحة فرصة الاستمتاع وإيجاد موقع اجتماعي عصري يتسم بالحداثة والقوة والسلامة والأمان)) .

وأضاف الياسري ((هذه الفرص بمجموعها تشكل جانبا من رؤيتنا المستقبلية لإرساء مرتكزات اجتماعية وبنية تحتية سياحية متنوعة في المنطقة بهدف تحسين وتنويع الأنشطة السياحية وتوفير مصادر العمل .. واستجابة للحاجات الفعلية من المرافق التي تحتاجها المحافظة , كل ذلك لا يشبع طموحاتنا لأننا نتطلع لتغطية الحاجة الفعلية للمشاريع الترفيهية و الاجتماعية في أقضية الرميثة والخضر والوركاء لتوزيع الفرص الاستثمارية بعدالة ورؤية متكاملة)) بعدها تم قص شريط الافتتاح وتجول الحضور في أروقة المدينة .

يشار إلى إن مشروع مدينة العاب السماوة هو أحد أهم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي والترفيهي والتي شرعت بتنفيذه شركة سنا الخليج بكلفة بلغت أكثر من 13 مليون دولار أمريكي.

وفد مشترك من الحكومة المحلية في المثنى يزور مشروع قصر الغدير السياحي ويشيد بمراحل تقدم العمل

ضمن المتابعات الميدانية للحكومة المحلية لمشاريع هيئة استثمار المثنى زار وفد مشترك من الحكومة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي في المحافظة برئاسة محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي ورئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف الحساني ومشاركة عضو مجلس المحافظة السيد احمد منفي جوده ومدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل الياسري .

وأشاد محافظ المثنى خلال زيارته فندق قصر الغدير السياحي بتقدم مراحل العمل التي وصفها بالايجابية والمثمرة مشيرا إلى الأهمية الاقتصادية والعمرانية للمشروع وحاجة المحافظة إليه كمرفق سياحي وترفيهي في استقبال الوفود القادمة إلى المحافظة للمشاركة في الفعاليات المختلفة منوها في ذات الوقت إلى دعم وتعاون الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار في انجاز المشروع.

فيما أكد رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف الحساني على ضرورة الإسراع في انجاز المشروع وحسب وقته المحدد مشيرا إلى توجهات الحكومة المحلية في دعم قطاع الاستثمار وتسهيل حركة الشركات والمستثمرين الراغبين بالاستثمار في المحافظة بمختلف القطاعات.

من جانبه قال مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل الياسري ان نسب الانجاز في المشروع قد وصلت إلى (86%) للمرحلة الأولى ومن المؤمل ان يتم افتتاح المشروع خلال الأشهر القليلة المقبلة .

يشار إلى ان فندق قصر الغدير هو احد المشاريع المهمة التي تنفذ من قبل مستثمرين محليين بكلفة تصل إلى (8) ملايين دولار أمريكي وبفترة انجاز تصل إلى ثلاث سنوات على ان يتم تنفيذها بمرحلتين.

هيئة استثمار المثنى تسحب إجازة الاستثمار الممنوحة لشركة المبروكة للمقاولات العامة واحد المستثمرين يتقدم بطلب الحصول على إجازة استثمارية

قررت هيئة استثمار المثنى سحب الإجازة الاستثمارية الممنوحة لشركة المبروكة للمقاولات العامة لإخلالها بالشروط المنصوص عليها في عقد الإجازة.

وذكر مدير عام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة المهندس عادل داخل الياسري ان الهيئة قامت بسحب الإجازة الاستثمارية المرقمة (20) الممنوحة في آب /2009 لإخلال الشركة بشروط منح الإجازة ولعدم الجدية الفعلية في العمل والمباشرة في المشروع عازيا أسباب سحب الإجازة من المستثمر إلى نفاد كافة الطرق القانونية المنصوص عليها في المادتين 28و14 /سابعاً من قانون الاستثمار رقم 13في 2006 المعدل .

مؤكدا إن الهيئة تتابع وبشكل دوري المشاريع الاستثمارية و متابعة الإجازات والمستثمرين للاطلاع على سيرها والوقوف على المعوقات التي قد تعترض عمل المستثمرين ومتابعة جديتهم في تنفيذ المشاريع .

وفي سياق منفصل تقدم المستثمر (سعد طعمة سعد) بطلب الحصول على إجازة استثمارية لإقامة مشروع استثماري زراعي حيواني على مساحة 10000 دونم مبديا استعداده تنفيذ كافة الشروط التي نص عليها قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 في منح الإجازة ، ومن الجدير بالذكر ان قطاع الاستثمار الزراعي في محافظة المثنى يشهد رواجاً من قبل طلبات المستثمرين نظراً لما تمتلكه المحافظة من مقومات ناجحة لهذا القطاع الحيوي المهم.

عدد من المستثمرين المحليين يتقدمون بطلب إلى هيئة استثمار المثنى لتنفيذ مشاريع خدمية وصناعية في المحافظة

في إطار تقدم العملية الاستثمارية التي تشهدها محافظة المثنى بمختلف المجالات الزراعية والصناعية والإسكانية والترفيهية التي قطعت فيها هيئة استثمار المثنى شوطا مميزا , أبدى عدد من المستثمرين المحليين رغبتهم بالحصول على الرخص الاستثمارية لتنفيذ مشاريع خدمية وصناعية وفق قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006وتعديلاته .

وفي هذا الصدد تقدم المستثمر مشتاق طالب الليثي بطلب الحصول على الموافقة لإنشاء محطة لغسيل السيارات يتم تنفيذها بأحدث المواصفات العالمية , فيما تقدم المستثمر نزار حسين الحجاري إلى هيئة الاستثمار بطلب الحصول على الموافقة لإنشاء معمل لإنتاج الأكياس الورقية , الأمر الذي سيسهم في إنعاش وتطوير القطاعيين الخدمي والصناعي في المحافظة .

من جانبه أبدى مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار العراقي وتعديلاته من اجل تفعيل القطاع الاستثماري في المثنى وجذب الشركات والمستثمرين الراغبين بالاستثمار في المحافظة .

هيئة استثمار المثنى تعقد اجتماعا تشاوريا لرسم الستراتيجية الاستثمارية لعام 2012

ترأس المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى الاجتماع التشاوري لرسم الستراتيجية الاستثمارية لعام 2012 بحضور المستشارين في الهيئة السيد محمود هادي راضي والمهندس مؤيد كاظم صالح ومدير قسم العلاقات العامة السيد علي حنون الشمري .
حيث تم خلال الاجتماع مناقشة ما قدمته الهيئة خلال الفترة الماضية للوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء للاستفادة منها خلال الفترة المقبلة , والعمل على إعداد خطة مستقبلية لعمل الهيئة من اجل رفع مستوى الأداء والإسراع بوتيرة الأعمال والمهام التي تؤديها الهيئة .
كما تم مناقشة سبل التركيز على وضع سلم أولويات للمشاريع التي يتم الترويج لها كفرص استثمارية في المحافظة والاعتماد على آلية جديدة للترويج وتسويق تلك الفرص داخليا وخارجيا وفق احدث الأساليب المتبعة في هذا المجال , وإعطاء الأهمية القصوى في الترويج للمشاريع الزراعية والصناعية ولوجستيات الخدمات التجارية والسياحية لما لها من أهمية كبيرة في تطوير المحافظة وتحقيق مردودات اقتصادية هائلة تسهم في رفع مستوى دخل الفرد وتوفير فرص عمل للكثير من الأيادي العاملة في المحافظة.

خلال زيارته لعدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة

ممثل رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار : هيئة استثمار المثنى تقف في صدارة هيئات استثمار المحافظات

أكد ممثل معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور فراس حربون الكبيسي إن هيئة استثمار المثنى تقف في صدارة هيئات الاستثمار في البلاد وهي تقود زمام الأمور في عدد من المشاريع العملاقة التي يجري العمل بها في المحافظة ، جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها لعدد من المشاريع الاستثمارية على هامش مشاركته في حفل افتتاح مدينة العاب السماوة رافقه فيها مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري.
وخلال زيارته أكد الكبيسي ان هيئة استثمار المثنى تقف في صدارة هيئات الاستثمار في البلاد بقوله ((إن هيئة استثمار المثنى تقف اليوم في الصدارة بالمقارنة مع هيئات الاستثمار في المحافظات وهذا الكلام ليس للمجاملة بل من الواقع من خلال عدد وحجم المشاريع الحالية)) عازيا هذا النجاح إلى التناغم الحاصل بين الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي وهيئة الاستثمار .
وأوضح الكبيسي ان الهيئة الوطنية للاستثمار تقود حالياً زمام الأمور في عدد من المشاريع العملاقة التي ستبعث برسائل ايجابية إلى كل المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال في العالم .
وشملت الجولة مشاريع جاودير السكني ومعمل اسمنت الدوح وفندق قصر الغدير استمع فيها لشرحا تفصيلياً عن سير الأعمال في المشاريع ونسب ومراحل الانجاز ، وقد أبدى الكبيسي إعجابه بوتيرة العمل الاستثماري الجاري في المحافظة مشدداً في الوقت ذاته على انجاز المشاريع في الوقت المحدد ، فيما أكد المدير التنفيذي لمشروع قصر الغدير بلوغ نسبة الانجاز في المشروع 75% واقتراب افتتاح المشروع مطلع العام المقبل.

وفد شركة زوزك التركية يبحث مع هيئة استثمار المثنى فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء

في خطوة تهدف إلى سد حاجة المحافظة من الطاقة الكهربائية والبحث عن مشاريع داعمة لتوليد الطاقة

في وزارة الكهرباء بحث مدير عام هيئة استثمار المثنى وبحضور رئيس لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة لدى استقباله وفد مجموعة شركات زوزك التركية مشروع إنشاء محطات كهربائية في عموم محافظة المثنى .

وقد ضم وفد المجموعة المهندس وريا جلال المدير الفني ورئيس الوفد والدكتور حسين الشمري والأستاذ سعد الخطيب وجرى خلال اللقاء التباحث حول إمكانية نصب محطات توليد الطاقة الكهربائية وآلية توزيعها في عموم محافظة المثنى مع إمكانية شمول قضاء السلمان وناحية بصية التي تعتمد حالياً على عمل المولدات ,حيث كشف رئيس الوفد المهندس وريا جلال عن رغبة شركته بنصب محطات كهربائية تصل إلى (10) محطات بطاقة إنتاج (30 ميكا / واط) للمحطة تتوزع في عموم محافظة المثنى , وقال إن شركته ستقوم في الأيام اللاحقة بإعداد الدراسات الفنية و الاقتصادية لعرضها على الهيئة والحكومة المحلية .

من جانبها أبدت هيئة الاستثمار ترحيبها بفكرة المشروع باعتبارها خطوة مهمة في حل أزمة الكهرباء التي تعاني منها المحافظة و البلاد بشكل عام معلنة عن استعدادها التام لتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها الإسراع بتنفيذ المشروع .

وسط حضور مميز لهيئات الاستثمار في العراق

انطلاق فعاليات معرض بغداد الدولي بدورته الثامنة والثلاثون

مجموعة شركات ساكورا اليابانية

تبحث الفرص الاستثمارية في المثنى وتبدي رغبتها ببناء فندق خمس نجوم

بحث وفد من مجموعة شركات ساكورا اليابانية مع هيئة استثمار المثنى الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة , حيث أبدت المجموعة رغبتها بالاستثمار في قطاع الإسكان والسياحة والصناعة بعد الجولة التي قام بها الوفد بصحبة هيئة الاستثمار لبحيرة ساوه ومعامل الاسمنت ومملحة السماوة .

وقال (كوجي ساكورا) رئيس وفد المجموعة اليابانية ان المجموعة بصدد بناء فندق (خمس نجوم) يتم تنفيذه خلال فتره ستة أشهر بطريقة البناء الجاهز وعلى مساحة (8) دونم فضلا عن تنفيذ مشاريع أخرى في مجال صناعة الاسمنت والملح .

فيما أكد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري إن الهيئة مستعدة لتقديم كافة التسهيلات التي من شانها الإسراع بتنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة وأضاف انه المؤمل عودة وفد مجموعة الشركات اليابانية مطلع العام القادم لاستكمال الإجراءات بشان المباشرة بتنفيذ المشاريع المتفق عليها والبدء بمنح الرخص الاستثمارية للشركة.

وأشار الياسري ان الهيئة منحت مؤخرا أربع رخص استثمارية بقيمة تصل إلى مليار دولار أمريكي لمجموعة(غيغا كروب)الباكستانية لتنفيذ مشاريع في مجالات الإسكان والزراعة ,مبينا ان الهيئة قد خصصت 250 الف دونم لتنفيذ مشروع زراعة قصب السكر الذي سيتم تنفيذه من قبل (غيغا كروب) بكلفة تصل إلى 239 مليون دولار أمريكي في المثنى.

بمشاركة 1200 شركة من ثمانية عشر بلدا

تحت شعار (الأعمار والاستثمار في العراق الجديد يجسدان إرادة العراقيين في السلام ومواصلتهم البناء والتنمية والتقدم الحضاري) انطلقت فعاليات الدورة الثامنة والثلاثون لمعرض بغداد الدولي الذي تنظمه الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية في وزارة التجارة العراقية بمشاركة أكثر من (1200) شركة مختلفة الاختصاصات من ثمانية عشر بلدا للفترة من 1-10 تشرين الثاني .

ودعا دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي في كلمة الافتتاح إلى تغيير جميع التشريعات والقوانين الاقتصادية لملائمة توجه العراق إلى اقتصاد السوق، مؤكداً على الحاجة لوجود قوانين ضامنة لكل الشركات التي ترغب بالاستثمار في البلاد مضيفا ان اقتصاد العراق كان شمولياً ونحتاج اليوم إلى تغيير جميع التشريعات والقوانين الاقتصادية لأنها أصبحت لا تتلاءم مع التغييرات التي حدثت في العراق والتوجه إلى اقتصاد السوق . معتبرا افتتاح المعرض بهذا العدد الكبير من الشركات والدول يدل على تفاعل وتزايد النشاط الاستثماري في البلاد.

وقد شهد المعرض خلال دورته الحالية مشاركة فاعلة من قبل الشركات الألمانية والأمريكية والتركية وسط غياب واضح للشركات العربية .

كما سجلت هيئات الاستثمار في المحافظات والهيئة الوطنية للاستثمار حضورا فاعلا في المعرض , ومن بينها هيئة استثمار المثنى حيث شاركت بالترويج لفرصها الاستثمارية بين الشركات الأجنبية والمحلية المساهمة في المعرض حيث قام وفد الهيئة المشارك في المعرض بتوزيع النشرات التوضيحية للفرص الاستثمارية ومشاريع الهيئة قيد التنفيذ ومجموعه من المطبوعات الأخرى تضمنت مجلة الاستثمار وقانون الاستثمار والخارطة الاستثمارية الجديدة لمحافظة المثنى .

وقد شهد جناح هيئة استثمار المثنى إقبالا واسعا من الشركات الألمانية والكندية واليابانية والتركية فضلا عن زيارة عدد من الشخصيات الرسمية المحلية والأجنبية التي أشادت بالدور الفاعل للحكومة المحلية والقائمين على الهيئة في دفع مسار العملية الاستثمارية بالمحافظة مؤكدين على أهمية الاستمرار بهذه الجهود من اجل اعمار المحافظة وتطويرها في مختلف المجالات.

شركة المحامد الكويتية توقع عقد تسليم الأرض مع دائرة عقارات الدولة لإنشاء معمل اسمنت الشرق

أكملت شركة المحامد الكويتية كافة المخططات والتصاميم الخاصة بمشروع المجمع السكني الذي تعتزم الشركة إنشاؤه في المحافظة ، فيما وقع مندوبها عقد تسليم الأرض مع دائرة عقارات الدولة والبالغة مساحتها (400) دونم لإقامة معمل اسمنت الشرق .

وقال المهندس عامر عباس عزيز نائب رئيس هيئة استثمار المثنى ان شركة المحامد الكويتية قد أكملت جميع المخططات والتصاميم للوحدات السكنية في جمهورية إيران وماليزيا وتم عرضها على دائرة التخطيط العمراني بعد أن أبدت الأخيرة بعض الملاحظات على التصاميم السابقة ، وأضاف عزيز تم توقيع عقد الإيجار الأرض المزمع إنشاء معمل اسمنت الشرق عليها والبالغة مساحتها (400) دونم بين مندوب الشركة ودائرة عقارات الدولة ببدل إيجار اتفق عليه الطرفان حسب ما نص عليه في قانون الاستثمار رقم 13 في 2006 وتعديلاته ، مؤكدا وصول جميع التصاميم والخارطة الطوبوغرافية الكنتورية للهيئة في وقت سابق والخاصة بإنشاء السايلوات الكونكريتية ومخازن الاسمنت .وأشار عزيز ان الهيئة منحت في وقت سابق رخصة استثمارية لشركة المحامد الكويتية للتجارة والمقاولات لغرض إنشاء معمل اسمنت المشرق بكلفة (250) مليون دولار أمريكي على ان يتم انجازه خلال سنتين من تاريخ المباشرة بالعمل.ويشار إلى إن الإجازة الاستثمارية الخاصة بإنشاء معمل اسمنت الشرق والممنوحة لشركة المحامد الكويتية هي إحدى الإجازات التي منحت لإنشاء معامل اسمنت بالقرب من معمل اسمنت المثنى الحكومي نظراً لما تحتويه المنطقة على وفرة في المواد الأولية التي تدخل في صناعة الاسمنت والتي تكفي لإنشاء عدد من معامل الاسمنت في المنطقة.

شركة تكنو قروب التركية تبحث فرص الاستثمار في المحافظة مع هيئة استثمار المثنى

بحث وفد إحدى الشركات التركية مع مدير عام هيئة استثمار المثنى الفرص الاستثمارية في المحافظة خصوصاً في مجال بناء الوحدات السكنية وكذلك إمكانية إنشاء مول تجاري .

وقد أبدى السيد إبراهيم خليل مدير عام شركة (تكنو قروب) التركية خلال لقائه مدير عام الهيئة وعدد من مدراء الأقسام رغبة الشركة بالاستثمار في القطاع السكني وإنشاء وحدات سكنية بطريقتي البناء الأفقي والعمودي في مركز واقضيه المحافظة وفرصة إنشاء مول تجاري مضيفا ان الشركة بصدد إعداد كافة أوراق الاعتماد الرسمية والخاصة بمنح الإجازة الاستثمارية حال الاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

من جانبه أعرب مدير عام الهيئة عن ترحيبه بالوفد واستعرض جميع المواقع المطروحة كفرص استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية وأبدى استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة بما يسرع انجاز مشاريعهم في المحافظة والمتعلقة بمنح الإجازة الاستثمارية مؤكدا حاجة المحافظة إلى (25) الف وحدة سكنية لتغطية العجز الحالي في الوحدات السكنية.

مجموعة مستثمرين كويتيين يعتزمون إنشاء مشروع زراعي استثماري لتربية المواشي والزراعة المغطاة في المحافظة

يعتزم مجموعة من المستثمرين الكويتيين إنشاء مشروع زراعي استثماري في المحافظة ، وقال السيد نايف العازمي

أحد المستثمرين الكويتيين (تقدمنا بطلب الحصول على الإجازة الاستثمارية لإقامة مشروع زراعي يشتمل على تربية المواشي والزراعة المغطاة برأس مال يصل إلى (400 الف دولار أمريكي) و على مساحة 500 دونم) وأضاف العازمي (قمنا بجولة لعدد من المواقع و الأراضي المطروحة كفرص استثمارية من قبل الهيئة وتكونت لدينا رؤيا واضحة حول بعض المواقع التي تصلح لإقامة مشروعنا و سنباشر في المشروع بعد اكتمال الموافقات الأصولية) .

من جانبه أبدى مدير عام الهيئة المهندس عال داخل الياسري استعداد الهيئة للتعاون مع جميع المستثمرين القادمين إلى المحافظة سواء كانوا محليين أو أجانب ، وقال إن طلب المستثمرين الكويتيين قيد الدراسة لدى أقسام الهيئة وفق الإجراءات الأصولية المتبعة وسيتم منحهم الإجازة حال إكمال جميع الإجراءات ، وأكد سعي الهيئة إلى فتح اطر التعاون مع الجميع بما يصب في مصلحة المحافظة ورفع المستوى الاقتصادي وتوفير فرص العمل وسد حاجة السوق المحلية .

يشار إلى أن محافظة المثنى تعد من المحافظات الزراعية نظراً لما تمتلكه من أراض زراعية صالحة للزراعة وتربية المواشي ومناسيب كبيرة من المياه السطحية والجوفية وهي ثاني اكبر محافظة من حيث المساحة .

النائب الثاني لرئيس مجلس محافظة المثنى

يزور الهيئة ويتفقد مشروعي مدينة الألعاب ومعمل اسمنت الدوح

في إطار الجهود الرامية إلى دعم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وللاطلاع على أهم ما وصلت إليه نسب الانجاز في عدد من المشاريع قام وفد من مجلس محافظة المثنى برئاسة الأستاذ سلام حمزة معيوف النائب الثاني في مجلس محافظة المثنى و المهندس ماجد عبد الله سادود رئيس لجنة الاستثمار في المجلس بجولة تفقدية لمشروعي مدينة العاب السماوة ومعمل اسمنت الدوح الاستثماريين .

حيث اطلع الوفد على سير العمل ونسب الانجاز التي وصلت إلى مراحل متقدمة . وقد أشاد الأستاذ سلام حمزة بسير العمل في المشاريع مؤكدا على حاجة المحافظة لمختلف القطاعات والتي بدورها توفر فرص العمل للعاطلين وترفع المستوى الاقتصادي لها وإنشاء المرافق الترفيهية لتكون متنفسا للعائلة السماوية , وخلال الجولة قدم المديرين التنفيذيين للمشروعين شرحا مفصلا لمراحل إنشاء المشاريع وما توصلت إليه من نسب انجاز والفترة المقررة لانجازهما .

يشار إلى إن الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي تقوم و بشكل مستمر بزيارة هيئة الاستثمار وتتفقد المشاريع الاستثمارية من خلال الزيارات الميدانية بهدف توطيد العلاقة بين المستثمرين والحكومة وزيادة الثقة بما يخدم العملية الاستثمارية وكذلك الوقوف على

المعوقات التي تعترض الاستثمار في المحافظة والعمل على تذليلها .

رئيس جامعة المثنى ومدير عام هيئة الاستثمار يعقدان لقاءاً موسعاً لبحث سبل التعاون بين الهيئة والجامعة

في إطار توسيع نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين هيئة الاستثمار وجامعة المثنى نحو تعزيز العلاقات وبحث سبل النهوض بالواقع الاستثماري في المحافظة قام وفد من هيئة استثمار المثنى برئاسة المهندس عادل داخل الياسري مدير عام الهيئة بزيارة جامعة المثنى والتقى رئيسها الدكتور عز الدين حسين ابو التمن بحضور الدكتور رياض الغرة المساعد الاداري لرئيس الجامعة والدكتور محمد اللوزي .

وجرى خلال اللقاء بحث أطر التعاون المشترك بين هيئة استثمار المثنى والجامعة بما يخدم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وسبل تطوير الدراسات الاقتصادية للمشاريع في مختلف المجالات الاستثمارية الأخرى وقال الدكتور أبو التمن إن السماوة تنفرد بخصوصية من بين محافظات العراق وهي تعتبر رمز العراق التاريخي و السياسي . وأعرب رئيس الجامعة عن سعادته باللقاء مشددا على تكثيف اللقاءات المستقبلية بما يخدم الجميع وقال رئيس الجامعة لقد وجهت خطابا لجميع العمداء والتدريسيين في الجامعة للنهوض بواقع المحافظة عموما وليس في الجامعة حصرا .

بدوره استعرض مدير عام الهيئة المهندس عادل الياسري الانجازات والمشاريع الاستثمارية التي أسهمت الهيئة بإنشائها في المحافظة وما تتمتع به المحافظة من مناخ استثماري أسهم في استقطاب العديد من الشركات المحلية والأجنبية.

ووجه الياسري دعوة إلى رئيس الجامعة لزيارتها والاطلاع على عدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة مبينا عدد الإجازات التي منحتها الهيئة منذ تأسيسها حتى هذه الفترة وآليات منح الإجازات بدءاً من استقبال المستثمر حتى إقامة المشروع .

كما تم خلال اللقاء بحث عدد من المقترحات التي تخدم المحافظة أهمها إنشاء مستشفى تعليمي للطب البيطري عن طريق المستثمرين والعمل على بناء وحدات سكنية للتدريسيين في الجامعة عن طريق المجمعات السكنية الاستثمارية واختتم اللقاء بالاتفاق على عقد اجتماع قريب بين الهيئة والجامعة لتحديد آليات التعاون بين الجانبين بما يخدم المصلحة العامة للمحافظة.

هيئة استثمار المثنى تجري لقاءاً مهماً وموسعاً مع شركة (F.L. SMITH) الدنماركية الرائدة في صناعة الاسمنت

كشف نائب مدير عام هيئة استثمار المثنى عن وجود مفاوضات ولقاءات مكثفة أجراها فريق من الهيئة مع شركة F.L. SMITH)) الدنماركية الرائدة في صناعة معامل الاسمنت في اربيل . وقال المهندس عامر عباس عزيز (عقدنا لقاءا موسعا و هاما مع شركة (F.L. SMITH) الدنماركية الأولى عالمياً في صناعة معامل الاسمنت والتي تأسست عام 1882 وصاحبة خبرة وتجربة في العراق حيث قامت بإنشاء ثلاثة أفران في معامل اسمنت السماوة والجنوب في عام 1958) .

وأضاف عزيز (تخلل اللقاء عدد من المحاور تركزت حول إمكانية افتتاح مكتب للشركة في محافظة المثنى ورفده بطواقم ذات خبرة لتكون مرجعاً فنياً وادارياً للشركات الأخرى التي تستثمر من خلال إنشاء معامل الاسمنت ، وكذلك وضع الفرص الاستثمارية على لائحة الشركة الترويجية وإمكانية عرض الفرص الأخرى المتاحة التي تتمتع بها المحافظة من قبل الشركة ، وقد استعرض فريق الهيئة أهم مقومات نجاح الاستثمار في المحافظة من خلال الخارطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة والمسح الجيولوجي الذي يوضح الموارد الطبيعية الداخلة في الصناعات الإسمنتية والوضع الأمني المستقر) .

وأستطرد نائب رئيس الهيئة (اتسم اللقاء بالايجابية والنجاح حيث تم الاتفاق مبدئياً على افتتاح مكتب بالطاقم المتقدم للشركة والذي سيكون اول مكتب في وسط وجنوب العراق منذ عام 2003 بعد إكمال مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدنمارك من خلال إيفاد وفد حكومي عالي المستوى لدراسة الوضع الأمني في المحافظة ورفع تقرير بالحالة كون الدنمارك تضع شروط وضوابط لقدوم أي شركة إلى العراق أهمها الوضع الأمني ، ومحافظتنا آمنة وتشبه الوضع الأمني في إقليم كردستان) و حول الأدوار التي سيمارسها المكتب قال (سيمارس المكتب عدة ادوار هي الاستشاري الفني والاستثماري وكذلك الدور الترويجي لان معظم المستثمرين في العالم يتجهون إلى هذه الشركة للاستشارة الهندسية أو لتزويدهم بالمعدات ، وقد أبدت الشركة استعدادها لتقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين وأعربت عن إمكانية تمويل المشاريع لهم وبنسبة تصل إلى 70% من ميزانية المشروع حسب ضمانات وضوابط يحددها الطرفان) مؤكداً اهتمام الشركة بالبيئة بصورة خاصة وتخفيض نسب التلوث الناتج من صناعة الاسمنت وهذا ما يهم الهيئة بالتأكيد وقد وصلت تقنيات الصناعة إلى (20ملغم/ نانو م3) وهي أعلى كفاءة للترسيب واقل من هذه النسبة حتى نسبة الترسيب إلى 100% .

يأتي عقد هذه الاجتماعات و اللقاءات التي تجريها وفود الهيئة مع الشركات العالمية الرائدة في قطاع الاسمنت في إطار جهود الهيئة لدفع عجلة الاستثمار بهدف تنمية الصناعات الإسمنتية ، وكذلك الترويج للفرص المتاحة في المحافظة نظراً لما تزخر به من خزين إستراتيجي حيث تمتلك المثنى خزين هائل من مواد الحجر الكلسي والأطيان والتي تدخل بنسبة 96% في صناعة الاسمنت تكفي لإقامة عدد كبير من معامل اسمنت .

وفد من جامعة المثنى يزور هيئة الاستثمار ويبحث تفعيل اطر التعاون المشترك بين الجانبين

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى وفد من جامعة المثنى ضم الدكتور رياض الغرة المساعد الاداري لرئيس الجامعة والدكتور فارس كامل بريهي عميد كلية الإدارة والاقتصاد .

وبحث الجانبان خلال اللقاء تفعيل اطر التعاون المشترك بين الهيئة وجامعة المثنى بما يخدم الارتقاء بالواقع العلمي والاستثماري في المحافظة من خلال دخول الشركات الاستثمارية في مجال قطاع التعليم .

وأكد الغرة خلال اللقاء على ضرورة تظافر الجهود بين الجميع لدعم مسار العملية الاستثمارية لما لها من أهمية قصوى في تطوير وبناء المحافظة بمختلف الأصعدة والمجالات .

فيما أشار عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى الدكتور فارس كامل بريهي إلى أهمية العملية الاستثمارية في دعم وتطوير القطاع التعليمي مبينا حاجة المحافظة إلى دخول الشركات الاستثمارية المختصة في مجال تطوير قطاع التعليم عبر دخول التقنيات والمختبرات العلمية الحديثة التي تسهم إلى حد كبير في الارتقاء بهذا القطاع الحيوي .

من جانبه أكد مدير عام هيئة الاستثمار على سعي الهيئة المتواصل في سبيل استقطاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار بمختلف القطاعات المتاحة مضيفا ان قطاع التعليم يقع ضمن سلم أولويات المشاريع التي تروج لها الهيئة في طرحها للفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة

محافظ المثنى يثمن جهود نقيب الصحفيين العراقيين ويشيد بدعمه للأسرة الصحفية في المثنى

ثمن محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي الجهود المتميزة التي يبذلها نقيب الصحفيين العراقيين السيد مؤيد اللامي في خدمة الأسرة الصحفية في المثنى بشكل خاص وإبراز الصورة المشرقة للإعلام العراقي بشكل عام . جاء ذلك ضمن كتاب الشكر والتقدير الذي تلقت استثمار المثنى نسخة منه (نظرا للجهود المبذولة من قبلكم في رفد المجلة التابعة لهيئة استثمار المثنى وإخلاصكم وتفانيكم في أداء المهام الموكلة إليكم لا يسعنا إلا ان نتقدم لكم بشكرنا وتقديرنا آملين منكم المزيد من العطاء والبذل خدمة لأبناء المحافظة).

في ذات الوقت تتقدم أسرة تحرير مجلة استثمار المثنى وباسم الأسرة الصحفية في المحافظة إلى السيد مؤيد اللامي بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة نيلة شهادة الماجستير في الإعلام من جامعة الدراسات والبحوث في جمهورية مصر العربية متمنين له المزيد من العطاء والنجاح في مسيرته العلمية والعملية.

معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار يثمن جهود هيئة استثمار المثنى خلال مشاركتها بمعرض بغداد الدولي بدورته الثامنة والثلاثون

ثمن معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي الجهود المبذولة من قبل هيئة استثمار المثنى خلال مشاركتها في معرض بغداد الدولي بدورته الثامنة والثلاثون وجاء في الكتاب الذي تلقت مجلة الاستثمار نسخة منه (تثمينا للجهود المبذولة من قبل موظفي هيئتكم المبينة أسمائهم في أدناه لإنجاح المشاركة في أعمال معرض بغداد الدولي من خلال أعمال التهيئة والتحضير والمواظبة طيلة فترة انعقاد المعرض , نتقدم لهم بشكرنا وتقديرنا آملين بذلهم المزيد من العطاء خدمة لعراقنا العزيز) .

وتضمن كتاب الشكر أسماء السادة صفاء حسين فاضل مدير القسم الإداري والمالي ومحمد جسب عناد من قسم النافذة الواحدة والسادة كاظم مسافر عبد وأمين علي داخل من قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى .

ويأتي هذا التثمين بعد المشاركة الفاعلة لهيئة استثمار المثنى في معرض بغداد وطرحها لمجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات أمام أنظار الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين فضلا عن التعريف بمنجزات الهيئة والآليات المتبعة في منح التراخيص الاستثمارية حيث شهد جناح الهيئة إقبالا واسعا من رجال الأعمال والمستثمرين والشركات والمحلية والأجنبية .

يشار إلى ان مشاركة الهيئة جاءت ضمن مشاركة متميزة لهيئات الاستثمار في المحافظات والهيئة الوطنية للاستثمار وهي المرة الأولى التي تشارك فيها هيئة استثمار المثنى بهذا التجمع الاقتصادي والتجاري الكبير .

مجلة استثمار المثنى في ضيافة نقيب الصحفيين العراقيين الأستاذ مؤيد اللامي

احتفاء بمناسبة تسنم السيد مؤيد اللامي رئاسة نقابة الصحفيين العراقيين زار وفد من مجلة استثمار المثنى مقر نقابة الصحفيين العراقيين المركز العام والتقى نقيب الصحفيين العراقيين لتقديم التهاني بمناسبة فوزه في انتخابات النقابة التي أقيمت في آب الماضي .

وعبر رئيس الوفد عن أمنياته ان تتكلل أعمال القائمين على النقابة بالموفقية والنجاح والعمل على ترصين الأسس الإعلامية الحقيقية التي يسعى الصحفي العراقي إلى تبنيها في مشروعه الوطني .

لافتا إلى الانجازات الكبيرة والمكاسب التي حققتها النقابة للأسرة الصحفية العراقية بعد عام 2003 وتبنيها لمشروع دعم ورعاية العاملين في مجال الإعلام والصحافة العراقية على الصعيد الداخلي وماحققته أيضا من تواصل مع النقابات والاتحادات الصحفية في العالم وهو ما عزز دور الصحفي العراقي في فضاء الحرية والإبداع .

كما قدم الوفد بهذه المناسبة درع قلم أوروك الذهبي لنقيب الصحفيين العراقيين تثمينا لدوره الكبير في تحقيق العديد من الانجازات للأسرة الصحفية في العراق .

من جانبه شكر نقيب الصحفيين العراقيين الوفد على هذه المبادرة الطيبة مشيدا بدور العاملين في المجلة وأشار في الوقت ذاته بان النقابة سوف لن تقف عند هذا الحد وان طموحها أوسع واكبر وهي تسعى دائما إلى فتح الأبواب من اجل رفع المستوى المعاشي والمعنوي للصحفيين وتحقيق مكاسب جديدة .

هيئة استثمار المثنى
تسحب الإجازة الاستثمارية الممنوحة لشركة اشراقة المدينة للمقاولات

قرر مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى بجلسته الاعتيادية سحب الإجازة الاستثمارية الممنوحة لشركة اشراقة المدينة للتجارة والمقاولات لإخلال الشركة بالشروط المنصوص عليها في عقد الإجازة .

وقد قرر مجلس الإدارة استنادا لإحكام المادتين (28و14) سابعا من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 والمادة (19) أولا, ثانيا من نظام رقم (2) لسنة 2009 سحب الإجازة المرقمة (54) في الرابع عشر من نيسان 2011 المنوحة لشركة اشراقة المدينة للتجارة والمقاولات العامة لإخلالها بكافة الشروط المنصوص عليها في منح الإجازة وعدم الالتزام والجدية في تنفيذ مشروع (فندق سياحي) في المحافظة .

وأكد مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري ان الهيئة تتابع وبشكل دوري المشاريع القائمة والمتلكئة للوقوف على المعوقات التي قد تعترض عمل الشركات والمستثمرين ومتابعة مدى جديتهم في تنفيذ المشاريع .

مشيرا إلى ان مجلس الإدارة في الهيئة قد قرر في وقت سابق الغاء خمس اجازات استثمارية لأسباب تتعلق بتلكؤ المستثمرين في تنفيذ العقود المبرمة مع الهيئة وعدم جديتهم بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة .

تعد الزراعة في محافظة المثنى هي الصفة السائدة على السكان لامتلاكها المقومات الأساسية التي تجعلها تتصف بهذه الصفة بشقيها النباتي والحيواني،فهي تمتلك أراضي زراعية بمساحات كبيرة جداً تصل إلى 18 مليون دونم من الأرض والتي تعادل 65% من نسبة مساحتها الكلية إذا ما وزعت على أساس الريف والمدينة ،و جريان نهر الفرات وفروعه ونهر الرميثة في مساحة كبيرة على الجانب الشمالي لها وانتشار العديد من العيون والآبار الارتوازية ومخزون مائي كبير في البادية الجنوبية وهي التي تعد من أهم المراعي الطبيعية في العراق عند توفر الأمطار،كل هذه السمات والمميزات جعلتها تقف في صدارة المحافظات الزراعية والجاذبة للمستثمرين في هذا القطاع المهم والحيوي .

مدير زراعة المثنى:

نسعى إلى استغلال اكبر مساحة من الأراضي بالتعاون مع هيئة استثمار المثنى إلى تنمية جانب الاستثمار الزراعي في المحافظة

المحافظة تمتلك مقاطعات كبيرة تصلح للاستثمار بشقيه الحيواني والنباتي

رئيس مهندسين زراعيين محمد عبد السادة جعاز مدير زراعة المثنى

اجرى الحوار: حيدر فاضل العامري
تصوير : امين علي داخل

هذه المزايا والمقومات دفعت الحكومة للبحث عن تنمية وتطوير قطاع الزراعة بهدف استغلال اكبر قدر ممكن من الأراضي واستثمار المياه من خلال التوجهات العديدة التي انتهجتها كالقروض الممنوحة للفلاحين والمزارعين والمبادرات الزراعية يضاف إليها التنسيق المشترك بين هيئة استثمار المثنى ومديرية الزراعة في المحافظة لتفعيل الجانب الاستثماري و إتاحة الأراضي كفرص استثمارية أمام الشركات والمستثمرين و للوقوف على أهم انجازات مديرية زراعة المثنى من استثمارات زراعية وخطط و دراسات ورؤى وتطلعات وحجم التعاون مع الهيئة منذ أن إقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 كان لنا هذا اللقاء مع رئيس المهندسين محمد عبد السادة جعاز مدير زراعة المثنى.

★- التوجهات العديدة التي تتجه لها الدولة في التنمية الاقتصادية و رفع المستوى الاقتصادي للبلاد بشكل عام يجعلكم أمام مسؤوليات كبيرة لمواكبة هذه التوجهات ، ماذا أعدت مديرية زراعة المثنى من خطط بخصوص رفع الغلة الزراعية في المحافظة ؟

- واقع حال الزراعة في المحافظة يخضع للعديد من الظروف الإدارية والبيئية والجوية وفي تفصيل أدق تعتري مسالة السقي عدد من المشاكل تكمن بالمساحات المزروعة في منطقة الرميثة و التي يتحكم بها نهري شط الحلة والديوانية مروراً بأراضي قضاء الحمزة حيث إن اغلب مناطق هاتين المحافظتين تستغل المياه المخصصة لمحافظة المثنى وعليه فان شحة المياه التي ترافق المواسم الزراعية خصوصا في مناطق الرميثة و الوركاء تؤدي إلى انخفاض المستوى الزراعي في تلك المناطق و لا توجد مشاكل في الأراضي التي تسقى عن طريق نهر الفرات مباشرة وذلك لوفرة المياه .لكن مديرية الزراعة أوجدت بدائل ناجحة تؤدي الدور الإنتاجي المطلوب والكفيل برفع الغلة الزراعية في المحافظة وذلك من خلال استغلال الأراضي البور في مناطق البادية والاستفادة من الإمكانات المتاحة لديها والتي تعد منها الأراضي الزراعية الشاسعة التي تصل إلى (18) مليون دونم والإفادة القصوى من المبادرة الزراعية ، حيث تم الاتفاق مع هيئة حفر الآبار فرع المثنى على حفر (70) بئر في عموم المحافظة منها (50) من تمويل المبادرة الزراعية التي أطلقها دولة رئيس الوزراء قبل عامين و(20) بئر من ميزانية المحافظة لتنمية الأقاليم وقد تم انجازها بالكامل بكافة معداتها مع المولدات ، وقد استثمرنا هذه المقومات لإيجاد بديل عن الزراعة في شط الفرات ونأمل بزيادة المساحات المزروعة وبالتالي رفع إنتاجية المحاصيل الستراتيجية من الحنطة والشعير .

★- يشكل مجال الاستثمار خطوة مهمة انتهجتها الدولة لدعم الاقتصاد الوطني ورافداً مهما جاء مكملاً له إن لم يكن ركناً من أركان الاقتصاد ، فما مدى التعاون المشترك بين مديريتكم وهيئة الاستثمار ؟

- نرى أن هيئة استثمار المثنى جادة في النهوض بواقع الاستثمار وبمختلف القطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى ، ونحن نمد أيدينا إلى كل ما يخدم المحافظة وسنكون لها السند الأساس ، و لنا معها تعاون على ارض الواقع فقد خصصنا ارض زراعية تبلغ مساحتها (50) ألف دونم لتكون تحت تصرف الهيئة ولوضعها كفرص استثمار أمام الشركات والمستثمرين الراغبين في تنفيذ المشاريع في المحافظة ، وعلى المدى القريب كانت لدينا مباحثات مشتركة مع المجموعة الباكستانية و التي تعد على مستوى عال حيث تم إطلاع الوفد الباكستاني على المواقع المطروحة للاستثمار و جرت اتفاقات مبدئية على مساحة (300) ألف دونم في البادية الجنوبية وتحديداً في (منطقة العميد) لإقامة احد مشاريع المجموعة ، و هناك طموح من الجانبين لكي تصل المساحة إلى مليون دونم ونحن قادرين وجادين في تأمين هذه المساحة .

★- ما هو حجم التعاون مع المستثمرين وعدد المشاريع الاستثمارية التي منحتها المديرية ؟

- سبق وان منحت مديرية الزراعة ارض لأحد المستثمرين بمساحة (10) آلاف دونم عن طريق هيئة استثمار المثنى وقد باشرت آليات المستثمر بالعمل الفعلي ، و مشروع استثماري آخر في قضاء الخضر هو مشروع دواجن نور الولاية المتكامل و تم انجاز المشروع و دخل طور الإنتاج , ومشروعين آخرين لتسمين العجول وهما قيد التنفيذ وسنشهد الافتتاح في الفترة المقبلة .

★- ما هي رؤيتكم للعملية الاستثمارية في المستقبل و هل لديكم خطة أو خارطة استثمارية بهذا الخصوص ؟

- لا يخفى على الجميع إن الواقع الزراعي في المثنى يتسم بالأفضلية من بين المحافظات نظراً للمقومات الأساسية التي تتمتع بها فالرقعة الجغرافية الكبيرة ونهر الفرات والأنهر الفرعية تضاف إليها المياه الجوفية والعيون والآبار العديدة المنتشرة ووفرة الفرص المتاحة في هذا القطاع تجعلها مهيأة للاستثمار الزراعي خصوصاً في البادية الجنوبية والتي تصل مساحتها نحو(18) مليون دونم ، و طموح مديرية الزراعة هو استثمار هذه المساحات وهي بأتم الاستعداد والجاهزية لتقديم كافة التسهيلات للشركات والمستثمرين لإقامة المشاريع بشقيها النباتي

والحيواني والصناعات الغذائية ، وقمنا بإعداد خارطة طريق بهذا الخصوص .

★- هل لكم أن تحدثونا عن الجهود و التسهيلات التي بذلت من قبل مديريتكم و شعبة زراعة الخضر من خلال تقديم الدعم الفني والخبرات التي رافقت إنشاء مشروع نور الولاية المتكامل في قضاء الخضر والذي يعد أول مشروع استثماري زراعي في المحافظة والمنطقة ؟

- التسهيلات بدأت حينما تقدم المستثمر لإقامة هذا المشروع من خلال إجراء الكشف الميداني وتحديد المنطقة وقدمنا التسهيلات الكاملة في إجراءات العقد الزراعي ومواكبة مراحل البناء ومخاطبة مديرية الثروة الحيوانية في بغداد للتعاون مع المستثمر ، كما تم تقديم الإيضاحات والنصائح العلمية و المخططات المتعلقة بإنشاء القاعات والمفاقس وترتيب أمهات الدواجن وقاعات الإنتاج والبيض ومعمل الأعلاف،وفي الحقيقة هو مشروع رائد وكانت ولازالت لدينا زيارات متكررة لهذا المشروع وقد بدأت المرحلة الإنتاجية الأولى.

★- مجموعة الشركات الباكستانية(غيغا قروب)التي قدمت إلى المحافظة بهدف الاستثمار في المجال الزراعي والصناعي والصناعات الغذائية وهي من كبريات الشركات العالمية،مالذي سيقدمه هذا المشروع للمحافظة اذا ما تم انجازه ؟

- في واقع الحال إذا استثمر هذا المشروع بكل طاقته الإنتاجية وبحسب ما تم طرحه في الدراسات والجدوى الاقتصادية من قبل المستثمر فسيعمل على تغطية حاجة السوق المحلية والمحافظات المجاورة من المنتجات الحيوانية واللحوم والحليب ومشتقاته ، كذلك إنتاج مادة السكر من الزراعة للبنجر السكري ، ونحن جادين ومواكبين ولقاءاتنا متكررة مع وفد الشركة الباكستانية لحين المباشرة الفعلية على ارض الواقع ، وهنالك جوانب أخرى حيث سيوفر فرص عمل لأبناء المحافظة كون المشروع كبير جداً وسيضيف خبرات للمهندس الزراعي و الفلاح وكذلك سيجلب أنواع زراعية أخرى مثل بنجر السكر والذي يمثل خطوة جديدة ستدخل إلى المنطقة يضاف إليها الاتفاقات التي أبرمت مع الشركة تضمنت عدداً من النقاط المهمة التي تصب في صالح القطاع الزراعي منها أن يكون المشروع بمثابة معهد أو مدرسة يمكننا إدخال العناصر العاملة فيه و كوادر المديرية والمزارعين في دورات مكثفة لكسب الخبرات الأجنبية ومعرفة آخر ما توصل إليه العلم في مجالات الزراعة وكذلك فتح باب الدائرة الإعلامية المباشرة ومحطات انترنت من موقع العمل لنفس الغرض ، كذلك يمكن أن يكون المشروع مفتوحاً أمام الجميع من المختصين في المحافظة والمحافظات الأخرى للتعرف عن طبيعته و الوسائل العلمية المتبعة فيه .

★- ما الذي سينتجه هذا المشروع ؟

- لا يخفى على الجميع إن أسعار اللحوم المحلية أصبحت مرتفعة جداً لتأثرها بعدد من العوامل أهمها الجفاف و طبيعة المناخ الصعبة الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وبالتالي ارتفاع سعر المنتج في السوق المحلية ، لذلك فإن المخطط للمشروع هو استيراد الأبقار من الدول التي تكون فيها الأسعار منخفضة مثل الهند وباكستان لتلائم ظروف ومناخ العراق والمنطقة من جفاف وارتفاع درجات الحرارة،وبحسب المخططات الأولية سيؤمن المشروع حاجة السوق المحلية من منتجات اللحوم وصناعاتها الغذائية و من المعلوم إن استقرار القطاع الزراعي يؤدي إلى استقرار البلاد واستقلاليته من خلال السعي إلى تامين حاجة السوق والاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الاستيراد مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار والطبيعة الأمنية بالنسبة للمحافظة ، ومن المتوقع للمشروع تغطية الحاجة الفعلية للمحافظة والمحافظات المجاورة.

★- ما هو مدى النجاح الذي تحقق من المبادرة الزراعية التي أطلقها دولة رئيس الوزراء قبل عامين ؟ وهل حققت الدور التنموي المطلوب من إطلاقها؟

- بالنسبة للفائدة التي تحققت من المبادرة الزراعية التي أطلقها رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي تمت على عدة اتجاهات في المحافظات منها تم حفر 50 بئر بالتعاون مع هيئة حفر الآبار في منطقة البادية الجنوبية بطاقم كامل ومعدات و مولدة حجم(36 KV)لكل بئر تسلم مجاناً لصاحب عقد الأرض ، كذلك تم استيراد منظومات الري بالرش من المملكة العربية السعودية تسلم إلى الفلاح وهي معدات حديثة ومقللات الهدر والاستغلال الأمثل للمياه وقد استعملت في المنطقة الجنوبية حيث كانت حصة المثنى18منظومة وكذلك تم جلب منظومات الري وحصة المحافظة لهذا العام ساحبتين كل هذه المعدات مدعومة بنسبة 50%.كما كان للمبادرة الزراعية الدور الكبير في دعم العديد من توجهات المحافظة منها مشروع نور الولاية للدواجن الاستثماري ومشروعين آخرين لتربية العجول فنأمل أن تكون المبادرة الزراعية تعود بالخير لأبناء المحافظة من اجل تطوير المحافظة و الإنتاج الأمثل للمحاصيل الزراعية .

★- تعاني المحافظة والمنطقة من مسالة التصحر وهذا الأمر يجعلكم أمام تحدي كبير وهو الحد من هذه الظاهرة ، فما هي الإجراءات التي اتخذتها مديرية زراعة المثنى خصوصاً إذا ما علمنا إن المحافظة اتخذت تدابير منها مشروع الحزام الأخضر فإلى أين وصل هذا المشروع ؟

- توجد هنالك هيئة مختصة بالحد من هذه الظاهرة وهي هيئة التصحر والتي تعمل بالتنسيق مع مديرية زراعة المثنى ولهم محطة تدعى محطة التصحر الموجودة في قضاء السلمان ولها برنامج كامل وعملها يتركز في التقليل من التصحر وما يتعلق بنا كمديرية زراعة تم التنسيق مع مجلس المحافظة الموقر و تم تخصيص ميزانية خاصة لعام 2010 ، وهنالك مشروع زراعة الأشجار بمساحة5 كم وبعرض120 متر تم على حدود مصفى السماوة في هيئة صفوف كحزام اخضر واقي من الأتربة وللحد من زحف التصحر على هذه المناطق وقد انتهت المرحلة الأولى منه ونأمل أن تتسع هذه المساحة تباعاً في الأعوام القادمة.

★- ما هي آخر مراحل انجاز القرية العصرية؟ومن هي الشريحة التي ستستفيد منها ؟

- تم انجاز مشروع القرية العصرية ونحن بانتظار إيعاز التوزيع من الوزارة كون التمويل تم من قبلها حيث كلفت مديرية الزراعة بالإشراف فقط ، وستوزع بواقع(40 دونم)مع بئراً واحداً وكافة ملحقاته إضافة إلى بيت للمتفرغين الزراعيين من مهندسين وأطباء بيطريين،وهنالك مشروع آخر لإنشاء قرية عصرية ثانية وقد تم تخصيص مساحة الأرض وسنشرع بالعمل حال الانتهاء من توزيع القرية الأولى.

★- هل يوجد تنسيق مشترك بين مديريتكم ونقابة المهندسين الزراعيين ؟

- لدينا تعاون كبير مع نقابة المهندسين كون الطواقم المتقدمة للمديرية هم من المهندسين الزراعيين ونشاركهم في العديد من الأنشطة والفعاليات آخرها كان مشاركة احد ممثلينا في المؤتمر الذي عقد في محافظة بابل و لديهم مؤتمر زراعي آخر في محافظة البصرة بالتعاون مع مجلس محافظة البصرة وستكون لنا فيه مشاركة فاعلة ، وسيكون لنا مؤتمر في هذه السنة لبحث مشاكل وحلول الواقع الزراعي في المحافظة ، وبالتالي فلدينا تنسيق مهم ونطمح بالتعاون الأكبر فيما بيننا لما يصب في مصلحة المحافظة .

★- كلمة أخيرة؟

- نتوقع العمل بجد ومثابرة من قبل هيئة استثمار المثنى،وما لمسناه من جهود مبذولة من قبلها،ونطمح بالاستثمار الزراعي بشكل اكبر لكون المحافظة تمتلك18مليون دونم مانسبته 65%من مساحتها الكلية ولدينا رصيد من المخزون المائي من المياه الجوفية ولابد من استغلاله بالشكل الأمثل،إذن فلا بد للجميع أن يتعاضدوا لإحياء الأرض أولا والحد من التصحر ثانياً وتوفير الأمن الغذائي وفرص العمل لأبناء المحافظة.

المثنى

من ابرز المحافظات الغنية بثرواتها غير المستثمرة وتتنوع هذه الثروات من منطقه إلى أخرى

أجرى الحوار :كاظم مسافر الاعاجيبي

تصوير :امين علي داخل

إلى وقت ليس بالبعيد كان اغلب أبناء محافظة المثنى يتجهون إلى المحافظات المجاورة في الأعياد والمناسبات لخلو المحافظة من اي مركز ترفيهي وسياحي,على الرغم من توفر المقومات التي تمكن من إنشاء تلك المراكز في المحافظة . ونتيجة للحاجة الفعلية لإقامة مشاريع ترفيهية أخذت هيئة استثمار المثنى ضمن توجهاتها تفعيل هذا القطاع الحيوي وطرحه كفرص استثمارية متعددة , ليثمر عن ذلك تنفيذ مجموعة من المشاريع الترفيهية التي تم افتتاح البعض منها ولا يزال القسم الاخر في طور الانجاز ومنها مشروع (أور لاند) الذي تنفذه مجموعة الكامل للمقاولات .وللوقوف على تفاصيل هذا المشروع التقت استثمار المثنى بالمستثمر علي كامل رسول ودار معه الحوار التالي:

★- في البدء هل لك ان تطلعنا على تاريخ الشركة وبدايات تأسيسها وما هي ابرز الأعمال التي نفذتها سابقا ؟

- بدأت مجموعة الكامل كمكتب تجاري في مدينة السماوة خلال فتره السبعينات وتم تأسيسها على يد الوالد ثم مالبثت ان تطورت أعمالها وتوسعت بمشاريعها في مجال المقاولات حيث نفذت المجموعة عدة مشاريع في المحافظة من بينها تنفيذ مشروع طريق المرور السريع عام 2003 بعد ذلك توسعت أعمالها لتفتح لها فروع في عدد من بلدان الخليج العربي منها دولة الكويت وفي دبي بالإمارات العربية المتحدة .

★- ما هي تفاصيل مشروع (أور لاند) الاستثماري وهل واجهتكم عقبات خلال فترة التنفيذ الحالية ؟

- شركتنا اليوم تنفذ مشروع (أور لاند) الاستثماري على الضفة اليسرى من نهر الفرات في مدينة السماوة على مساحة (6850) م2وبكلفة تتجاوز الأربعة ملايين دولار أمريكي والمشروع يعتبر من المشاريع الترفيهية والسياحية التي تفتقر إليها المحافظة , ويشمل إقامة مطعم وصالة مناسبات ذو طابقين من درجة الخمس نجوم على مساحة (1200)م2 وكذلك صالة العاب مغلقة وكازينوهات ترفيهية بالإضافة إلى المباني الإدارية والخدمية ومجموعة من الألعاب الترفيهية الخاصة بالأطفال .وكان من المقرر إضافة مطعم عائم على نهر الفرات لكن دائرة الموارد المائية حالت دون تنفيذه خوفا من أن يصبح حاجز للماء الجاري كما ان هناك الكثير من التعديلات على التصاميم الأساسية للمشروع التي اضطررنا لتعديلها أكثر من مره بسبب توجيهات دوائر التخطيط العمراني والبلديات ولأسباب عده منها ان المشروع سوف يحجب رؤية الناظر إلى النهر وعلى هذا الأساس يجب إلغاء بناء الطابق الثاني وبالتأكيد كل هذه عراقيل ينتج عنها التأخير في تنفيذ المشروع وتأخذ وقتا وجهدا كبيرا من الشركة في إعادة التصاميم .

★- سبب اختياركم لهذا الموقع وكيف تمت آلية تسليم الأرض ؟

- خلال تواجدنا خارج العراق واطلاعنا على تجارب الدول الأخرى في استثمار شواطئ البحار والأنهار كمراكز ترفيهية وسياحية راودتنا فكرة نقل تلك التجارب إلى محافظة المثنى وتفعيل قطاع السياحة والترفيهية من خلال تنفيذ هكذا مشاريع مهمة . وكون هذه المساحة الحيوية من ضفة نهر الفرات لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل وقع الاختيار عليها وقد واجهتنا مشكله في عائديه هذه الأرض ان كانت لدوائر البلديات أو عقارات الدولة والري وجميع هذه الدوائر تنفي علمها بعائديه حوض النهر حتى عثرنا على تعميم منشور في جريدة الوقائع العراقية يعود إلى سبعينيات القرن الماضي ينص على ان الأراضي و أحواض الأنهار داخل حدود البلدية تعتبر من ممتلكات البلدية .وبعد معرفة عائديه الأرض قررنا استثمار الأرض بالتعاقد مع دائرة البلديات وفق نظام المساطحه في قانون 32 لسنة 1986 إلا انه وما ان صدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتأسيس هيئة الاستثمار في المحافظة عام 2008 توجهنا للهيئة بطلب الحصول على رخصة استثمارية لتنفيذ المشروع وفق قانون الاستثمار وقد تم منحنا الإجازة رقم 7 في آب عام 2008. وتم تسهيل إجراءات تسليم الأرض بدعم وتعاون الحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى التي تابعت معنا مراحل العمل خطوة بخطوه.

★- كيف تمت مراحل العمل بتنفيذ المشروع والى أين وصلتم بها الآن ؟

- في بداية العمل واجهتنا الكثير من المشاكل باعتبار الأرض المخصصة للمشروع هي ذات تربه خصبة وصالحه للزراعة وغالبا ما كان أهالي المدينة يستخدمونها للزراعة في الحدائق المنزلية وهذا سبب مشكله بالنسبة لنا نتيجة أعمال الحفر في الموقع ناهيك عن إنشاء الدعامات على طول الشاطئ المحاذي للمشروع لمسافة حوالي 300م وبعرض 6م وعمق 3م حيث تم رصفها بالحجر لمنع حدوث انهيارات في التربة الرملية ,كما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع أعلى منسوب لفيضان النهر بالاعتماد على سجلات الموارد المائية وحددنا ارتفاع متر ونصف فوق مستوى سطح النهر بمنسوبه الحالي تحسبا لأي احتمال مستقبلي .

الاستثمار يعتمد على مجموعه من المقومات الأساسية التي تشكل بيئة ناجحة يمكنه من خلالها المضي قدما في تبني عملية التطور والارتقاء ، وابراز الاستقرار السياسي والأمني

★- ما هو حجم العمالة التي سيشغلها المشروع وما هي نسبة الأيدي العاملة المحلية بالنسبة للعمالة الأجنبية ؟

- حجم العمالة خلال فترة التنفيذ الحالية تتراوح بين 35- 40 عامل بين مهندس ومساح وفني لكن أثناء الافتتاح الفعلي سوف نحتاج إلى ما يقارب ضعف هذا العدد من الأيدي العاملة حيث ستكون مزيج من العمالة المحلية والأجنبية , وقد أتاح لنا قانون الاستثمار تشغيل العمالة الأجنبية بما لا يتجاوز نسبة (50%) من نسبة العمالة الفعلية في المشروع وبدأنا بمخاطبة عدد من الشركات المختصة بتجهيز العمالة الأجنبية ونعمل حاليا على استحصال سمات دخولهم

هناك أجواء من التعاون الايجابي مع هيئة إستثمار المثنى

إلى الأراضي العراقية وبصراحة هذا سينعكس إيجابا على العمالة المحلية من خلال خلق حالة امتزاج مع الخبرات الأجنبية والاستفادة منها في تدريب الملاكات المحلية كما إننا سنعمد إلى إشراك الملاكات المحلية بدورات تدريبية لتطوير إمكانياتهم في احد البلدان العربية والمكان المقترح حاليا لإقامة تلك الدورات في بيروت .

★- أعلنتم عن الافتتاح التجريبي للمشروع ,كيف كانت أصداء ذلك الافتتاح ,وهل حددتم الموعد الافتتاح الرسمي للمشروع ؟

- ترك الافتتاح التجريبي للمشروع أصداء ايجابية لدى الزائرين رغم عدم اكتمال اغلب المرافق الترفيهية وقد أبدى العديد من المواطنين أرائهم حول المشروع والأفكار التي من شانها الارتقاء بمستوى الخدمات والمرافق الترفيهية , وعبروا عن ارتياحهم للمساحة الواسعة للمشروع وحصر الدخول بالعوائل فقط مع انه هناك رؤية لتخصيص يوم أو يومين في الأسبوع يكون الدخول فيه عام للشباب والعوائل وقد وتم اخذ تلك الأفكار والملاحظات في الحسبان.وعن موعد الافتتاح الفعلي نحن حددنا يوم الحادي والعشرون من آذار القادم موعدا لافتتاح المرحلة الأولى تزامنا مع عيد الشجرة , في حال

إكمال العمل وفق التصاميم الحالية لكن هناك إشارات وردتنا إلى ان التخطيط العمراني والبلديات لديها بعض التعديلات على التصاميم الحالية وبالتأكيد هذا الأمر سيؤثر على الموعد المحدد لافتتاح المشروع لأنها ستحتاج لوقت حتى يتم إعادة تصاميم جديدة ومصادقتها واخذ الموافقات التخطيطية مع إعادة دراسات الجدوى وغيرها من الأمور المتعلقة بتلك الجوانب .

★- تشهد المحافظة خلال هذه الفترة إقامة مشاريع ترفيهية مماثله ومنها مدينة العاب السماوة , باعتقادك هل ستؤثر هذه المشاريع على مشروعكم ؟

- وجود مجموعه من المشاريع المماثلة سيعطي لمشروعنا عنصر قوه إضافي من خلال خلق حاله من التنافس بين تلك المشاريع لتقديم الخدمة الأفضل للزبائن كما ان حجم

السكان في المحافظة يسمح لإقامة هذا العدد من المشاريع على اعتبار انه لا توجد سابقا مشاريع مماثله بهذا الحجم وغالبا ما كان أهالي المحافظة يلجأون إلى المحافظات المجاورة خلال المناسبات والأعياد لوجود المراكز الترفيهية ومدن الألعاب اما اليوم وفي ظل وجود هذه المشاريع الترفيهية والسياحية سنتمكن من استيعاب حجم سكان المحافظة وتهيئة الأجواء المناسبة لهم في جميع الأوقات وسيكون التنافس بين جميع هذه المشاريع على أساس الخدمات التي يقدمونها ومدى استيعابهم لإعداد الزبائن وتقديم الرفاهية لهم .

★- في البداية أطلقتم على المشروع اسم ليالي الفرات لكن بعد فترة تم تغيير التسمية إلى (أور لاند) ما هو السبب وراء هذا التغيير ؟

- لم يكن هناك من سبب مباشر سوى ان هناك مطعم في الضفة الثانية للنهر يحمل اسما مشابها للمشروع وهو مطعم شاطئ الفرات وتلافيا لهذا التشابه عمدنا إلى تغيير التسمية مع ان هذا التغيير سيكلف الشركة كوننا طبعنا الكثير من النشرات التوضيحية الإعلانية والمناطيد والألعاب باسم ليالي الفرات ولكي نميز بين المشروعين أطلقنا على المشروع اسم (أور لاند) .

★- هل تؤيدون إقامة شراكات استثمارية مع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب , وما الذي يمكن ان يقدمه هذا الأمر للمستثمر ؟

- هذا الشيء وبدون أدنى شك هو أمر ايجابي يصب في مصلحة البلد والمحافظة على وجه خاص ويسهم في مزج الخبرات والإمكانيات التكنولوجية والبشرية المتطورة بين الشركات الأجنبية والمحلية , ولتحقيق هذا الهدف نحن بحاجة إلى الكثير من العمل وخاصة في جانب التسويق والترويج للفرص الاستثمارية بما يمكننا من استقطاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار في المحافظة بمختلف القطاعات المتاحة إلا ان ما يحصل اليوم في المحافظة هو التركيز على جوانب متعددة كالإسكان ومعامل الاسمنت في مجال الصناعة مع التركيز على القطاعات الأخرى كالسياحة والزراعة التي لا تقل شانا عن قطاعات الإسكان والصناعة من حيث المقومات التي تؤهلها ان تكون في صدارة القطاعات الجاذبة للاستثمار . وفي الحقيقة المثنى من ابرز المحافظات الغنية بثرواتها غير المستثمرة وتتنوع هذه الثروات من منطقه إلى أخرى فهي تمتلك المقومات البشرية من أيادي عاملة ماهرة وطاقات علمية ذات اختصاصات متعددة وثروات معدنية وزراعية وسياحية وترفيهية تجعل من المحافظة نقطة جذب مميزة للشركات الاستثمارية العالمية والمحلية .

★- باعتقادك ما هي أهم المقومات التي تمكن الاستثمار من اخذ دورة الحقيقي في المحافظة والبلد بشكل عام ؟

- الاستثمار يعتمد على مجموعه من المقومات الأساسية التي تشكل بيئة ناجحة يمكنه من خلالها المضي قدما في تبني عملية التطور والارتقاء,ولعل من ابرز تلك المقومات هي الاستقرار السياسي والأمني في البلد والتشريعات الجاذبة وبحمد من الله نحن في العراق قطعنا شوطا في هذا الاتجاه إلا ان هناك احد المقومات الأساسية الأخرى نحن اليوم بحاجة إلى تفعليها بشكل جدي لتكتمل جميع المقومات الأساسية وهي افتتاح البنوك المعتمدة حيث إنها تشكل مفتاح الاستثمار الذي يعتمد عليها في تمويل المشاريع وتحويل الأموال وربما يكون شريكا في عملية الاستثمار,وحين تتوفر تلك المقومات إلى جانب المقومات البشرية والثروات التي تمتلكها المحافظة سنكون قد حققنا نقطة جذب استثماري قادرة على استقطاب كبريات الشركات العالمية والمحلية .

★- كيف وجدتم العمل مع هيئة استثمار المثنى والحكومة المحلية في المحافظة ؟

- بصراحة هناك أجواء من التعاون الايجابي مع الهيئة من خلال متابعتها للمشروع وإكمال كافة الإجراءات المتعلقة به مع الدوائر ذات العلاقة من خلال قسم النافذة الواحدة أو الأقسام الأخرى في المتابعة الفنية والقانونية والإعلامية هذا من جانب ومن جانب آخر فان للحكومة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي دور كبير ومميز في دعم ومتابعة المشروع سواء من خلال السيد محافظ المثنى والسادة الأعضاء في لجنة الاستثمار بمجلس المحافظة وقد تمت العديد من الزيارات للسادة المسؤولين لموقع العمل من اجل الاطلاع على سير مراحل التنفيذ والتوجيه بأهمية تذليل العقبات التي تعترض سير العمل وبالتأكيد هذا الأمر أعطانا حافزا اكبر للإسراع بتنفيذ المشروع.

الاستثمار الزراعي في محافظة المثنى : آفاق اقتصادية مفتوحة

ومشـروع (غيغـا كـروب) مـن أضخم المشـاريع الزراعية التي ستشهدها المحافظة

إعداد: كاظم مسافر الاعاجيبي

عرفت محافظة المثنى بطابعها الزراعي الذي يميزها عن باقي مناطق العراق واعتماد النسـبة الأكبر من سكانها على مزاولة النشاط الزراعي إذ تصل نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 65% من مجموع سكان المحافظة وقد ساعدت المساحات الكبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة على ازدهار هذا القطاع إذ يبلغ إجمالي مساحة المحافظة 20,696,000 دونم , منها 18,771,200 دونم مساحة البادية الجنوبية والتي تعتبر أفضل الأماكن المتوقعة للاستثمار الزراعي بمختلف فروعة

رئيس مجموعة(Giga Group)الباكسـتانية للاستثمارات العقارية السيد عبد الرحيم حاج محمد أمين كيكا

السكر والميثانول والطاقة الكهربائية من أهم منتجات المشروع

, ومما يدعم فرص نجاح العمل بقطاع الزراعة توفر كميات كبيره من المياه السطحية عبر نهر الفرات الذي يمر بالمحافظة وتفرعاته المتعددة مع وجود كميات هائلة من المياه الجوفية التي يمكن استخدامها في تغطية الحاجات الزراعية و الحيوانية و إقامة المشاريع الزراعية المختلفة, ويتباين عمق تواجد هذه المياه من منطقة إلى أخرى وعموما فإنها تزداد عمقا كلما اقتربنا من الحدود السعودية حيث تتراوح الأعماق بين 20-250 متر.

ان تلك العوامل مجتمعه وغيرها من المقومات التي يأتي في مقدمتها الاستقرار الأمني جعلت من محافظة المثنى محط أنظار الشركات الاستثمارية المتخصصة والمهتمة في قطاع الزراعة ومنها مجموعة (غيغا كروب) الباكستانية وهي مجموعه ذات شراكات متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط (الإمارات) وجنوب شرق آسيا (ماليزيا) وأفريقيا (تنزانيا) فقد بدأت الشركة نشاطها في مجال النسيج عام 1956 ثم توسعت اهتماماتها لتدخل في الأنشطة الإنشائية والصناعية والتجارية والزراعية والتعدين وتنقية الذهب وتسويق المجوهرات. كذلك دخولها مع شركة اعمار الإماراتية في تنفيذ استثمارات عقارية وإنشائية وتنفيذ المرافق التسويقية والفندقية والسكنية .

واستكمالا لهذه المسيرة الحافلة بالانجازات فقد حطت المجموعة رحالها بمحافظة المثنى بحثا عن فرص الاستثمار المتنوعة , وبعد سلسلة من المباحثات الثنائية بين المجموعة من جانب والحكومة المحلية وهيئة الاستثمار من جانب آخر تم الاتفاق على منح التراخيص الاستثمارية للمجموعة لتباشر بتنفيذ مجموعة من المشاريع في المثنى مع تقديم كافة التسهيلات والامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته .

حيث سعت هيئة الاستثمار إلى تخصيص (250) الف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في بادية السماوة والعمل على تهيئة وإكمال كافة الإجراءات الفنية والإدارية للمباشرة بتنفيذ المشروع . بعد منحها لأربع رخص استثمارية للمجموعة والتي تشمل (رخصة لشركة علي وحسنين للمقاولات لإنشاء مزرعة بادية السماوة النموذجية الحديثة لزراعة السكر بكلفة تصل إلى أكثر من (244) مليون دولار أمريكي وبمدة تنفيذ أربعة وعشرون شهرا,ورخصة ثانية لشركة مون ستار الخاصة المحدودة لإنشاء مزرعة بادية السماوة للثروة الحيوانية وإنتاج الاعلاف بكلفة تصل إلى (240) مليون دولار بمدة تنفيذ ثمانية عشر شهرا , بالإضافة إلى منح رخصتين أخريين إلى شركة مزيود كيكا الدولية إحداهما لتنفيذ مشروع معمل إنتاج السكر بكلفة (255) مليون دولار و بمدة تنفيذ ستة وثلاثون شهرا والأخرى لتنفيذ مجمع الربيع السكني بكلفة (100) مليون دولار وبمدة تنفيذ أربعة وعشرون شهرا) .

واعتمادا على ما تمتلكه مجموعة (غيغا كروب) من خبرة عملية واسعة في مجال زراعة القطن وصناعة المنسوجات القطنية والسجاد فقد أبدت المجموعة وجهتها نحو الاستثمار بمجال زراعة (sweet sorghum) من عائلة الذرة الحلوة والتي تمتاز بتفوقها على الذرة التقليدية والحنطة والشعير بتحملها للوحة التربة ودرجات الحرارة المرتفعة ويمتلك القصب المنتج على كمية عصير عالي الحلاوة بالمقارنة مع مصادر السكر الأخرى (قصب السكر والبنجر) كما ان الدورة الإنتاجية للمحصول تتراوح بين (3-5) أشهر وهو ما يساوي دورتان زراعيتان سنويا بخلاف الدورة الزراعية لقصب السكر التقليدي التي تتراوح بين (10-12) شهرا بالإضافة إلى إمكانية استغلال كافة منتجات الحقل في صناعة السكر كمنتج نهائي فضلا عن إنتاج (الميثانول ,الاعلاف, الخل, الورق, المولاس, مضافات تحسين الوقود , الطاقة الكهربائية) .

ومن المؤمل ان يتم افتتاح المشروع الذي ينفذ بكلفة تقارب المليار دولار أمريكي خلال سنتين من تاريخ المباشرة بالعمل حيث سيتم تقسيم الأرض المخصصة له والبالغة (250) الف دونم إلى ثلاثة قطاعات منفصلة يضم كل قسم منها مخيم للعاملين مع كافة الاحتياجات من الآليات والمعدات والأجهزة الزراعية بهدف تنظيم العمل والإسراع بتنفيذ المشروع .

وتبلغ إنتاجية المشروع حسب دراسة الجدوى المقدمة من المجموعة (420) الف طن من مادة السكر و (120) الف لتر/ سنه من مادة الميثانول و(100) ميغا واط من الطاقة الكهربائية .

كما يعتبر مشروع زراعة (sweet sorghum) لإنتاج مادة السكر من المشاريع المهمة التي سيتم تنفيذها في المحافظة حيث سيعمل على تحقيق عوائد اقتصادية تشجع على التوطن النافع, طويل المدى , إضافة إلى المنافع الاجتماعية وتطوير المنطقة والتعويض عن نسبه عاليه من احتياجات واستيراد العراق لمادة السكر,فضلا عن توفير فرص العمل وتحريك سوق التجارة البينية وجذب المزيد من الاستثمارات المتنوعة .

فندق قصر الغدير استشراف على الحداثة والتطور

قطاع الاستثمار السياحي ورؤيا استثمارية نحو المستقبل

قصر الغدير سيشكل علامة فارقة من حيث المواصفات والتصاميم والخدمات المقدمة

اعداد حيدر فاضل العامري

تحقق هيئة استثمار المثنى تقدماً ملحوظاً في المشاريع الاستثمارية المنجزة وذات النسب المتقدمة في العمل والانجاز ، فقد شهدت الأعوام الماضية افتتاح عدداً من المشاريع الاستثمارية أهمها مشروع مدينة العاب السماوة الذي افتتح نهاية العام الماضي والذي يعد من كبريات المشاريع الترفيهية والسياحية التي تقدم خدماتها للمواطنين بصورة مباشرة حيث لاقى هذا المشروع رواجاً كبيراً خلال عيد الأضحى المبارك وارتاده الكثير من عوائل و أبناء المحافظة .

وقد سعت الهيئة إلى تنويع مجالات وقطاعات الاستثمار من خلال إتاحتها كفرص استثمارية أمام الشركات والمستثمرين و نجحت في إرساء قواعد عدد منها ، كالمشاريع الصناعية والزراعية وصناعة الأغذية التي كان آخرها منح أربع إجازات إلى شركة (غيغا كروب الباكستانية) لإنشاء مشروع صناعي زراعي هو الأكبر في المنطقة ومشروع (دواجن نور الولاية المتكامل) ، ولم تغفل قطاع عن آخر ومنها قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات المهمة التي تدر مدخولات اقتصادية من دون آثار بيئية سلبية ويعبر عنها بأنها (صناعة دون دخان ونفط دائم) .

ولكون المحافظة فتحت أبوابها أمام الشركات العالمية الكبرى سواء كانوا مستثمرين او منفذة لمشاريع الاعمار او ضيوف رسميين او غير رسميين اصبح من الضروري إيجاد المقر الملائم الذي يرقى الى استقبالهم ونقل رسالة ايجابية للجميع ... وعلى هذا الاساس عملت هيئة الاستثمار على ايجاد الموقع و المكان الملائم الذي يلبي الطموح بمنحها الإجازة الاستثمارية لإنشاء مشروع فندق قصر الغدير السياحي الاستثماري بعد ان وضعته كفرصة استثمارية سانحة على ارض (دار استراحة المحافظة سابقا) المشيدة على مساحة (2 دونم) والتي تقع وسط مدينة السماوة في موقع يطل على الجانب الأيمن لنهر الفرات في الصوب الصغير يحاذيها من الجانب الأيسر جسر السماوة.

واليوم ونحن نقترب من موعد افتتاح هذا المشروع المهم والحيوي الذي يخدم المحافظة بشكل كبير بما يقدم من مؤهلات افتقدتها المحافظة لعقود طويلة وهي طاقة الإيواء بمستوى يلائم ضيوف المحافظة والمستثمرين والسياح اذا ما ارادت المحافظة الدخول ضمن المحطات السياحية في العراق لامتلاكها عدد من المرافق السياحية والأثرية المهمة (آثار الوركاء وبحيرة ساوة) وبادية السماوة التي تعد من اكبر مناطق صيد الطيور المهاجرة في المنطقة ويرتادها العديد من السياح الخليجيين سنويا .

يعد هذا المشروع من مشاريع البنى التحتية والذي يجري العمل فيه بوتيرة متصاعدة وفق احدث التصاميم العمرانية والفندقة الحديثة ، تم إنشاؤه من قبل مستثمرين محليين برأس مال يصل إلى (8 مليون دولار أمريكي) حسب الإجازة الاستثمارية رقم (41) الممنوحة للمستثمرين أمير الحسون ومحمد شاكر حميد .

مجلة استثمار المثنى تجولت في المشروع واطلعت على العمل الذي يجري على قدم وساق وفي مختلف الأجنحة والأقسام والطوابق والتقت بالمستثمر والمدير التنفيذي ومصمم الفندق المهندس المعماري (محمد شاكر حميد) الذي حدثنا عن مراحل البناء و الانجاز في الفندق و عن مجريات العمل وما وصلت اليه نسب الانجاز واهم مراحل البناء .. قائلا

انجاز 85% من المرحلة الأولى

وبناء أجنحة رئاسية خاصة (سويتات) و غرف درجة أولى

أنجزت الملاكات الفنية لشركتنا نسب متقدمة من المرحلة الأولى من إنشاء الفندق حيث وصلت إلى 85 % ومن المؤمل الانتهاء منها في شهر آيار من العام الجاري هذه المرحلة اشتملت على إضافة طوابق على البناء السابق لتصبح أربعة طوابق مع إضافة ملحقات ومشتملات الترفيه والخدمات والسويتات ومصعدين للنزلاء والخدمات و يوجد في الفندق (10) أجنحة رئاسية خاصة مع (50) غرفة نوم مؤثثة بسريرين وثلاثة أسره وفق احدث التصاميم والتقنيات الحديثة .

كافيتريا صيفي وشتوي ومطاعم عامة وخاصة وثمان أجنحة خاصة ونافورات مكان للإقامة والاستجمام لأبناء المحافظة والوافدين عليها.

بعد التغيير الذي حدث في العراق والذي ألقى بضلاله على المستوى والدخل لدى الكثير من العوائل العراقية عموما والسماوية على وجه الخصوص الأمر الذي أدى إلى بحث هذه العوائل على مرافئ ترفيهية ومتنفسات تقضي بها أوقات استجمام بعيدا عن مشاكل الحياة وأعبائها فأصبحت هنالك العديد من المتنزهات والحدائق العامة والساحات ويخبرنا المهندس محمد شاكر حميد ان مشروع قصر الغدير لم يغفل هذه النقطة بقوله ،، عند شروعنا بإنشاء المشروع لم نغفل هذه النقطة بل أولياها الاهتمام البالغ ولم نقتصر على توفير الأجواء الجيدة للنزلاء فقط بل أخذنا بنظر الاعتبار العائلة السماوية حيث تم استحداث مكان خاص يكون بمعزل عن بناية الفندق مع إضفاء طابع الخصوصية لكل عائلة وهو الساحة الخلفية له والتي

تطل على النهر ويوجد لها بوابة على الشارع الرئيسي تكون فيها كافيتريا صيفية تقدم الوجبات السريعة بوجود نافورات مائية وثمان مظلات عائلية والاهتمام بالأجواء اللطيفة من خلال الأنهر الاصطناعية وزراعة الثيل والأشجار .

مكاتب للإيجار للشركات الأجنبية والمحلية .

و يضيف المهندس محمد شاكر ((تم بناء ثلاثة مواقع تصلح لان تكون مكاتب تجارية أو إدارات للشركات الأجنبية والمحلية من خارج المحافظة ويمكن تأجيرها بصورة مؤقتة لأي شركة تنفذ أعمال أو مشاريع في المحافظة و ترغب في تأجير مكتب بصورة مؤقتة وهي من الدرجة الأولى في المحافظة .

مرآب داخلي يتسع ل 40 سيارة

مسبح ومركز تسويقي للمرحلة الثانية

من الضرورة بمكان أن تحتوي الفنادق مرآب لوقوف سيارات النزلاء أو ضيوف الفندق أو في مكان قريب منه الأمر الذي يولد راحة إضافية للنزيل وعن الموضوع تحدث إلينا حميد قائلاً ((تم مراعاة مسالة سيارات نزلاء الفندق و تم اجتزاء مساحة في باحته الأمامية تكون مرآباً للسيارات وتتسع ل 40 مركبة ، وأود ان أشير إلى ان قصر الغدير سينفرد بهذه
ا لخصو صية
لن تجدها
حتى في المحافظات المجاورة . و بعد افتتاح الفندق سنشرع بالمرحلة الثانية وهي إنشاء المسبح الداخلي والمركز التسويقي الذي سيقدم خدماته للزبائن من داخل وخارج الفندق وفق مواصفات عالمية حديثة.

مطاعم و صالات وقاعات متعددة الأغراض للمناسبات الرسمية واللقاءات وكوفي شوب قاعات متعددة الإغراض لإقامة الاحتفالات والمؤتمرات.

وأضاف حميد ((أنشأنا عدد من القاعات توزعت على طوابق الفندق ذات مساحات مختلفة فالقاعة الأولى هي صالة الاستقبال والمدخل واستراحة النزلاء وهي قاعة كبيرة جداً ولا تجد هذه المساحة الا في الفنادق ذات درجة الخمسة نجوم ، والصالة الداخلية في الطابق الأرضي سيتم تجهيزها لتكون كافيتريا عائلية وعامة وكوفي شوب واستراحة لرجال الأعمال تدار فيها الأعمال العامة واللقاءات مع إمكانية عقد الندوات والمؤتمرات التي يكون فيها اعداد المشاركين قليلا نسبياً ولدينا مطعم شتوي في الطابق الوسطي بمساحة 700 م2 ، كذلك قاعة متعددة الأغراض في الطابق الأرضي وهي بنفس مساحة المطعم الشتوي تصلح لإقامة الاحتفالات والمناسبات كذلك مناسبات الأعراس والحجوزات العامة والخاصة واستقبال ضيوف المحافظة ، ولدينا المطعم الخاص في قمة الفندق وهو للقاءات الخاصة لرجال الأعمال والمستثمرين وهي ستكون تحفة فنية رائعة ومكان خاص جداً يتم تجهيزها بتجهيزات الأجنحة الخاصة بما يكفل الراحة التامة والاستقلالية.

ثمانية أشهر من العمل المتواصل و وتيرة متسارعة في الانجاز .والافتتاح المرتقب للفندق في شهر آيار المقبل

وحول العمل ومجرياته أضاف المدير التنفيذي للمشروع المهندس محمد شاكر حميد قائلاً شرعت الملاكات الفنية لشركتنا منذ ثمانية أشهر بالإعمال المدنية للفندق بواقع 50 – 75 عامل من أبناء المدينة الأمر الذي يوفر فرص عمل لأبناء محافظتنا العزيزة ، وكما تشاهدون فإن العمل يسير وفق ما هو مخطط له وبمراحل متعددة في جميع الأقسام والأجنحة مع الاهتمام بالتفصيلات والزوايا
المهمة ، ونحن اليوم نحقق
نسب انجاز
عا لية

وصلت إلى 85% من المرحلة الأولى حسب تقرير الهيئة ، ومن المؤمل أن يفتتح الفندق رسمياً أمام النزلاء في شهر آيار المقبل ونحن نواصل العمل لانجاز المشروع بأسرع وقت ممكن لحاجة المحافظة له في الوقت الحاضر وتأكيدات السيد المحافظ والهيئة على تخطي الزمن أجبرتنا على جعل العمل يسير وفق مرحلتين حيث سيتم إنشاء المسبح والمركز التسويقي كمرحلة الثانية بحيث لا تؤثر على افتتاح الفندق و أود أن أشير إلى أن هيئة الاستثمار تتابع وبشكل يومي مجريات العمل من خلال المهندس المشرف وترفع تقارير أسبوعية حول نسب الانجاز .

عمالة محلية وأجنبية متخصصة في السياحة لإدارة الفندق

وأضاف المهندس محمد شاكر حميد ((تم الاتفاق مبدئياً مع كادر تركي لإدارة الفندق و المطاعم المطابخ والخدمة في الفندق بما يتملكونه من خبرات في هذا المجال لان تركيا قد سبقتنا بمشوار طويل في قطاع السياحة والفندقة أما الإدارات العامة سيتم إدارتها من قبل كوادر عراقية وسيتراوح عددهم ما بين 50-45 موظف محلي ، وختاما أود ان ابين ان هذا المشروع سيشكل علامة فارقة من حيث الموصفات والتصاميم وتقديم الخدمات التي ستقدم من خلاله للزبائن والضيوف او للعائلة السماوية التي ترتاد الاماكن الترفيهية داخل الفندق كما سيكون مكاناً جيداً ولائقاً بسمعة المحافظة وستنقل رسائل ايجابية للشركات والوفود التي تحل ضيوفاً على المحافظة .بقي ان نقول ان محافظة المثنى يجب ان تظهر بالمظهر اللائق امام الجميع مما يولد حالة ايجابية ، وهيئة استثمار المثنى اولت هذا الجانب الاهتمام البالغ من خلال تنويع الفرص الاستثمارية وعرض جميع القطاعات أمام الشركات والمستثمرين و ان تكون هنالك حاضنة للقادمين ترقى الى مستويات عالية توصل رسائل ايجابية بان المحافظة على مستوى الحدث الاستثماري .

قانون الاستثمار .... إلى أين ؟

الحقوقي / سليم زغير الجياشي
كاتب عدل السماوة

ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تطو ير ها بحاجة إلى جلب الخبرات الأجنبية التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص للعاطلين عن العمل كل ذلك يتطلب بيئة استثمارية مشجعة خالية من المعوقات إلا ان المؤسف وجود معوقات تحول دون ذلك فقد اجمع خبراء الاقتصاد على ضرورة إجراء تعديل ثالث لقانون الاستثمار العراقي رقم 13 لعام 2006 لاحتوائه على فقرات تعيق عمل المستثمرين وهناك عوامل تجعل اغلب المستثمرين يعزفون عن الاستثمار فالمتتبع للنسخة الأخيرة من قانون الاستثمار يستشعر بان فقرات من القانون تعامل المستثمر وكأنه موظف في الدولة العراقية إضافة إلى ذلك عدم مواكبة القطاع المصرفي والذي يعتبر ركن أساسي لعملية الاستثمار في العراق للتطور الحاصل في قطاع البنوك العالمية والمستجدات لها وكذلك الروتين القاتل للمستثمرين في جميع الدوائر ذات العلاقة فتجربة إقليم كردستان العراق والذي يعمل بنفس قانون الاستثمار للحكومة الاتحادية التي استحدثت ومن خلال تجارب القائمين هناك أزالت جميع حلقات الروتين الإداري الذي يقف حائلا وقد نجحت نجاحا كبيرا بذلك ويقول احد خبراء الاقتصاد لإقامة مشروع استثماري في كندا يتطلب مراجعة حلقتين إداريتين اما في حال إقامة مشروع استثماري في العراق يتطلب مراجعة عشرة حلقات إدارية فالحاجة أصبحت ملحة لإعادة النظر في اللوائح والأنظمة التي تؤخر العملية الاستثمارية فعلينا مواكبة الأنظمة الاستثمارية الحديثة في العالم ومنح الثقة للمستثمرين الأجانب للدخول إلى البيئة الاستثمارية العراقية من خلال تذليل الصعوبات ووضع التسهيلات والاهم هو القضاء على الروتين وتفصيل نظام النافذة الواحدة لكي تسهل العملية الاستثمارية في العراق وان يتبنى المسؤول الثقافة الاستثمارية التي تتناسب ومرحلة التحول الاقتصادي وجعل العملية تنعكس بالاتجاه الايجابي على المواطن العراقي إضافة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في هذا الميدان وان تمنح الإجازة الاستثمارية بالسرعة الممكنة للشروع بالبناء والأعمار.

مداخلة متواضعة في (العمل الاستشاري) التخصصي

محمود هادي
استشاري استثمارات صناعية

الحلقة 1

ما جاء أعلاه يمثل الجزء الأول من مقالة متواضعة عن العمل الاستشاري،فيما سينشر الجزء الثاني عن (التكامل بين العمل الاستشاري والتنمية الشاملة) في الأعداد القادمة .

في ضوء تقدم وتشعب وقوة المنافسة بين الأنشطة الإنسانية ، دخلت (الخبرة الاستشارية) كمقوم موضوعي في معظم الميادين والدراسات ، وإحدى أهم المرتكزات التي تضيف إلى (قوة رأس المال والتنظيم) قيمة وطمأنة في الوصول إلى استنتاجات وقرارات يعتد بها. ومع تزايد الحاجة للعمل الاستشاري في جميع الدول المتقدمة والشركات الرصينة ، حيث لا يستغنى عن الاستشارة حتى في ابسط الأعمال ، وتعاظم الحاجة إلى المعاهد والمراكز التخصصية لإعداد الاستشاريين وتزويدهم بمؤهلات وقواعد العمل الاستشاري المعتبر .... بالمقابل ، لم تحضى (الاستشارة) بالاهتمام الكاف في الدول النامية على الرغم من أهميتها الفائقة ، فيما يعتبرها البعض (ترفا إداريا) وإنفاقا يستهدف تحسين بريق الإدارة العليا ، فحسب .

العمل الاستشاري ، جهد منظم ، يعتمد على الخبرة المتراكمة في التقصي والتحليل والاستنتاج المنهجي والمقدرة على صياغة توصيات وحلول قويمة في إطار وسياق محدد ... اقتراح المشورة بصيغة محايدة ومهنية تتوخى الوصول إلى نتائج معقولة ومقبولة،بعيدا عن المخاطرة والتحيز ،والتوصيفات المبسطة أو المبهمة (تسمية الأشياء بأسمائها) .

أهداف العمل الاستشاري:

- تحسين أداء الأفراد والموارد والنظم والوظائف والمشاريع .... الخ.
- الاطمئنان إلى سلامة الدراسات والتصاميم والتكاليف والالتزام بالمعايير الهندسية والتخطيطية والبيئية والنوعية والقانونية .
- تخفيف الضغط الذهني عن المدراء والإدارات بالاطمئنان على صحة القرارات المتخذة .

مجالات العمل الاستشاري :

لا يوجد مجال يستغني عن الاستشارة في الأنشطة الهندسية ، القانونية ، والعلمية ، والإدارية والإنتاجية ، والثقافية والاقتصادية والطبية والعسكرية والزراعية والديكور والمبيعات والاستثمار والترويج للفرص والبيئة الاستثمارية ... الخ .

أعمدة العمل الاستشاري :

- استبصار مقومات النجاح ورؤية النتائج منذ البداية Visualize Success
- الاستشاري يقترح والجهة المستفيدة تقرر You Advise , they decide
- رسم مسارات النجاح Be oriented towards results.
- فهم طبيعة عمل المنظمة والعمل المطلوب ، والعلاقة مع الاستشاري Clearly defined roles.

شخصية الاستشاري :

- أن يمتلك ثقافة عامة متنوعة .... وخبرة تخصصية رصينة . Multi culture profession
- الالتزام بمعايير العمل المهني بحيادية وشفافية ومصداقية .
- التجرد عن المؤثرات الداخلية والمزاج الشخصي .
- امتلاك رصيد معرفي ومقدرة على استيعاب المهمة المكلف بها .
- امتلاك القدرة على بلورة وجهات نظر لأحداث التغيير المستهدف .
- المحافظة على سرية وأخلاقيات المهنية .
- إجادة لغة أجنبية واحدة في اقل تقدير .
- المقدرة على تقديم اراء معتبرة ومحايدة وذات قيمة Value .
- التوازن الاخلاقي والمهني والانفتاح على علاقات انسانية متواضعة .

تحديات العمل الاستشاري :

1- التحديات الخارجية :

- ندرة وحجب المعلومات وصعوبة الوصول إلى المعلومة الدقيقة .
- مسايرة رغبات الإدارة العليا على حساب الموضوعية .
- ضغوط البنية الاجتماعية والذهنية على أنماط السلوك .

- صراع الإرادات ومقاومة التغيير .
إضافة إلى غياب الرؤية والمعايير العلمية في البلدان المتخلفة وسيطرة الاستثناء على النموذج القياسي .
2- التحديات الذاتية :
- محدودية الثقافة ، وانقطاع التواصل المعرفي مع المستجدات .
- غياب المنهجية والمهنية والركون إلى(النفس القصير) في الاستنتاج .
- الوقوع تحت تأثير رغبات المدراء أو الإدارة العليا(الشفافية في المكاشفة) .
وهنا تكمن أسباب تفضيل إحالة الدراسات الاستشارية إلى بيوت خبرة أجنبية على المكاتب الاستشارية المحلية في غالبية البلدان في المحيط الإقليمي توخيا إلى الدقة والحيادية واستبعاد المؤثرات بنوعيها .
يكمن جوهر العمل الاستشاري في تقديم خدمة إرشادية مستوفية(Advisory service) ومحايدة (Independent)،فالاستشاري يقترح ولا يفرض ، تاركا القرار لصاحب القرار الاستشاري لا يملك سلطة إصدار الأوامر ، إنما يقدم دراسة معززة بالاستنتاجات والتوصيات الملائمة . ومع اتساع مجالات العمل والتخصصات ازدادت الرغبة إلى التنوع في العمل الاستشاري ، مما يستوجب تشكيل أو تكليف (فريق عمل استشاري) أو (بيوت خبرة) ، في ضوء تنامي التخصصات النوعية . ومن هذا المنطلق يوجد صنفان من العمل الاستشاري :-

- الاستشاري الداخلي : منتسب من داخل المنظمة يتولى المهمة ، باعتباره قريبا من الأحداث والأقدر على الاستنتاج والوصول إلى التوصيات .
- الاستشاري الخارجي : من خارج الدائرة ، للرغبة في أبعاده عن المؤثرات وتمتعه بالاستقلالية ، بعيدا عن الوقوع في مصيدة (العلاقات أو الخلافات) .
وبعيدا عن ذلك ، فان الاستشاري الجيد لا يقدم نتائج أو توصيات آنية وسريعة وغير ذات مغزى أو مضللة ومتدنية الفائدة .... والابتعاد عن الخوض في تفاصيل غير مجدية . فطالما العمل الاستشاري يستوجب الموضوعية ، يفترض توفير بيئة أعمال ايجابية وتسهيل الوصول إلى المعلومة ، وتبادل الفهم المشترك والشعور بالاستقلالية ..... والاستعداد لتوظيف خبرته للجهة المستفيدة ، باعتباره عامل تغيير (Change Agent) يتوخى كسب الثقة والتحلي بالإصغاء وتحمل الأمزجة والسلوكيات المضادة التي تحبذ بقاء الحال على ما هو عليه (مقاومة التغيير) .... إضافة للعمل بموضوعية بعيدا عن ادعاء المعرفة الشاملة والاهتمام الذاتي أو السعي لتحقيق مكاسب ذاتية .
العمل الاستشاري ، أفق واسع ومدارس متنوعة في فلسفتها ومناهجها والياتها لكنها تشترك بقاسم مشترك محوري :-(الحيادية والشفافية والمصداقية .... قبل الخبرة الميدانية) إضافة إلى إن المنهجية المتبعة في إعداد الدراسات الاستشارية تبدو واحدة وذات مسار / مسلك أكاديمي ، يبدأ (بالمسح التمهيدي / الوصول إلى صورة شاملة) ثم (المسح التفصيلي / التشخيص والوصول إلى الحقائق والفهم العميق) . وبهذا الصدد ، توصي جميع بيوت الخبرة الاستشارية بالابتعاد عن الحكم المسبق أو القفز على الحقائق والادعاء بالثقة المفرطة بالنفس أو الوقوع في شراك الآخرين (قبول المنح والهبات والهدايا) حتى وان قدمت على أساس التعبير عن تقدير شخصي . المهم في العمل الوصول إلى جذر الحقائق (Fact finding) قبل بلورة مقترحات .
العمل الاستشاري في المنطقة العربية :
- ضعف الثقافة بالعمل الاستشاري،فالاستشارة تعتبر عملا ترفيا فوقيا .
- شيوع ظاهرة الذهنية التسلطية والعمل بالأوامر والتوجيهات الأحادية .
- ضعف الاطلاع على الفكر الإداري المعاصر(الإدارة بالمشاركة)و(الإدارة بتفويض الصلاحيات)و(الإدارة العلمية)و(إدارة التحديات)و(الإدارة الاقتصادية) و(الإدارة بالأهداف) الخ .
- في اغلب المؤسسات يحيط المدراء انفسهم بمستشارين محسوبين على دائرة الاقارب والاصدقاء على حساب الكفاءات ، بهدف تلميع وجه المدير والتطبيل لمنجزات واهية .
- واحيانا يكون الاستشاري سببا في عدم الفهم ، وحتى الفشل بما يقدم من توصيات واراء وافكار متسرعة لا تلاقي المقبولية،وخضوع المسلك الاستشاري الى مزاج المدير،وسيطرة نزعة(المحافظة على مصدر العيش) على روح الابداع والمبادرة الخلاقة .
علاوة على ذلك ، تعاني النخب الأكاديمية العربية من ظاهرة التنظير الفكري على حساب الخبرة الميدانية والتطبيقية والتدبير العملي .
العمل الاستشاري الحقيقي يقوم على معطيات علمية وخبرة تراكمية وسمعة مجربة،(فالاستشارة)عمل ديناميكي – متحرك غير قابل للقولبة في هياكل ونصوص جامدة.
انه منطق عصري ولغة معتدلة مستنيرة . الاستشاري الحقيقي يتطلع إلى رؤية استنتاجاته تاخذ طريقها نحو المقبولية والتطبيق ..... وتعطي النتائج المحسوبة وقابلة للتعديل وتحديد الاولويات والخيارات في سياق استراتيجية تتحمل التحديات .
واخيرا ، يوصي المكتب القومي الامريكي للمستشارين باعتبار(القراءة:واجب حتمي ويومي على المستشارين) والاهتمام برفع القدرات الذاتية :

The art of Consultancy

- In an increasingly competitive world , there is a specific skill of being a successful consultant ….. a good consultant do not always need to know a huge amount about a specific problem to resolve it ….. he just need to know enough, to adds more value .

بمعنى : خبرة تخصصية و ثقافة متنوعة .
كما ورد في تراثنا الغزير(معرفة شيئا من كل شيء) و(معرفة كل شيء عن شيء محدد).
وكما قال ابن خلدون:(علم متخصص في وجه من وجوه المعرفة)و(الأخذ من كل علم بطرف).

مشاريع الاستثمار والمعايير الدولية

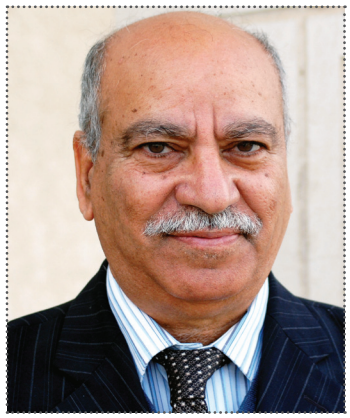

د.علي حسين حنوش / خبير بيئي
عميد كلية الزراعة/جامعة المثنى

تعتمد المؤسسات المالية الدولية , التي يطلق عليها اختصارا (IFC) والتي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها,شروطا صارمة لمنح القروض المالية لإنشاء المشاريع الإستراتيجية سواء للدول النامية أو الصناعية. فالاستثمار بتنوع قطاعاته (الصناعي,الزراعي أو الخدمي) يفترض أن لا يتعارض مع حماية السكان والمجمعات البشرية من أخطار تلوث الهواء أو الماء أو تدهور الأراضي,وان لا تتسبب المشاريع بانقراض الأحياء النباتية أو الحيوانية أو الأراضي شبه الرطبة ولا إلى تشويه المناظر الطبيعية. فتلك هي باختصار المدخل لقبول شروط المؤسسات المالية الدولية مع الدول النامية في قارات العالم(أفريقيا , آسيا , وأمريكا الجنوبية).لاحظت خلالها إن عدم إلزام الدول بشروط حماية الطبيعة أو الموارد التراثية(كالآثار),أو المناظر الطبيعية أو مصالح السكان.

أفضت لأحداث تلوث ودمار واسع النطاق للنظم البيئية,وهجرات واسعة لسكان الريف,بالتالي تدمير مصادر الرزق للسكان الأصليين.وقد تفضي إلى تنامي النزاعات بين السكان.لهذا استحدثت طرق تهدف لحماية المصادر الطبيعية والتراثية وحقوق الأجيال بالتمتع بمواردها,عبر سلسلة من الخطوات والدراسات المسحية لمحيط المشروع الاستثماري,يطلق عليه بتقييم الأثر البيئي (EIA) وأضحى المدخل والشرط الأولي للمعايير الدولية للحصول على القرض المالية.

تقييم الأثر البيئي (Environmental Impact Assessment) يهدف إلى كشف تفصيلي لمكونات الموقع الايكولوجية (النباتات والحيوانات),والمكونات الاجتماعية القريبة من موقع المشروع الاستثماري,والفوائد التي يجنيها مواطني المجمعات السكانية القريبة أولا.كما تهدف هذه الإجراءات تجنب الوقوع بكوارث وأخطار صحية وبيئية لحقبة طويلة من الزمن,وبالأخص من تلك الصناعات التي تخلف نفايات خطرة.فتكاليف التلوث المرتفعة,تشكل مصدر قلق شديد,من شانها تحول الاستثمار من موضوعة للتنمية المستدامة إلى مصدر لتخريب دورة الحياة الطبيعية وأمراض وعجز ووفيات.وهذا ما تعلمته المؤسسات المالية المانحة على مدى العقود المنصرمة.فالحماية من التلوث لم تعد شانا ترفيا وإنما موضوعة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية في أوسع درجاتها.فخفض تلوث الهواء لدول الاتحاد الأوروبي (مثلا) يمكن أن توفر ما يصل إلى 161 مليار يورو سنويا عن طريق الحد من الوفيات والأمراض الناجمة عن تلوث الهواء وحده.

لتعزيز تلك الرؤيا,ينظم البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى,دراسات مسحية لتوفر القناعات لدى الرأي العام وصناع القرار,بخطورة التلوث البيئي على جميع المستويات. وكانت مصر وتونس من أوائل الدول العربية التي حظيت بتلك الدراسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدرت الدراسة التي نظمت عام 1999 كلفت التدهور البيئي في مصر آنذاك:-

ب 4,3 مليار دولار بمتوسط إجمالي قدره 4,8% من إجمالي الناتج المحلي لذات العام وكانت كلفة تلوث الهواء منها 2,2 % من إجمالي الناتج القومي والتي تكلف الاقتصاد القومي بحوالي 1,9 مليار دولار ويشمل ذلك هواء المدن والهواء داخل المنازل في الأرياف غير إن ظاهرة ارتفاع مستويات التلوث في مصر بالارتباط مع اتساع النشاط الاستثماري رفعت تكاليف التلوث إلى 9,6 مليار دولار عام 2004, لتلك الحقبة . وهو يشكل أكثر من الضعف قياسا لعام 1999 وبمعدلات سنوية مرتفعة . وعند المقارنة بين الحالة المصرية والحالة العراقية , نجد إن مستويات التلوث (من الصناعة والزراعة والخدمات ومخلفات الحروب) لدينا أكثر مما هي عليها الحال في مصر تشجيع فرص الاستثمار في العراق بشكل عام وفي المثنى بشكل خاص يشترط تعزيز البنية التحتية للاستثمار فضلا عن اعتماد البوابة الوحدة لتجنب التعقيدات الإدارية والبيروقراطية الطاردة بشكل عام وتعزيز البنية التحتية

تتطلب إجراء دراسات مسحية موسعة لمحيط محافظة المثنى للكشف عن مواردها الطبيعية والمعدنية وتحديد المواقع الصالحة للاستثمار بطرق تتجنب فيها من أحداث أضرار على البيئة عبر تطبيق العوامل المرتبطة بتقييم الأثر البيئي تتطابق مع المواصفات العالمية .

ولابد من الإشارة إلى تباين الطرق والأساليب المعتمدة بتقييم الأثر البيئي المعتمدة لدى مؤسساتنا (بما فيها وزارة البيئة) مقارنة مع الطرق التي تعتمدها المؤسسات الدولية (بما فيها المؤسسات المالية) فالطرق المحلية تقتصر على السعي لتقليل الأضرار على المحيط البيئي وتقديم دراسة أولية عن الجدوى الاقتصادية في حين إن النموذج الدولي يعتمد على دراسات شاملة لمحيط منطقة المشروع بالإضافة لدراسات مسحية تتضمن جميع معطيات مناخية وجغرافية وايكولوجية واجتماعية عن محيط المشروع بالإضافة إلى دراسات مسحية تتضمن التأكد من خلو المنطقة من الآثار ودراسة محيط المنطقة فيما كانت هناك نباتات أو حيوانات نادرة أو مهددة بالانقراض ودراسة نوعية المياه الجارية أو الجوفية القريبة مع دراسة التركيب السكاني القريب من الموقع والتعرف على الأضرار المحتملة على المجمعات السكنية القريبة وليس أخيرا ما هي أضرار التلوث من مخلفات المشروع (الغازية , السائلة أو الصلبة) وكيف تعالج هذه النواتج والمخلفات

والمنهجية التي يفترض يجري الاعتماد عليها (وفقا للمعايير الدولية) ليقاس آثار التدهور والتلوث البيئي على تقدير الآثار الصحية الناتجة عن تلوث الهواء والتغيرات في المحيط النباتي وإنتاجية التربة وتراجع الموارد الطبيعية والمسطحات المائية والتصحر والتنوع الإحيائي وغيرها كما يجري الاعتماد على كلفة الأمراض وخسائر الاقتصاد

الزراعي وكلفة الإصلاح بعين الاعتبار .
الدراسات والأبحاث المعنية بتقدير تكاليف التلوث والتدهور البيئي للمشاريع الاستيراتيجية تهدف إلى توفير الأمان لحماية الطبيعة والسكان على مدى عقود طويلة من الزمن في سياق توفر أفضل السبل لاستثمار الموارد الطبيعية والاجتماعية مع ضمان حقوق الأجيال المتعاقبة وتلك الرؤيا تتوافق مع تطبيقات التنمية المستدامة لطرق الاستثمار غير إن تامين الظروف لتقدير كلفة الأضرار من المشاريع الاستثمارية في عملية التنمية الاقتصادية تتطلب الاعتماد على الأسس التالية :
- تأمين البيانات الأولوية عن المواقع التي تقام عليها المشاريع الاستثمارية .
- تامين إطار تحليلي يرتكز عليه الباحثين والمتخصصين لتقدير تكاليف التدهور البيئي عبر مراحل مختلفة
-اشتراط تامين فرص للتدريب والتأهيل للقوى العاملة المحلية في المشروع الاستثماري.
-خلق قناعات محلية بالجدوى الاقتصادية للمشروع.
والمنهجية تلك الخطوات تتوافق مع المادة 21 من نظام الاستثمار رقم 2 لسنة 2009 , ((يراعي المستثمر تطابق مقاييس المنتوجات للمشاريع المشمولة بالمواصفات والمقاييس المطبقة في جمهورية العراق ولدى منظمة المقاييس الدولية ISO أو المقاييس المحلية للاتحاد الأوربي وبما يتفق مع القوانين العراقية)).

الخلاصة:

إن هذا النمط من الدراسات (EIA),تعد بمثابة عوامل جذب للشركات والمؤسسات العالمية للاستثمار في السوق المحلية العراقية (بما فيها المثنى),وتمثل رسائل ايجابية للمؤسسات المالية الدولية لتشجيع الاستثمار للإنتاج الأنظف ولربما نحو المدينة أو القرية الأنظف. كما تتوافق تلك المنهجية مع تنشيط العمل بتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة وخفض مستويات التلوث عبر التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة(استشاريين,وفنيين وأكاديميين ومنظمات بيئية فضلا عن وسائل الإعلام)في حملة منظمة وعلى مدى طويل,يدخل في إطار إستراتيجية الاستثمار الأمثل والضامن لحقوق الأجيال الراهنة وكفالة حقوق الأجيال القادمة.

فرص الاستثمار الزراعي في المثنى

الخبير الزراعي
يونس محمد دلي

رغم كل التحديات المعروفة وتحكمها في مسارات الإنتاج الزراعي في المحافظة توجد فرص استثمارية واعدة يمكن ان تحتل جانب مهم من أهداف الاستثمار في خطة التنمية وتحريك الاقتصاد باتجاه التطور المنشود ومما يعزز هذا الاعتقاد هو ان أسواق المحافظة حاليا تفتقر إلى التمويل المحلي من السلع الزراعية وهذا يولد حافزا قويا لإقامة مختلف المشاريع النباتية والحيوانية لسد الفراغ وخلق فرص عمل مهمة لتحسين الوضع الاقتصادي للمحافظة.
ان التحديات المشار إليها آنفا تتمثل في تدهور الأراضي وارتفاع نسبة التملح وانخفاض الإنتاجية وكذلك شحه الحصة المائية من حيث الكمية والنوعية كذلك تداخل العلاقات الزراعية وتأثيرها السلبي على عملية الإنتاج .
رغم كل ما تقدم فضلا عن عددا من العوامل الأخرى فان عامل التمويل الزراعي واستخدام الوسائل الزراعية الحديثة واستهداف الإنتاج الكبير والإدارة المزرعية الفاعلة جميعها أهداف لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الاستثمار وجلب رؤوس الأموال والخبرات الفنية والاقتصادية من اجل النهوض بالواقع المتردي للقطاع الزراعي وخلق بيئة زراعية فاعلة تستغل الموارد المتاحة وتكون عامل مهم من عوامل التطور المنشود للمحافظة ويمكن تأشير مسارات الاستثمار الزراعي في المحافظة بما يلي:
1- الإنتاج النباتي: حيث يمكن الاستثمار في مجال إنتاج الحبوب والمحاصيل الصناعية في منطقة البادية على أساس اختيار مناطق ملائمة واستخدام الوسائل الحديثة في الري,وكذلك يمكن الاستثمار في الزراعة المحمية والمكشوفة لإنتاج الخضروات وهذا النشاط تتوفر له فرص واسعة في كافة المناطق ومنها مناطق البادية ومناطق الجزيرة باستخدام مياه الآبار ومياه المبازل بعد معاملتها لخفض نسبة الأملاح منها ,كونها كميات محدودة من خلال استخدام طريقة الري بالتنقيط في زراعة الخضروات المحمية والمكشوفة وهناك مجال أوسع للاستثمار في مجال إنشاء بساتين النخيل حيث تتوفر لها فرص ملائمة من حيث التربة ونوعية المياه والظروف المناخية .
2- في مجال الثروة الحيوانية :هناك فرص واسعة ومتنوعة في هذا الجانب حيث تعتبر صناعة الدواجن وما يتعلق بها من مشاريع(معامل علف ,مجازر, مفاقس)في مقدمة الأنشطة المتاحة ولها مستقبل اقتصادي كبير لاسيما وان المحافظة خاليه من المشاريع المتكاملة , كما توجد فرص أخرى لتربية الأغنام في مناطق البادية ومناطق أخرى من المحافظة وإقامة معامل لتصنيع مشتقات الألبان واللحوم ومشاريع صناعة العلف الحيواني وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الحيواني , كما يوجد اقتراح لدراسة إمكانية استخدام مياه المصب العام لغرض تربية الأسماك وإقامة مشاريع واسعة لهذا الغرض حيث توجد أراضي واسعة في منطقة الجزيرة تحاذي النهر المذكور.

البتروكيمياويات ..... الواقع والرؤية

الاستشاري / محمود هادي

يعتبر البترول والغاز المصاحب لعمليات الاستخراج ومكامن الغاز الطبيعي ... قاعدة واسعة في الحصول على المركبات الهيدروكاربونية ذات القيمة الاقتصادية العالية والأهمية الصناعية ، ومصدرا مهما لسلسلة عريضة من المنتجات النهائية (بلاستك ، ألياف كيميائية ، مطاط صناعي ، منظفات ، أسمدة ، أصباغ ....الخ) .... والتي بمجموعها تشكل (30 – 40 %) من إجمالي حجم الإنتاج الكيميائي العالمي . لم يعد النفط والغاز وقودا فحسب ، إنما مصدرا للعديد من المشتقات الوسيطة (Intermediate Stocks) (بنزين ، تولوين ، ستايرين ، بروبلين .... الخ) والتي تتحول إلى منتجات نهائية ومصدرا للثروات ومصادر اقتصادية متفرقة ومنافذ للعمل والوظائف .

نفط خام (غاز) Monomers Polymers لدائن ، ألياف ، مطاط ..... الخ .

يتشعب إنتاج البتروكيمياويات ليشمل فرشة عريضة من المنتجات : - الأسمدة والامونيا والمنظفات والأصباغ والغرويات واللواصق .... الخ .

تتميز صناعة البتروكيمياويات بخصائص فريدة بالمقارنة مع الصناعات الكيمياوية الأخرى والتي هي أهمها : -

- تتطلب توظيف استثمارات رأسمالية عالية وتكنولوجيات متقدمة باهضة الثمن .
- اعتماد عمليات الإنتاج الكمي والعمل بالطريقة المستمرة Direct Mass – Production .
- معظم حقوق المعرفة وملكية الامتياز وسرية طرائق الإنتاج تستحوذ عليها شركات ريادية كبيرة ومحدودة في العالم .
- توفر الخامات الأساسية (النفط والغاز) لا تشكل العامل الحاسم في هيكلية التكاليف ، بالمقارنة مع تكاليف شراء حقوق المعرفة والتصاميم والامتياز بالإنتاج والتسويق تحت علامات تجارية معتمدة .
- من أساسيات هذه الصناعة : استقرار إمدادات الطاقة والماء للمحافظة على استقرار النوعية وكفاءة الأداء ، والعمل بطاقات إنتاجية عالية ونوعية قياسية ، تعتبر مفتاح النجاح في المقدرة التنافسية في الأسواق ، وبناء دراسات الجدوى على أساس توقعات حجم الطلب في الأسواق العالمية إضافة إلى القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية .

لقد مرت هذه الصناعة بمراحل حاسمة من التحولات والتقنيات والأجيال ، إلا إن التحول الأهم يتمثل بالانتقال بالنفط من(مصدر للوقود والطاقة) إلى مصدر لتعظيم القيمة المضافة والثروات والوظائف .... والتحول الثاني يتمثل في ربط التنمية الشاملة باستراتيجيات الامتداد إلى الأسواق العالمية والتحكم بالأسعار (دخول البتروكيمياويات أسواق البورصات)مع خصوصية الاحتفاظ بأسرار المهنة ومفاتيحها بين الشركات الرائدة .

في منطقة الشرق الأوسط ، تعتبر إيران والسعودية الأكثر استثمارا في بناء المجمعات البتروكيمياوية الكبيرة ، مع وجود استثمارات في الكويت والأمارات وتركيا ومصر والجزائر .

أما العراق ، صاحب الريادة في هذه التوجهات ، فقد عانت(البتروكياويات) التعثر والانكفاء والتراجع،فمشروع(البتروكيمياويات – 1)في البصرة يعاني من واقع مالي مرتبك وتهالك الخطوط الإنتاجية وخروج أجيال من المعدات من العمر الافتراضي .

أما (البتروكيمياويات – 2 ، 3) في جرف الصخر،فقد دمرت ونهبت وتحولت إلى أنقاض وهياكل،ومع هذا الواقع المؤلم ، فالأمل معقود على عقود المشاركة بتجميع(الغاز المصاحب)في حقول الجنوب باستلام زمام المبادرة وتحويل ما يحرق من الغاز (700 مليون قدم مكعب قياسي تحرق كل يوم،تناهز قيمتها 1,7 مليار دولار سنويا) وتحويلها إلى منتجات وثروات،وتغطية الاستهلاك المحلي وإمدادات محطات الطاقة الكهربائية والتصدير(غاز سائل)وتصنيع البتروكيمياويات والكيمياويات،لإخراج العراق من أن يبقى سوقا لمنتجات الآخرين ، بإيجاد البدائل الاقتصادية لتغطية حاجة السوق المحلية والتصدير هذه أمنية على طريق طويلة..ليأخذ العراق دوره في هذا المجال الحيوي فائق الأهمية.

التحكيم التجاري

مفاهيم قانونية

الاستشاري القانوني
الحقوقي خزعل كاطع عيسى

يعتبر التحكيم التجاري من أولويات العمل التجاري والاستثماري وتضمين ذلك في التشريعات يوفر ضمان في سرعة حل المنازعات التجارية حيث يعتبر التحكيم نشاطا تخصصيا مهما وقد سبقتنا إليه الدول التي ترغب في تشجع دخول رؤوس الأموال ورجال الأعمال والمستثمرين إليها .

مع تشابك التطورات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية تتعاظم الحاجة إلى وجود مراكز متخصصة لحسم المنازعات الناشئة عن العقود التجارية والاستثمارية وهذه المراكز تشجع رجال المال والأعمال والشركات للدخول إلى البلد

كما ان المحاكم العادية لا تؤدي الغرض المطلوب كونها تؤدي عملها بروتين وإجراءات بطيئة تتطلب مدد طويلة لانجاز الدعاوي التي تعرض أمامها مما يتطلب الإسراع بإنشاء مراكز متخصصة لحل النزاعات التجارية مستعينة بخبرات الدول التي قطعت أشواطا كبيره في هذا المجال.

ان فتح مركز التحكيم التجاري الدولي في النجف الاشرف الذي أسس بموجب اتفاقية تعاون مشترك مع الفيدرالية الفرنسية للتحكيم ويضم خبراء في مختلف الاختصاصات من الأساتذة والمستشارين يعتبر خطوة صائبة في هذا الاتجاه وهذه ضرورة تتطلبها المرحلة التي يمر بها وطننا الحبيب للتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح والاستثمار وتهيئة مستلزماته والرغبة في تظافر الجهود لسد الفراغ التحكيمي داخل العراق وتعزيز ثقة المستثمرين بالمنظومة التشريعية بما يغني عن نقل الدعاوي والنزاعات مع المستثمرين إلى محاكم تخصصية خارج العراق .

الاستثمار في العراق وآفاقه المستقبلية

أ.د.فارس كريم بريهي
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

لقد صدر في العراق قانون الاستثمار وتمت المصادقة عليه منذ عام 2006 , وتضمن العديد من الحوافز والتسهيلات لخلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع الأخذ الاهتمام أهداف التنمية الاقتصادية واستقرار النشاط الاقتصادي ومكافحة البطالة , كما تم وضع الإطار التشريعي السليم الذي يسمح بتأسيس وتسجيل الشركات المحلية والأجنبية والمشتركة أيضا .

ان العمل مستمر لرفع جميع أنواع القيود المفروضة على المستثمر لخلق مناخ استثماري يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية إلى داخل الوطن لمعالجة ضعف التراكم الرأسمالي , وتطوير الصادرات وتوسيعها , وتطوير النظام المالي والمصرفي , وتطوير البنى التحتية للبلد ونقل التقدم التكنولوجي والمعلوماتي .

من دوافع خلق مناخ استثماري ملائم يعمل على جذب المستثمرين وتدفق الأموال الاستثمارية , هو استثمار الموارد الطبيعية المتاحة القابلة للاستثمار , والبحث عن الأسواق الجديدة لتعزيز الصادرات ولإشباع حاجة الأسواق المحلية , وهذا السلوك الاقتصادي تدفعه حسابات الكلفة والربح التي يعتمدها المستثمر في تقييم المشاريع المعدة للاستثمار من خلال إيجاد خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها ومدى توفر الخدمات الحكومية لخدمة هذه الاستثمارات .

ان الجهة المسؤولة عن الاستثمار في العراق هي الهيئة الوطنية للاستثمار التي تتمتع بالشخصية المعنوية بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية للبلد , بالاعتماد على نشاط القطاعين الخاص والعام المحليين والاستثمار الأجنبي المباشر كما تهدف إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية , وتحفز الاستثمار والترويج له , وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات والإجازة , ومتابعة المشاريع القائمة وتقديم المشورة وتسهيل تخصيص الأراضي اللازمة , وإدخال وإخراج الأموال وعوائدها مع فتح حسابات في المصارف العراقية والأجنبية , ومنح حق الإقامة للعاملين في العراق , وعدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري , علاوة على الإعفاء الضريبي والاستثمار في سوق الأوراق المالية بالأسهم والسندات وكذلك في مجال المحفظة الاستثمارية .

والجدير بالذكر , إن العراق يعاني من ضعف المناخ الاستثماري وان تباين مجالات جذب الاستثمارات ناتج من اختلاف الإجراءات على مستوى السياسة الاقتصادية في البلد , ومدى تحسين الإطار التشريعي على مستوى القوانين والقرارات الاقتصادية وإصدار قوانين حديثة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر لتصحيح الخلل وتحقيق الاستقرار في السياسة الاقتصادية وخاصة ما يتعلق منها بالعجز المالي والتجاري والتحكم في نسبة التضخم . كما يعاني مناخ الاستثمار في العراق من ضعف اندماج الشركات المحلية والوطنية مع الشركات الأجنبية لتطوير تلك الشركات ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة , حيث يعمل الاندماج على خلق فرص عمل كثيرة , إضافة إلى نقل تكنولوجيا حديثة , ويرفع من حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة العراقية من ضعف الجانب الاستثماري لحساب الجانب التشغيلي . ويعتمد تحسين مناخ الاستثمار في العراق على جملة من الأمور نذكر منها الآتي :-

-1إزالة التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين وترفع من كلفة الاستثمار , وتنعكس سلبا في خفض حجم الاستثمار وعزوف بعض المستثمرين عن الاستثمار في البلد .

-2تقليل مركزية إصدار القرار الاقتصادي والإداري الخاص بالاستثمار, حيث تلعب هذه المركزية دورا معرقلا لتدفق الاستثمارات , فضلا عن الفساد الإداري والمالي الذي يعمل على إدامة غياب مناخ الاستثمار النموذجي .

-3 تحسين مناخ الاستثمار يتطلب تقديم الحوافز الاقتصادية والقانونية لجذب نسبة المستثمرين الأجانب للاستثمار, نظرا لان الدول تتنافس حاليا على جذب اكبر نسبة من الاستثمارات إليها من خلال تقديم مثل هذه الحوافز , لحاجة هذه الدول ومنها العراق إلى موارد إضافية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها .

-4اعتماد سياسة اقتصادية – تجارية تمزج بين استقرار السياسة الاقتصادية والمالية من جهة , وتحرير التجارة ورأس المال ومنح حوافز لتدفق الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى , وهذه تعد من انجح الوسائل لزيادة التدفقات الاستثمارية للبلد , خاصة وان العراق يتميز بوجود العمالة الرخيصة المدربة , وانخفاض كلفة الإيجار للأراضي إضافة إلى توفر الموارد الطبيعية المتعددة وفي مقدمتها النفط والغاز ومعادن كثيرة .

المياه..عائق آخر

عدنان جلاب الجياشي

كان الله في عون هيئة استثمار المثنى ، فرغم الجهود التي تبذلها لدفع عجلة التقدم والنماء الاقتصادي الى الامام،الا ان تلك الجهود سرعان ما ترتطم بمعوقات عديدة،لعل ابرزها النقص الحاد في امدادات المياه،وما يسببه هذا النقص من مصاعب تواجه عمليات البناء والاعمار و المشاريع الستراتيجية التي لم تزل المحافظة بمسيس الحاجة اليها للوصول الى حالة اقتصادية متكافئة.

ولكي نوضح بشكل كبير هذه المشكلة القديمة-الجديدة علينا ان نضع في الاعتبار تداعياتها السلبية على الواقع القائم،فاقامة مشاريع انمائية تدر ارباحا على السكان،يعد امرا صعبا في ظل هذه المعطيات،سيما وان استغلال المساحات الواسعة من الاراضي يستلزم وجود كميات وافرة من المياه،وحتى نكون واقعيين،لا يمكننا باي حال من الاحوال تحويل المحافظة الى بيئة زراعية حقيقية ما لم تحل هذه الاشكالية التي ولدتها عوامل تتعلق بظروف المناخ والبيئة وتقلبات السياسة الخارجية في المرحلة التي تلت العام 2003.

اما اذا ما اردنا التطرق الى مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وجعلها اولوية في هذه المرحلة فعلينا التنبه الى اهمية الاستمرار بتوفير الماء كعنصر اساسي يدخل في عملية البناء،ما يعني ان جذب الاستثمارات لهذا القطاع الحيوي سيصبح مهمة بالغة الصعوبة،على حين تدخل المياه كعامل اساسي في القطاع الصناعي الذي يحتاج الى جهود عملاقة لتطويره والارتقاء به الى اعلى المستويات،ولا ادري كيف نفكر باقامة مصانع للاسمنت واخرى للصناعات الغذائية،وسواها من دون ضمان انسيابية عالية لكميات المياه الموجودة في مدينة لم تزل الى الان من اكثر المدن فقرا في هذه الناحية،ولا اعرف بالضبط كيف يمكن اقامة مشاريع تصفية مياه بمئات الالاف من الدولارات في وقت لا يوجد اثر لهذه المياه على ارض الواقع..

ما هو مطلوب الان،بذل جهود استثنائية لانقاذ ما يمكن انقاذه،فلا بديل عن الماء الذي هو وسط الحياة دون ادنى شك،والاستمرار في هذا الحال سيُضيّع على المحافظة فرصا استثمارية بالجملة،وحتى لا تفوتنا هذه الفرص علينا العمل بجدية،بغية الوصول الى الاهداف المتوخاة،مدينة جاذبة،ومشاريع هائلة،وسكان سعداء.

الإستراتيجية الاستثمارية لعام 2012
OPTIMISTIC VISIONARY STRATEGY OF 2012

فريق العمل الاستشاري

توطئة / تتطلع هيئة استثمار المثنى أن تضع المقومات والخامات الطبيعية والعجز في المرافق الخدمية والوحدات السكنية في سياق مسارات صحيحة وبرنامج عمل لاستقطاب استثمارات نوعية تساهم في تحقيق الأولويات في التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية في المحافظة ، وانطلاقا من هذه الرؤية ، وضعت الهيئة على نفسها التزاما بتنفيذ إستراتيجية عام 2012 بطموحات مدعمة بقوة المناخ الاستثماري ومعززة بمقومات الخارطة الاستثمارية من فرص قطاعية متميزة .

أولا:الرؤية:توسيع وتنويع ركائز (البنية الاستثمارية) ورفع(الطاقة الاستيعابية) من الاستثمارات وتعظيم(رأس المال الاستثماري) المتحرك على الأرض لتسريع التنمية وتعزيز المنافع الاجتماعية .

ثانيا ... الإستراتيجية العامة : ترتكز على منظومة من الاستراتيجيات الفرعية التي تنتظم في سياق إستراتيجية متلازمة وموحدة :-

• تعزيز القناعة لدى صناع القرار بان البادية تمثل العمق الاقتصادي والمجال الحيوي لتوطين استثمارات بعيدة المدى ، تعمل بمجموعها على تشكيل الهوية الاقتصادية للمحافظة . البادية : هي الأرض والمنجم والخامات والمقومات والفرص وبوابة المستقبل ، فالخيار والرهان المستقبلي للمحافظة يكمن في ارض البادية (ما على سطحها وما مدفون في باطنها) من فرص ومقومات ومشاريع .

• احتضان استثمارات في (الإنتاج الصناعي والزراعي) والاستخراجي بتقديم حزمة من المحفزات وإجراءات تسهيل منح التراخيص وتخصيص الأراضي وتبسيط إجراءات سمات الدخول والإقامة ... لتسريع نزول المشاريع على الارض

• الانتفاع المدروس من(حيوية الموقع الجغرافي) للمحافظة باستدراج استثمارات تخصصية في الخدمات اللوجستية والصناعية الساندة في الترابط بين الأنشطة القطاعية .

• تطوير سياسة(الترويج)للفرص الاستثمارية و .... وضع مهمة الترويج على قمة أولويات أجندة العمل الاستثماري ، بهدف دخول استثمارات متميزة ونوعية .

إذا .. المفاتيح المنهجية:(العمق الاقتصادي) و (الاستثمار الإنتاجي)و(الخدمات اللوجستية)و (سياسة الترويج)

• المضي قدما بمشروع (المسح الجيولوجي) التفصيلي ، لتحديد مكامن وقدرات ومواصفات الخامات الطبيعية ومنافعها الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية والتصديرية .

• تسليط الضوء وتكثيف الجهود مع الهيئة الوطنية على أهمية الاستثمارات في البنية التحتية وضرورة تسريع التشريعات لتفعيل الاستثمارات بنظم(B.O.T.) في البنية التحتية والطاقة والوقود ، باعتبارها شرايين الجسد الاقتصادي وركائز الأنشطة القطاعية .

• واستهداف تنمية متوازنة ومتلازمة في توزيع ونشر المشاريع الاستثمارية في عموم الوحدات الإدارية ، مع الالتزام بالمعايير الهندسية والضوابط النوعية والبيئية . حصيلة النجاحات في هذه المحاور الإستراتيجية ترفع من الجاذبية الاستثمارية للمحافظة ، فمستقبل التنمية مرهون بتوظيف الأطر التشريعية والتنفيذية والتنظيمية لتسهيل تدفق الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية .

توزيع الإستراتيجية على مجموعة من(المسارات التكتيكية) يعطي المرونة في تقييم أداء كل خطوة ومراقبة حجم التحققات

ثالثا: الأهداف المركزية : العمل باتجاه :-
1- أن تتبوء المحافظة مركز القيادة(في الانتاج الكمي والنوعي)في الصناعات الإنشائية ومواد البناء على مستوى العراق
2-استهداف المركز الريادي والطليعي في صناعة القلويات والكلور والمنظفات على مستوى الوطن(للسوق المحلية والتصدير)تركيز الصناعات القلوية في مجمع صناعي متكامل.
3- الانفتاح على تنويع وتوطين استثمارات زراعية بعيدة المدى في البادية حيث (مساحات الأرض البكر ومستودعات المياه الجوفية والطاقة الشمسية).
4- تفعيل جهود استثمار سمعة المواقع(الأثرية والطبيعية)برؤية استثمارية تنافسية ومعايير دولية.
5- توظيف مزايا وأهمية الموقع الجغرافي المتميز في استثمارات تخصصية في خدمات البنية التحتية اللوجستية التجارية(خزن، شحن،مطار تجاري) والخدمات اللوجستية الصناعية (مجمعات صناعية) .
6- التفكير بعيد المدى بسياسة التكثيف الصناعي Industrial concentration للصناعات التخصصية المتماثلة في موقع جغرافي واحد لدواعي اقتصادية وتقنية وخدماتية.

رابعا ... الآليات :
- تعميق الثقة بـ (العملية الاستثمارية) كمساهم ومحرك فعال في تكامل مقومات التنمية، مما يستوجب:
1- تحشيد الالتزامات التنفيذية من الدوائر الساندة بما تفعل تدفق الاستثمارات على المحافظة .
2- تبني مفردات (الإستراتيجية الاستثمارية لعام 2012) في الترويج والتبشير لها في جميع المحافل والمؤتمرات والاجتماعات مع المستثمرين في داخل العراق وخارجه وتحويل المنطقة إلى مقصد استثماري متميز.
3- تعضيد التوجهات الاستثمارية بإطلالة استثمارية مخطط لها(مؤتمر ترويجي)في الخارج يعنى بالترويج للفرص والبيئة الاستثمارية في المحافظة .
4- توحيد(قاعدة المعلومات)في كراس جامع(موثق ومعتمد)يغطي معظم الأجوبة على استيضاحات المس تثمرين(الجغرافية،السكان،البيئة، المناخ، المياه، الطاقة ، الوقود،الخامات الطبيعية،السكان،القوى البشرية ، التعليم،طرق المواصلات والاتصالات ..الخ)باللغتين العربية والانكليزية .
5- فتح قنوات للتمويل مع (المصارف المحلية) لتوفير السيولة للمشاريع بهدف تكثيف رأس المال العامل في

المشاريع الاستثمارية القطاعية .

6- تعبئة (القطاع الخاص) للدخول في دائرة الفرص الاستثمارية لخلق التكامل في بيئة الأعمال من خلال (تكوين شركات ، شراكات استثمارية محلية وإقليمية) .

7- تعميق الالتزام بالتوقيتات والجداول الزمنية والمخططات والمعايير الهندسية والعمرانية والبيئية،والضوابط القانونية،في عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

خامسا:التحديات:في مسعى خلق بيئة أعمال تتميز بالتكامل .

1- القدرة على استقطاب شركات معتبرة ومتخصصة في مجال الصناعات الكيمياوية والتحويلية والتجميعية .

2- التباطؤ في توطين مشاريع استثمارية في بعض المناطق (الرميثة تحديدا) سيولد ضغوطا اجتماعية وهجرة مؤثرة ، ما يتطلب إيجاد معالجات لتخصيص الأراضي .

3- ضغوطات التعثر في التمويل المالي للمستثمر المحلي (التمويل الإقليمي والأجنبي من مسؤولية المستثمر).

4- التعامل القانوني في حسم التراخيص الاستثمارية المتلكئة والميئوس منها ، وإيجاد منافذ حلول(مخارج) للتعثر أو التباطؤ في بعض التراخيص أو المشاريع قيد التنفيذ .

5- تقادم البنية التحتية وعدم كفايتها ما يتطلب العمل بنظام B.O.T لأهميته في تحريك مواقع مفصلية في تعجيل التنمية

سادسا ... محفظة الأولويات الاستثمارية : تكثيف الاهتمام بأسبقيات المحفظة الاستثمارية لعام 2012 :

1- الفرص الصناعية .

- استثمار الملح في إقامة قاعدة من الصناعات القلوية والمنظفات (صودا كاوية / كلور والمنظفات).

- التنوع في قاعدة مشاريع المواد الإنشائية والبناء (ثرمستون ، بورك ، قوالب كونكريتية ... الخ) .

- تشجيع الصناعات التحويلية والتجميعية (أثاث خشبي منزلي ومكتبي ، أنابيب معدنية وبلاستيكية ، أكياس بلاستيكية ، مناديل ورقية .... الخ)وطرح فرصة كاربونات الصوديوم ..... عالميا .

2- الفرص الزراعية .

- دفع المزيد من الاستثمارات نحو البادية برؤية طموحة .

- الترحيب بمشاريع الحبوب الإستراتيجية والبيوت البلاستيكية لإنتاج الخضراوات ... والمحاصيل الحقلية والزيتون والقطن .... واحتضان طروحات المستثمرين في الاستثمار الزراعي .

- المراعي وتربية المواشي ..... وحقول الدواجن ... والأعلاف واللقاحات .

- الصناعات الغذائية (ألبان ، تعليب ، عصائر ، مياه R.O) Agro – Industry .

3- الفرص السياحية .

- فتح قنوات للتعاون مع هيئة السياحة ومنظمة اليونسكو .

- طرح موقع الوركاء الأثري للتسويق الاستثماري عالميا.

- تسويق موقع (بحيرة ساوة) للاستثمار السياحي متعدد الأغراض برؤية وتكامل ومعايير قياسية .

- التفكير ألاستباقي بمشروع ترفيهي اجتماعي كبير في مثلث الكثافة السكانية في المحافظة (مثلث : السماوة - الرميثة – الوركاء) يراعي مستقبل احتياجات

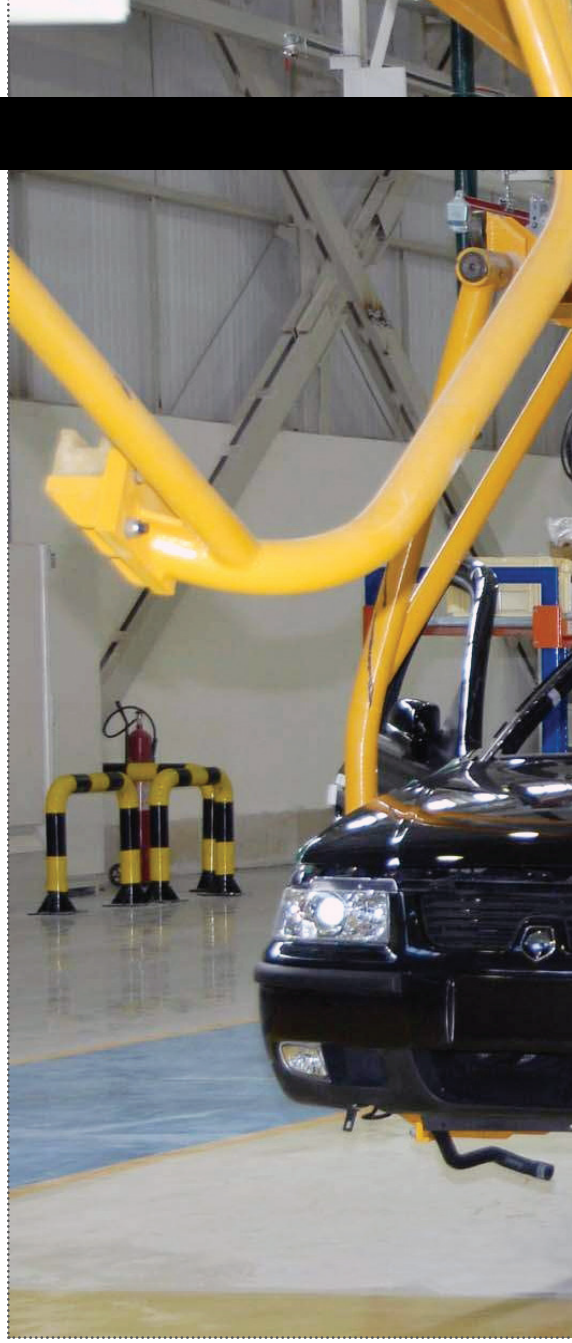

المجتمع وتنوعها .
4- فرص الخدمات اللوجستية الساندة .
- تأهيل منطقة للخدمات التجارية(مخازن،معارض ، وكالات تجارية،تبادل تجاري،وكالات نقل وشحن) والتفكير بجدوى المطار التجاري(أجندة طموحة).
- تأهيل منطقة للخدمات الصناعية (وكالات تخصصية ، مخازن ، معارض صناعية) .
- مجمع متطور للحرف والمهن والخدمات الصناعية بمواصفات عمرانية وبيئية متقدمة) .
5- الاستثمار المعرفي .
- مركز متقدم للتقنيات والدراسات والبرامج المعلوماتية .
6- الفرص الطبية .
- مجمع الخدمات الطبية (عيادات ، مختبرات صيدليات ، مراكز فحوصات تخصصية وأجهزة).
7- المسح الجيولوجي .
- الذهاب نحو العمق في التحري الجيولوجي،بهدف تنويع فرشة الفرص الاستثمارية.

قسم النافذة الواحدة والغاية المرجوة

الحقوقي علي حسين جاسم
مدير تنفيذ الخضر

ان غاية المشروع العراقي من جعل قسم النافذة الواحدة احد تشكيلات هيئات الاستثمار حسب أحكام قانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006 هي لضمان حسن الأداء والتقليل من الروتين وتسهيل المهمة على المستثمرين في الحصول على الرخص الاستثمارية ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بذلك لتوفير الوقت والجهد كل ذلك في سبيل سرعة الانجاز وإنجاح العملية الاستثمارية من خلال مواكبة التطور والاستفادة من التقنيات المعلوماتية الحديثة وهي بمثابة قناة للخدمات الميسرة التي تقدم للمستثمرين كافة والتي بدورها تصب في خدمة البلد والذي نأمله زيادة التواصل بين مؤسسات الدولة وبين الهيئات الاستثمارية لتذليل الصعوبات والقضاء على الروتين وتقديم يد العون وتسهيل عملية إدخال رأس المال الأجنبي والمستثمرين الأجانب ليساهموا مع إخوانهم من مستثمرين الداخل من العراقيين وذلك من خلال الإسراع في منح تأشيرات الدخول بدون تأخير وتوفير الخدمات اللازمة وإزالة العقبات التي من ضمنها صعوبة الحصول على قطع الأراضي التي تقام عليها تلك المشاريع كذلك يجب التنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والاختصاص من قبيل دائرة مسجل الشركات والجهات الأخرى والتفاهم معها لحل المشاكل والعوائق المعرقلة لسير العمل .

وما نرجوه على الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات في المحافظات والقائمين على هذا الشأن السير وفق قواعد بيانية وخطط سليمة وإعطاء الأهمية والأولوية للمشاريع الحيوية والاعتماد على الكفاءات والخبرات في هذا المجال وإدخال الكوادر العاملة في دورات تدريبية داخل وخارج البلاد للإفادة من الخبرات العالمية كذلك ندعو إلى زيادة الملاكات الوظيفية واستخدام الأجهزة المعلوماتية المتطورة كما وندعو إلى تفعيل دو مندوبي وممثلي المؤسسات الحكومية لزيادة التواصل مع هيئات الاستثمار من خلال إقامة الندوات والورش والمؤتمرات المختصة وان هذا وغيره يصب في مساعدة قسم النافذة الواحدة على القيام بمهامه بـ أتم وجه وتحقيق الغاية المرجوة منه لتقديم أفضل الخدمات التي تعتبر من العناصر الجوهرية لجذب الاستثمار والإسراع بعملية التنمية ومن الله التوفيق.

التخطيط في المحافظات

ر.م. اقدم عبدالستار محمد حران
مدير التخطيط والمتابعة

ان نجاح المحافظات في ادارة شؤونها بنفسها يعتبر نجاح كبير للدوله العراقيه بشكل عام وان اول مهام الاداره هي عمليات التخطيط فبدون تخطيط جيد تبقى المحافظات في حاله من التخبط والعشوائيه في ادارة الاعمار والنتيجه تكون ارتفاع في نسبة الهدر بالوقت والمال .. هناك نوعين من التخطيط بشكل عام :

- الاول التخطيط الاستراتيجي وهو عملية وضع الخطط التنمويه الاستراتيجيه وكل ما يتعلق بالسياسات والاهداف الستراتيجيه العامه وتشمل كل القطاعات ويتم ذلك التخطيط عادة كل ثلاث سنوات على اقل تقدير وتجري عملية تقييم سنويه لمراجعة تحقيق الاهداف واسباب الانحراف.
- الثاني التخطيط التنفيذي او التكتيكي وهو عملية وضع المشاريع والبرامج التي تحقق الاهداف الستراتيجيه والتخصيصات الماليه لها (الموازنه) وتجري ايضا عمليات متابعه وتقييم لنسب الانجاز واسباب الانحراف في تنفيذ المشاريع وتتم عادة المتابعه والتقييم بشكل شهري وفصلي وسنوي .

من خلال الاطلاع على الهياكل الرسميه الموجوده في المحافظات حاليا فان من المجدي الاستفاده القصوى من هذه التشكيلات لتنظيم وتوزيع المهام بشكل يحقق افضل النتائج وهي :-

1. دائرة التخطيط العمراني تابعه لوزارة البلديات والاشغال العامه مهامها التخطيط الستراتيجي ويشمل الخطه الهيكليه وخطط التنميه والتصاميم الاساسيه .
2. دائرة التخطيط والمتابعه تابعه لوزارة البديات والاشغال العامه ومهامها التخطيط التنفيذي (التكتيكي)ويشمل خطط المحافظه السنويه لجميع القطاعات مع الموازنات لها.
3. دائرة الاحصاء تابعه لوزارة التخطيط وأستحدثت وحدة تخطيط بعد 2003 مهامها احصاءات مهمه لعمليات التخطيط مثل الاحصاء السكاني والزراعي والصناعي وغيرها.

اضافه لما تقدم فان هناك اقسام في كل دائرة من دوائر المحافظه معنيه ايضا بعمليات التخطيط على مستوى الدائره نفسها ومن المهم ان تكون الاقسام التخطيطيه في الدوائر تعمل بنوعي التخطيط اي التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنفيذي (التكتيكي) للدائره

نفسها ومن المهم ان تكون الخطط الاستراتيجيه عباره عن اهداف استراتيجيه تفصيليه للاهداف العامه في استراتيجية المحافظه أضافه الى تخطيط تنفيذي للمشاريع والبرامج التي تحقق تلك الاهداف .

لا يبدو ان التخطيط في المحافظات يتجه

الى الاستقرار بالرغم من ارتباط قرارات التخطيط بالقياده العليا في المحافظه وتاثرها بشكل اساسي بالإرادات السياسية .. ولكي تعتمد منهجية ناجحه لابد من دعم بناء مؤسسات فاعله وتنظيم اداري واضح داخل المحافظة.

مستويات التخطيط في المحافظه :

تحتاج المحافظه امكانات وبناء للقدرات التخطيطيه على عدة مستويات لكي تتم عمليات التخطيط بشكل صحيح وكما يلي :

1. التخطيط على مستوى المحافظه
2. التخطيط على مستوى القضاء او الناحيه
3. التخطيط على مستوى الدائره والقطاع
4. التخطيط على مستوى الاقسام والشعب
5. التخطيط على مستوى الافراد من الموظفين

التخطيط على مستوى المحافظه للمشاريع يتطلب رؤيه او برنامج لحكومة المحافظه المنتخبه فلا بد من تحديد الخطوط العامه للبرنامج الذي تم انتخاب الحكومه المحليه بموجبه وهو عباره عن رؤيه ورساله بعد هذا يتم وضع خطه استرتيجيه يتم خلالها تحديد الاهداف الاستراتيجيه العامه التي يمكن تحقيقها من قبل الجهات المختصه ويجب ان تعتمد الستراتيجيه التنمويه للمحافظه وستراتيجية التنميه الوطنيه لتحقيق الاهداف العامه الوارده فيهما.

تنتقل الرؤيه والرساله والاهداف الستراتيجيه العامه الى القطاعات والوحدات الاداريه لوضع اهداف استراتيجيه تفصيليه وتكون واضحة وواقعيه محددة الكم والتوقيت الزمني ولحد هذه المرحله تكون ادارة عمليه التخطيط من قبل قسم (التخطيط الستراتيجي).

تنتقل الرؤية والرسالة والأهداف الستراتيجية العامة والتفصيلية إلى قسم (التخطيط التنفيذي) لوضع البرامج والمشاريع السنويه ويتم ذلك بالتنسيق مع الدوائر والقطاعات والوحدات الاداريه.

يمكن ان تكون الأهداف الستراتيجية التفصيلية عباره عن تحقيق نسب محدده للنمو أو مشاريع استراتيجيه محدده بحد ذاتها .

بعد وضع الخطة السنوية ومصادقتها تنتقل الى التنفيذ وهنا تجري عمليه إداريه جديدة أيضا تبدا بالتخطيط وعلى الجهه المعنيه بالتنفيذ وضع خطة التنفيذ وغالبا ما تكون دائرة العقود تقوم بادارة التنفيذ للمشاريع من مرحلة الاعلان الى الاحاله والتعاقد بعدها ينتقل المشروع الى الاشراف الفني والحسابات ومن المفترض ان تكون هناك ادارة متكامله لعملية التنفيذ ...

خطة التنفيذ للمشاريع توضع من التخطيط التنفيذي قبل انتقالها الى التنفيذ (العقود) في حالة عدم وجود إدارة التنفيذ متكامله.

في حالة تخويل صلاحيات التنفيذ إلى جهات متعددة يفضل ايضا ان توضع خطة التنفيذ للمشاريع من قبل التخطيط التنفيذي بموجب خطة توزيع الصلاحيات.

التخطيط كوظيفه اداريه لا بد من القيام بها حتى من قبل الدوائر التخطيطيه ويسمى التخطيط للتخطيط يحدد فيه نوع التخطيط المطلوب والمدة الزمنيه اللازمه والاشخاص ذوي العلاقه للمساهمه وهكذا كما ان وظيفة التخطيط يجب ان تمارس من قبل اي شخص له دور في أنجاز شيئ معين فعليه التخطيط للعمل المكلف به اضافه الى ان كل شخص وشعبه وقسم يضع خطه لتنفيذ مهامه ويسمى (التخطيط الوظيفي) وعليها ايضا تقييم ذلك وتقديم تقارير لغرض تطوير العمل فافضل المؤسسات هي التي يساهم اصغر الموظفين في تقديم تقارير بهدف التطوير لعمل المؤسسه او النظام العام للعمل.

لا بد من رعاية عملية التخطيط في المؤسسات الحكوميه ومنع اسلوب التفرد والقرارات التخطيطيه غير المبنيه على اسس علميه فالتخطيط يؤمن المشاركه الواسعه في القرارات واندفاع اكبر في التنفيذ وتفهم واضح للمهام والواجبات اضافه الى انه يضمن النجاح في العمل.

بادية السماوة
سلة غذاء العراق

احمد الجبر

يرتبط الأمن الغذائي لأي بلد ارتباط وثيق بمقومات السيادة الوطنية إن لم يكن أهمها ....وبعد أن عاش العالم بأسره في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبرى وظهور تكتلات اقتصادية سياسية وما رافقها من مشاكل اقتصادية نتيجة هذه التكتلات والصياغات الجديدة على الخارطة الاقتصادية العالمية والتي بدأت (تلك المشاكل) تعصف بأقوى اقتصاديات العالم .

نتيجة لكل ما تقدم أصبح لزاما علينا التفكير بمستقبل البلد بشى من الموضوعية ليجد له مكان في عالم الغد.إلا انه وبرغم كل المعطيات لعملية النهوض الاقتصادي محليا وعالميا لازالت هناك فرص حقيقية تحتاج الدراسة والتحليل لاغتنامها بشكل مثمر وجدي .... حيث خلقت المشاكل الاقتصادية العالمية حاله من تدفق الاستثمارات نحو بلدان العالم الثالث للبحث عن أسواق جديدة وبكلف إنتاج اقل لمواجهة التحديات التي تواجه المنتج في ظل النظام الاقتصادي الجديد والمتمثل بالمنافسة المستندة على النوعية وبأقل الأسعار .

من بين كل ما تقدم نستطيع أن نطرح محافظتنا بشكل خاص كمنافس كفوء يحمل مقومات النجاح في هذه ((المعركة)) الاقتصادية .وهذا ما وضعته هيئة استثمار المثنى في إستراتيجيتها بعد أن تم تحديد المشكلة الزراعية في محافظة المثنى بدقة ووضع الحلول لها من بوابة الاستثمار فكانت الدعوة لبعض الشركات العالمية وحسب رؤية الهيئة العلمية والمدروسة لإيجاد الحلول الناجعة لإيقاف التدهور, والنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة .وباستقراء سريع للواقع الزراعي نجد إن أهم مشاكله تتلخص بـ:-

1- انخفاض الإنتاجية مقابل وحدة الكلفة في كافة أقسام الإنتاج الزراعي .

2- مشاكل بيئية قاهرة خارج إرادة المزارع مثل التغيير المناخي وشحة المياه والتصحر, مقابل قابليات المزارع المتواضعة, بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالسياسة الزراعية للدولة بشكل غير كامل من هنا :جاءت فكرة دعوة شركات زراعية كبيرة تبحث عن فرص زراعية وفق ما موجود في المحافظة من إمكانات متمثلة بالأراضي البكر الواسعة والمياه الجوفية الكثيرة والأيدي العاملة الزراعية.

وبالفعل استجابت بعض الشركات ومنها :- شركة (غيغا كروب) وهي من الشركات ذات الاختصاصات المتعددة ولديها من المشاريع في دول عديدة وذات تجربة جيدة في هذا المجال.فكانت الخطوة الأولى.وما إن وصل وفد من الشركة حتى طرحت الهيئة رؤيتها وكما تقدم وبالفعل بوشر في الخطوات الأولى لهذا المشروع والذي ستتبعه مشاريع أخرى لتحقيق أهداف الهيئة المرسومة والمتمثلة في:-

1- إدخال تقنيات جديدة لخفض كلفة الإنتاج وجعل عملية الإنتاج الزراعي ذات جدوى اقتصادية.

2- دخول رؤوس أموال كبيرة وجديدة إلى المحافظة والبلد من شانها تحريك عجلة الاقتصاد.

3- إيجاد بدائل وحلول للمشاكل البيئية مثل:-

أ-إدخال أصناف جديدة تلائم المتغيرات المناخية والبيئية.

ب-إدخال تقنيات جديدة ذات جدوى اقتصادية اكبر.

لقد طرحت شركة (غيغا كروب) حزمة من المشاريع في بادية السماوة من المؤمل لها أن تجعل من بادية السماوة سلة غذاء العراق لما لها من مقومات ومميزات تتلائم مع قدرات هذه الشركة لإقامة اكبر مشروع زراعي (إنتاج نباتي,إنتاج حيواني) وحسب ما تقدمت به الشركة من استعراض لقدراتها في الدراسات المقدمة للهيئة.

التداعيات الاقتصادية للامن الغذائي العراقي

الدكتور عدنان كاظم جبار الشيباني
رئيس قسم الجغرافيا/كلية التربية/جامعة المثنى

بـرزت ازمة الغـذاء في العـالم على اعتـاب نهاية المعقد الاول مـن القـرن الحـادي والعشـرون تجلـت ملامحها بنقص المعروض الغذائي يقابله زيادة مفرطة في الطلب عليه ، مما جعلها ازمة عالمية ، وتقف ورائها ذلك اسباب عديدة يأتي على رأسها :-

1- اسـتخدام المحاصيل الغذائية لانتـاج الوقود الحيوي وقد ساهم بارتفاع اسـعار المواد الغذائية بنسبة 50% بالمقارنـة مع اسـعار المـواد الغذائية في عامـي 2006 ، 2007.

2- سـاهمت حـالات المضاربة في اسـواق السـلع في ظهور ازمة الغـذاء الحالية فبعد ظهور ازمـة العقارات في عام 2007 اتجهت صناديق الاسـتثمار نحو اسـواق السـلع للتعويض عن جزء من الخسائر التي منيت بها في السوق العقارية .

3- ارتفـاع اسـعار النفط بنسـبة 90%خلال الاشـهر الاثني عشـر الماضيـة وقد ترتـب على ذلـك ارتفاع في تكاليف المدخلات الزراعيـة ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل .

4- تحسـن الظروف المعيشـية في الصـين والهند وغيرها من الدول النامية مما تسـبب بارتفاع الطلب على المواد الغذائية ومن ثم ارتفاع اسعارها .

5- التغيرات المناخية التي يشـهدها العالم التي تسـببت في تراجع الانتاج الزراعي في العديد من مناطق العالم . وفي ظل هذه الاسـباب اضحت ازمة الغـذاء وتوفره كماً ونوعاً وبشـكل مسـتمر من اعقد القضايـا التي تواجه الـدول الناميـة ومنهـا العـراق لأنهـا أصبحت وسـيلة تسـتخدمها القوى الكبرى التي تتحكـم في الغذاء انتاجاً وتصديـراً كسـلاح لأخضـاع وتجويع الشـعوب لتنفيذ مخططاتها .

ويعـد العراق من الـدول التي تعاني من انكشـاف امنه الغذائي وبشـكل كامل نحو الخـارج بحيث لا يقوى على تأمـين الاكتفـاء الذاتـي مـن الغـذاء لشـعبه لأعتماده اعتمـاداً كليـاً علـى الاسـتيراد ، وقد نجم ذلـك نتيجة اسـباب متداخلـة مـع بعضهـا البعـض منهـا الحروب المتكـررة والحصـار الاقتصـادي الذي تعـرض له الامر الـذي سـاهمت في التقليل مـن التوجه نحو الاسـتثمار الامثل للمواد الطبيعية بما يكفل تأمين الغذاء و وسائل الانتـاج وعدم مواكبة الحديث والمتطور منها فضلاً عن السياسة الحكومية التي تجاهلت اهمية القطاع الزراعي واتجهـت نحو فتح الحدود امام المنتجات الزراعية لدول الجـوار ومحاولة الانضمـام الى منظمة التجـارة العالمية ومن ثم كانت النتيجة النهائية هي الانكشاف والتبعية نحـو الخـارج بكل مـا يحمل ذلك مـن دلالات سياسـية واقتصادية واجتماعية .

كثيرة هـي التعاريف الـتي عرفت الامـن الغذائي ولعل اهمهـا تعريـف منظمـة الاغذيـة والزراعـة الدوليـة (F.A.O) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه ((أنتـاج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء وبالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية ترعى الميزة النسبية لتلك الدولة في أنتاج السـلع الغذائية التي تحتاجها وان تكون منتجاتهـا قـادرة على التنافس مـع المنتجات الاجنبية اذا لـزم الامـر ، وان تتوفـر لهـا صـادرات زراعيـة او صناعيـة او الاثنان معاً ، بحيث تؤمـن ما تحتاجه من القطع الاجنبية لاسـتيراد المـواد الغذائية التي لا تملك

ميزة نسبية في انتاجها محلياً وان تتوفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكافة افراد الشعب وبالاخص ذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت نفسه

تتعدى إشكالية العجز الغذائي الجانب السياسي لتمتد الى تداعيات اقتصادية تتعلق بفاتورة العجز وما تسببه من استنزاف وإهدار للمواد وإرهاق للاقتصاديات الوطنية .

جعلت العراق يتحمل اعباء مالية كبيرة اثقلت كامل الاقتصاد العراقي ولاسيما وان مثل تلك الاموال كان من المفترض استثمارها في القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى .

امتد تأثير قضية الامن الغذائي على الكثير من الجوانب الاقتصادية التي لها علاقة بالقطاع الزراعي ، اذ لم تشكل القوى العاملة الزراعية من مجمل القوى العاملة الكلية سوى اقل من (14%) للمدة (2006-2008) ، جدول (1) وهي نسبة قليلة بسبب استمرار تدفق الهجرة من الريف الى المدينة لتوفر فرص العمل في الاخيرة فضلا عن تفشي البطالة المقنعة في القطاع الزراعي .

يمكن تحسس التداعيات الاقتصادية من خلال ما يشير اليه الجدول (2) اذ يبين ضآلة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2006-2008) التي انخفضت من

(7.98 %) الى (4.34 %) ومن ثم يمكن القول ان التباين في مساهمة الناتج الزراعي ونموه البطيئ يرجع بالدرجة الاساس الى عدم التوازن الحقيقي بين القطاعات السلعية وخصوصاً في ظل استحواذ قطاع الصناعات الاستخراجية على(64.90%) في عام 2006 وعلى (66.02 %) في عام 2008 ، مما يعطينا إشارة واضحة على عدم ايلاء القطاع الزراعي أي اهتمام من قبل الدولة .

لذا يرى الباحث ضرورة العمل الجاد على وضع استراتيجية لتخطيط استخدام المياه والترشيد في استخدامها وخصوصا في القطاع الزراعي الذي يعد الاكبر نصيبا من حيث الاستهلاك . واستغلال ما يتمتع به البلد من مياه جوفية التي لم تستغل بشكل مثالي حتى الان ، ويأتي ذلك من خلال اجراء مسوحات واستكشافات الموارد المائية والاعتماد على ما يصلح منها بما يكفل اقصى مساهمة ممكنة في الانتاج الزراعي .

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الزراعة والثروات المائية والصناعات الغذائية ،وانشاء مراكز بحوث علمية والتوجه نحو القطاع الخاص وحثه على المشاركة وبشكل فعال من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي .

مخزوناً من الغذاء يكفيها لفترة لا تقل عن ثلاثة اشهر تلجأ له في الظروف غير الطبيعية او الاضطرارية)) .

أن الاعتماد المفرط على الواردات الزراعية والتزايد المستمر في قيمتها وانعدام مساهمة الصادرات الزراعية

جدول (5)
نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية في العراق للمدة (2006-2008)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة %
2006	9615	1304	13.56
2007	9906	1343	13.56
2008	10644	1443	13.57

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2010 ، ملحق (2/8)

جدول (6)
نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (2006-2008)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	النسبة %
2006	54475	4346	7.98
2007	74235	3713	5
2008	109100	4740	4.34

المصدر :1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 ،ملحق (3/1) .
1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، ملحق (3/1) ، (2/2) .

الرؤيا وأساليب الاستخدام للاستثمار في قطاع الاتصالات

د. مهندسين أقدم/حاكم بدر علي الاسدي
مديريـــة اتصـالات وبريـد المثنى

لقد دخل الاستثمار في كافة مجالات الحياة وخاصة في ما يتعلق بالجوانب الخدمية ولكل مجال آليته وخصائصه التي يعتمد عليها الاتفاق

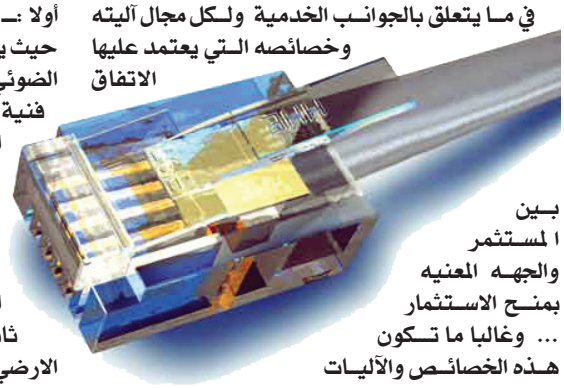

بين الاستثمار والجهه المعنيه بمنح الاستثمار ... وغالبا ما تكون هذه الخصائص والآليات متشابه او متقاربه او تحمل في طياتها بعض الاختلاف , باستثناء ألا الاستثمار في مجال الاتصالات في العراق لما له من خصائص قد تختلف حتى في الجوهر مع العديد من الاستمارات في المجالات الخدميه الاخرى ... وقد يكمن هذا الاختلاف في كون ان الاتصالات في كافة انواعها تتسم بـ :-

1. كونها العمود الفقري للدوله .
2. سرعة التطور التكنلوجي وفق التقنيات الحديثه والتي يتحتم إدخال اجيالها في الخدمه بعد ولادة كل جيل لغرض تقديم افضل الخدمات وأسرعها تطورا.
3. الضرورات الامنيه المتعلقه في مجال الاتصالات , وهذه من الامور المهمة جدا كونها ترتبط في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ومدى تأثيرها في الجوانب العسكرية والامنية للبلد .

ومن هنا فأن لوزارة الاتصالات رؤيا خاصه وآلية معينه من الضروري الالتزام بها عند الاتفاق على أي اتفاق استثماري في مجال الاتصالات.

ولكون وزارة الاتصالات فيها العديد من التخصصات المختلفة التي يمكن دخول الاستثمار فيها من اجل النهوض بواقع الاتصالات في العراق بأستخدام اسلوب المشاركة في العائدات المالية وبآليات تفصيلية تختلف بأختلاف طبيعة المشروع ومجال الاستثمار ..

★ ومن التخصصات التي يمكن الاستثمار فيها بوزارة الاتصالات هي :-

أولا :- الاستثمار في قطاع شبكات الكيبل الضوئي : حيث يقوم المستثمر بمد وبناء وتجهيز شبكات الكيبل الضوئي في مختلف انحاء العراق وفقا لمسارات ومواصفات فنية تحددها الوزارة بالاتفاق مع المستثمر ,, ويتم الاتفاق على نسب المشاركة في العائدات المالية المتأتية من ايجار هذه الشبكات لمختلف الشركات العاملة في قطاع الاتصالات ..على ان يكون تشغيل وادارة هذه الشبكات من قبل الكوادر التخصصية للوزارة وذلك للضرورات الأمنية ..

ثانيا :- الاستثمار في البدالات وشبكات الهاتف الارضي :

وفي هذا النوع من المشاريع يقوم المستثمر بتجهيز ونصب بدالات الهاتف الارضي المتطورة والحديثة ومد شبكات الميل الاخير اللازمة لتشغيلها وفقا لخطة تفصيلية يعدها الطرفان ((الوزارة والمستثمر)) وتهدف هذه المشاريع الى زيادة اعداد المشتركين في الهاتف الأرضي , ويتم الاتفاق على نسب مشاركة في العائدات المالية بين الوزارة والمستثمر .. وتكون ادارة البدالات والشبكات وتشغيلها من مسؤولية الوزارة وذلك للاسباب الامنية.

ثالثا :- ربط العراق بدول الجوار :

وتتضمن هذه المشاريع بناء وتجهيز ومد شبكات تراسل ضوئي لربط العراق من عدة منافذ حدودية مع كافة دول الجوار لتأمين مرور الاتصالات الدولية , ويتم الاتفاق بين الوزارة والمستثمر على التفاصيل الفنيه والمسارات المطلوبة ونسب المشاركة في العائدات .. على ان تكون الادارة والتشغيل بيد الوزارة.

رابعا :- صيانة الشبكات :

وهنا تقوم الوزارة بتزويد المستثمر الراغب في الاستثمار بهذا المجال بحجم شبكات الكيبل الضوئي والهاتف الارضي وانواع هذه الشبكات وامتداداتها و جغرافيتها ليقوم المستثمر بتوفير مستلزمات صيانتها وادامتها , على ان يتم الاتفاق بين المستثمر والوزارة على آلية ونسب المشاركة في العائدات المالية.

خامسا :- استضافة المواقع الالكترونية :

ويتضمن هذا المشروع انشاء وتجهيز المراكز المتخصصة بأستضافة المواقع الالكترونية ضمن حيز النطاق الخاص لجمهورية العراق ((iq)) وذلك بالتنسيق مع الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات في الوزارة ,, ويتم الاتفاق بين الوزارة والمستثمر على نسب المشاركة في العائدات المالية للمشروع.

سادسا :- حوسبة المكاتب البريدية :

حيث تمتلك الوزارة عدد كبير من المكاتب البريدية المنتشرة في كافة مراكز واقضية ونواحي المحافظات , والتي لازالت تعمل بالطرق العادية واليدوية , ويمكن ان يقوم المستثمر بتأهيل هذه المكاتب الكترونيا عن طريق تجهيزها بالحاسبات وانظمة العمل الالكترونية وربطها جميعا بشبكة مستقلة وهو ما يمكن ان يفعل نظام العمل البريدي في العراق وخلال فترة قصيرة , ويتم الاتفاق على نسب المشاركة في العائدات وآلية استحصالها من عمل المكاتب البريدية.

سابعا :- مشروع التسوق الالكتروني e-payment.

وفي هذا المشروع تقوم مراكز البريد العائدة للوزارة بأيصال مواد التسوق التي يتم شرائها بطريقة الكترونية وبالاتفاق مع الوزارة على تفاصيل المشاركة والتسهيلات الممكنة التي ستقدمها له.

ثامنا :- الهاتف النقال الوطني

وفي هذا المشروع الحيوي يمكن دخول المستثمر كشريك لاتتجاوز نسبته ال(49 %) بعد ان تكون مساهمة الوزارة بالبنى التحتيه الموجوده بكافة انحاء العراق ومساهمة المستثمر بتجهيز ونصب الاجهزه والمعدات المتطورة للاجيال الجديدة بكافة مستلزماتها ووفق اتفاق تفصيلي مع الوزارة على ان تكون المشاركة في الادارة والتشغيل حسب النسب المتفق عليها ,, اما المراقبة فستكون حصرا بالوزارة وذلك للضرورات الامنية.

★ وان هذه المشاريع يمكن ان تنفذ بكافة محافظات القطر كونها تهدف الى تطوير واقع الاتصالات وتقديم افضل الخدمات الحديثه والمتطورة في هذا المجال ويمكن ان تشرف عليها مديريات الاتصالات والبريد التابعة لوزارة الاتصالات.

أزمة الكهرباء في العراق الأسباب والحلول

المهندس عبد الله عبد الهادي

ربما لم تكن أزمة الكهرباء في العراق وليدة اللحظة بل لطالما كانت هي الأزمة المستفحلة التي عجزت الحكومات المتعاقبة في البلد عن إيجاد الحلول الناجعة لها رغم تأثيرها السلبي على مجرى الإحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية , كونها واحدة من ابرز معوقات التقدم والتطور الذي يصبو إليه العراق في مختلف الميادين .ومع ان المحاولات لا تزال جارية على قدم وساق في سبيل إنها هذه الازمه المستعصية إلا ان مستوى الإنتاج في البلاد من الطاقة الكهربائية لا يزال أيضا تحت خط الحاجة الفعلية للاستهلاك.

ولو سلطنا الضوء على محطات الطاقة الكهربائية في العراق اليوم ومعدل إنتاجها للطاقة سنجدها لا تتعدى هذه الأرقام : الوحدات الكهرومائية عددها 29 وحدة موزعة على ستة محطات بقدرة تصميمية إجمالية 1824 (م.و) إضافة إلى ثماني وحدات في إقليم كوردستان بقدرة إجمالية مقدارها 650 (م.و) ونتيجة لانخفاض مناسيب المياه وقلة كفاءة خزن سد الموصل فأن اقل من نصف هذه القدرة متوفرة عمليا في الوقت الراهن . اما الوحدات البخارية فتتكون من 34 وحدة جميعها أنشئت قبل 2003 وبقدرة تصميمية متاحة مقدارها 5415 (م.و) منها 4990 (م.و) أنشئت ما بين أعوام 1975- 1988 . اما الوحدات الغازية فعددها 178 وحدة بقدرة تصميمية مقدارها 7963) م.و) زائدا 16 وحدة في إقليم كوردستان بقدرة تصميمية مقدارها 2,000 (م.و (فضلا عن وحدات الديزل فهي 199 وحدة بقدرة تصميمية مقدارها 1125 (م.و).

نستنتج من ذلك بأن القدرة التصميمية للوحدات القائمة باستثناء إقليم كوردستان تبلغ 16,327 (م.و (منها 10,335 (م.و) أنشئت قبل 2003 و 6,641 (م.و) تم إضافتها ما بعد (2003) بينما معدل التوليد لازال يتراوح حول7,000 (م.و) (37 %) مع معدل حمل يصل إلى 12_13 (م.و).

معوقات قطاع الكهرباء في العراق :

من المتوقع ان تشهد السنوات الثلاث القادمة نصب محطات الديزل الجديدة و دخول بعض الوحدات الغازية قيد التنفيذ مما يعني إضافة قدرة توليد إجمالية مقدارها (23,000) م.و . مع توقعات وزارة الكهرباء لحمل صيف 2015 والتي تضعه عند 19.500) م.و)

ولكن في حالة تنفيذ الخطة فأن عدد الوحدات المتوفرة في عام 2015 سوف يصل الى 320 وحدة بخارية وغازية وكهرومائية إضافة إلى ما يقارب 150وحدة ديزل فإذا افترضنا ان كل ما مقداره 30 م.و. من مولدات الديزل يمكن معاملته على انه وحدة انتاج واحدة تحتاج الى نفس ايدي التشغيل والصيانة التي تحتاجها وحدة انتاج غازية بحجم 30 (م.و) فأن القدرة الانتاجية الكلية (23 الف م.و) سوف تتكون من 504 وحدة إنتاج اي معدل القدرة التصميمية للوحدة الواحدة 55 (م.و) هذا المعدل يصلح لشبكة حملها لا يتعدى (2000) ميغا واط وليس لشبكة حجمها يفوق العشرين الف ميغا واط لشبكة بهذا الحجم وحتى تستقر وتصبح كلفة إنتاجها وعملية صيانتها وإدامتها معتدلة وفعالة فأن معدل قدرة الوحدة الواحدة يجب ان لايقل عن 300 (م.و) بأقل تقدير هذا العدد الهائل من وحدات الإنتاج ذوات القدرة المنخفضة سوف يترتب عنه الآتي :

1- استحالة الصيانة والإدامة الدورية وارتفاع تكلفتها:

وحدات توليد الطاقة الكهربائية بحاجة إلى دورات تأهيل وإدامة مستمرة وبمعدل مرة كل ثلاث سنوات للوحدات الغازية والبخارية لكل وحدة عملية التخطيط والدراسة واستحصال البيانات وتدقيقها وتحديد الأولويات والترتيب والتحضير والتعاقد واستحصال قطع الغيار تبدأ قبل سنتين من موعد التأهيل وهي عبارة عن عملية مكثفة ومستمرة يشترك بها فريق يتكون من 30-20 شخصا لكل وحدة ناهيك عن التشاور والتداول مع مئات المختصين بتلك الوحدة وأنظمتها) الجهد وعدد الموظفين في التحضير وصيانة عشر وحدات بحجم 50 (م.و) لكل وحدة لا يعني إطلاقا نفس الجهد وساعات العمل مقارنة مع التحضير وصيانة وحدة إنتاج واحدة سعتها 500) م.و) عدد الموظفين والجهد والوقت الذي يصرف بمنظومة معدل انتاج وحداتها(55 م.و) يساوي تقريبا اربع اضعاف الجهد والايدي العاملة لصيانة منظومة بنفس الحجم يكون معدل انتاج وحداتها 300 (م.و) لذلك فأنه من الصعب جدا عمليا وفنيا وماديا وزمنيا اجراء الصيانة الدورية المثمرة والفعالة لهذا العدد الهائل من وحدات التوليد.

2- وفرة الوقود :

في عام 2009 إنتاج الكهرباء في العراق اعتمد على زيت الغاز (النفط الابيض أو وقود التدفئة (المازوت أو الديزل غاز النفط) بنسبة 13 %, و28 % نفط خام, و32 % نفط اسود زيت الوقود, و 26 % غاز طبيعي. في حالة نصب محطات الديزل ووحدات جنرال الكترك (اف 9 ي) وكلاهما يستخدمان النفط الاسود الثقيل والخفيف (زيت الوقود) فأن نسبة استخدام النفط الأسود في توليد الكهرباء سوف ترتفع إلى 72 % ولكي يتحقق الاكتفاء الذاتي للطاقة الكهربائية فأن العراق بحاجة إلى 550 ألف برميل يوميا من النفط الأسود مما يتطلب توفر مصافي نفطية بقدرة تشغيلية حقيقية تصل إلى 1.8 مليون برميل يوميا لتجهيز وحدات التوليد زيادة القدرة التكريرية للمصافي النفطية لتلبية مثل هذا الطلب بحاجة الى 12 مليار دولار وعملية بناء وتوسيع تستغرق خمس سنوات اذا بدأت عملية بناء المصافي كما ان استيرادها من دول الجوار سوف يكون مكلفا للغاية.

3- القدرة المنخفضة لوحدات الديزل والغازية:

الارقام الاجمالية التصميمية لمولدات الديزل والغازية التي نسمع عنها لاتمثل اطلاقا القدرة التوليدية الحقيقية لهذه الوحدات في ظل اجواء العراق الحارة ومعامل القدرة للمنظومة وخسائر خطوط النقل والتوزيع فكل وحدة توليد بحاجة الى استهلاك داخلي لتغذية اجهزتها ومعداتها تقدر بحوالي 5 % من قدرة الوحدات الغازية والديزل ترتفع بارتفاع درجة حرارة الجو حيث وحدات الديزل تفقد 20 % من قدرتها عندما ترتفع حرارة الجو الى 45 درجة مئوية بينما الوحدات الغازية تفقد مابين 25-15 من قدرتها نتيجة ارتفاع درجات حرارة الجو بسبب انخفاض كثافة الهواء مما يقلل من كميات الهواء التي تسحبها الضاغطة لنفس الجهد والذي يقدر بحوالي (0.5 الى 1 طن في الثانية). معامل القدرة للمنظومة العراقية منخفض جدا كما ان القدرة التصميمية للمولدات الغازية يمكن الوصول اليها في حالة استخدام الغاز الطبيعي ومشتقات النفط الخفيفة, عندما يتم استخدام النفط الاسود الثقيل او نفط الخام في توليدها للاعوام الخمسة المقبلة فأن ذلك يؤدي الى فقدان 15 %من قدرتها الى ذلك فأن القدرة الحقيقية لمولد غازي سعة تصميمية 125 ميغا واط في حالة الظروف التشغيلية اعلاه لا يصل الى 80 ميغا واط (او 65 % من قدرتها التصميمية).

أي ان إنشاء محطة غازية سعة 500 ميغا واط تعمل على وقود النفط الاسود الثقيل فهو بالاحرى قدرتها التصميمية هو 330 ميغا واط فقط. ايضا هناك خسائر حرارية في منظومة النقل والتوزيع وبما ان المنظومة الحرارية لاتكفي لمعدلات الحمل المتوقعة مما سوف يؤدي حتما الى تحميلها اكثر من طاقاتها التصميمية (مثلا خطوط نقل ال 400 كيلو فولت قدرتها التصميمية 1,000 (ام في اي), تكفي لنقل اقل من 800 ميغا واط في احسن الظروف). الخسارة الحرارية لخطوط النقل والتوزيع في المنظومة العراقية لا تقل عن 15-10 %. الى ذلك فأن القدرة الحقيقية التي تصل الى المستهلك لا تصل إلى 60 % من القدرات التصميمية لمحطات التوليد فعند حساب كلفة الوقود والكميات التي تحتاجها الوحدات الغازية والديزل يجب استخدام الكفائة الحرارية الحقيقية والمنخفضة نتيجة ظروف التشغيل وليس الكفائة التصميمية المثالية والتي لايمكن تحقيقها في ظل ظروف المنظومة العراقية وعمليات تشغيلها.

4- ارتفاع كلفة الإنتاج :

في جميع دول العالم شركات الكهرباء تمول ذاتيا وتحقق إرباحا مضمونة شركة كهربائية بحجم المنظومة العراقية تحقق مليارين دولار إرباحا سنوية كلفة إنتاج الكهرباء مستثنيا منها الضرائب تتحكم بها كلفة الوقود (50-35 ب%) تكلفة العمل (25-15 %) وتشمل تكلفة عمال وموظفي الصيانة والتشغيل والإدارة والإشراف والتخطيط والدراسة والاستشارة, (20-10 %) قطع الغيار ومعدات وأدوات ومواد الصيانة والتشغيل% 10- 15)) استرجاع كلفة الإنشاء (5 %) مصروفات أخرى بضمنها التدريب والتأهيل واكتساب الخبرة.

وتبلغ كلفة إنتاج الكهرباء عالميا مستثنى منها الضرائب وكلفة تقنية حماية البيئة تبلغ حوالي 50-30 (دولار/ ميغا واط.ساعة) و 1(دولار/م.و.س) كلفة نقل و 20 (دولار/م.و.س) كلفة توزيع إضافة إلى 30 (دولار/ م.و.س) ضرائب وارباح وتكاليف اخرى غير مشمولة بها المنظومة العراقية معدل كلفة البيع للمستهلك تبلغ حوالي 120-100 (دولار/م.و.س) في منظومة توليد يكون فيها معدل قدرة وحدات الانتاج 300 (م.و) فأن

عـدد العمـال والموظفـين واصحـاب العقود الذيـن يحتاج اليهم في الصيانة والتشـغيل والادارة والاستشارة يصل الى 90 موظفا وعاملا لكل (100 م.و) قدرة تصميمية.

5- عدم استقرار الشبكة:

الشـبكة تسـتقر في حالة احتواء القدرة الانتاجية المتاحة علـى احتياط دوار يمنـع القدرة التي تجهزها الشـبكة في اي وقـت من الاوقات ان تكون اقل مـن حمل الطلب زائدا خسـائر النقل إضافة إلى مفاعليه شبكتي النقل والتوزيع في حالـة حدوث العكس في الشـبكة ككل او كجزء كارتفاع الطلـب المفاجئ او فقدان وحدة توليد او عطل في خطوط النقـل فـأن ذلك يـؤدي الى تذبـب التردد وتحميـل اقرب وحـدة او وحدات انتاج الى مكان الخلـل بأكثر من قدرتها الانتاجيـة ممـا يـؤدي تلقائيـا الى زيـادة سـرعة دوران طوربـين تلك الوحدة او الوحدات وبما أن وحدات التوليد مجهزة بانظمة تفصلها عن الخدمة مباشرة في حالة زيادة القدرة المسـحوبة منها عن قدرتهـا التصميمية او تذبذب التردد مما يؤدي تلقائيا الى خلخلة عمل الوحدة الانتاجية الاقرب والتي سوف تفصل نفسها هي الاخرى من الخدمة وهكذا حتى فقدان الشـبكة كليا في فـترة زمنية لاتتعدى الثوانـي وهذا ما يحصل دائما للشـبكة الوطنية في وضعها الراهـن فكيـف عندمـا تـزداد وحـدات الانتـاج ويصبح التجهيز على مدى الساعة.

الفقـدان الكلي للشـبكة يـؤدي الى اضرار جسـيمة تحدث لاحقـا لكامـل وحـدات التوليـد خاصـة عندمـا تتكرر هذه الظاهـرة عدة مرات في السـنة الواحدة كما يحدث في المنظومـة العراقية وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تغير الحمل في العراق بنسـبة تفوق الاربعـين بالمئة مابين حمل الليل والنهـار وكثرة اعطال وحدات الانتاج وقدم شـبكة النقل ورداءة طاقتهـا وانخفاض معامـل القدرة مما يعني صرف قدرة كبـيرة من القـدرة التصميميـة (أم في أي) لوحدات الانتـاج لغرض تجهيز مفاعلية شـبكتي النقـل والتوزيع وزيادة المحـولات الثانويـة للحد من عامـل التزامن اثناء مراحـل القطـع المبرمـج فـأن الطريـق الوحيـد لضمان اسـتقرار الشـبكة هو توفير احتياط دوار بنسـبة 20 % مع احتياط ساكن لا يقل عن 30 % زائدا 15 % لتجهيز خسائر القدرة التفاعلية لشـبكتي النقل والتوزيع كما ان اغلب مولـدات الديزل والوحدات الغازيـة الصغيرة تعمل باقـل مـن طاقتهـا التصميميـة في فصل الصيـف نتيجة ارتفـاع درجـات الحرارة ولكـي تحل أزمـة الكهرباء يجب ان تكـون القـدرة التصميمية لوحـدات التوليد تزيد عن معدل الحمل بثلاثة اضعاف.

6- سلامة وحدات التوليد:

العطـل المفاجـئ لوحـدات التوليـد المتصلـة بالمنظومـة الكهربائيـة تـؤدي الى حـدوث صدمـة تتحسسـها جميع الطوربينـات المربوطـة بالشـبكة و تكـرار حـدوث هذه الحالـة يـؤدي الى الاسـتهلاك المبكـر لعمـر الطوربينـات عندمـا يكـون معدل حجم وحـدة التوليـد في المنظومة 300 (م.و) وتكـون ثقة مكوناتها تتعدى نسـبة ال 80 % فـأن العطل المفاجئ لوحـدات التوليد يتكرر بمعدل 30-20 مرة بالسـنة لمنظومة بحجم المنظومة العراقية اما عندما يكـون معدل حجم وحـدات الانتاج 55 (م.و) لهـذه المنظومة كما في الوضع الراهـن للمنظومة العراقية وعندما تكون اغلب وحدات الانتاج عديمة الموثوقية فأن هذه الاحتمالية تكرر في المنظومة مابين 300-200 مرة بالسنة.

7- شوائب ومخلفات:

عاجـلا ام أجـلا فان شـبكة التوليـد بحاجـة إلى تزويدها بأنظمـة تنقيـة هـواء الاحـتراق المطـروح إلى البيئة من شـوائب ومخلفـات عمليـة احـتراق السـوائل النفطيـة والغازيـة, ليـس فقط رفقـا بالبيئة ولكن رفقا بسـلامة وصحـة السـكان وغذائهم والهـواء الذي يستنشـقوه هذه المشـكلة سـوف تصبـح ضرورية وملحـة عندمـا ترتفع الإنتاجيـة التوليدية للمحطـات العراقيـة فكلفة تجهيز وتشـغيل وصيانة اجهزة تنقية الهواء لوحدة سـعة 500 (م.و) تفوق كلفة تجهيز عشـر وحدات كل وحدة سـعتها 50 (م.و) بأربعة أضعاف.

الحلول والمعالجات لازمة الكهرباء في العراق

مـن اجل تحقيق شـبكة توليد مسـتقرة تخضـع لصيانة دوريـة فعالـة وغير مكلفـة وتقليـل كلفة الانتـاج وبما يتناسـب مـع شـبكات دول المنطقـة وما يخـدم ميزانية المواطن ويقلل من تسـعيرة القطاعين الصناعي والزراعي وبالتالـي كلفة انتاج البضاعة المحلية والاسـتغلال الامثل للموارد النفطية والغازية والوصول الى اكتفاء مالي لوزارة

الكهرباء وزيادة جاهزية وثقة وحدات التوليد, لشبكة التوليد العراقية اخذين بنظر الاعتبار معدل الطلب ومقدار حجم الذروة, منطقيا وعلميا وفنيا واقتصاديا يجب ان تتخذ الشكل الطبيعي التالي:

1- تجهيز الحمل الثابت عن طريق وحدات توليد بخارية سعة 350-600 (م.و) للوحدة الواحدة تعمل بكفائة حرارية تزيد عن 45% ووحدات غازية مركبة سعة 300-500 (م.و) تعمل بكفاءة حرارية 55-56 % سعة هذه الوحدات يبلغ 120 % من حجم معدل الحمل الثابت.

2- وحدات بخارية سعة (200-300 م.و) ووحدات غازية مركبة سعة 150-200 (م.و) وبنسبة 30 % من سعة معدل الاستهلاك تستخدم للاحتياط الدوار ومتابعة حمل الذروة وتقلبات الطلب خلال ساعات الحمل الثابت تشغل هذه المحطات بقدرات اقل من تصميمها وتترك لمتابعة تقلبات الطلب.

3- احتياط ساكن بنسبة 20 % من معدل الحمل يتكون من وحدات غازية سعة 40-120 (م.و) ووحدات ديزل سعة 15-25 (م.و) يستخدم فقط في حالة الطوارئ كالعطل المفاجئ لاحدى الوحدات في الفقرتين الاولى والثانية.

لاطلاق عملية المعالجة الجذرية والفنية والتي تتخذ الخطوات المتوازية التالية:

1- تخصيص مبلغ 18 مليار دولار على زيادة سعة وكفاءة خطوط النقل والتوزيع ومعالجة انخفاض معامل القدرة هذه الخطوة وحدها سوف تخفض كلفة الانتاج بما لايقل عن 20 دولار للميغا واط / ساعة وذلك عن طريق تقليل خسائر النقل والتوزيع وزيادة قدرة وكفائة وحدات التوليد التي تضطر بالعمل بقدرة اقل من قدرتها التصميمية وذلك بانشغالها بتزويد مفاعليه الشبكة المرتفعة مما يترتب عنه توفير مليارين دولار سنويا.

2- تخصيص مبلغ 25 مليار دولار على انتاج الغاز وسبل ايصاله الى محطات التوليد وذلك بالوصول الى قدرة انتاج مقدارها 80 مليون متر مكعب عام 2015 مما يعني توليد ما معدله 12,000 (م.و) بواسطة الغاز الطبيعي مما يوفر ما مقداره 15 مليار دولار سنويا والوصول إلى طاقة انتاج مقدارها 160 مليون متر مكعب عام 2020 وذلك لتجهيز 80 % من إنتاج الكهرباء عن طريق الغاز مما يوفر للدولة 25 مليار دولار سنويا في حالة اكتمال هذه الخطوة فقط.

3- تخصيص مبلغ 4 مليارات دولار على عمليات تأهيل الوحدات الموجودة في الخدمة حاليا التي قدرتها الانتاجية التصميمية تزيد عن 100 (م.و) وذلك بالاستعانة بشركات عالمية متخصصة واعادتها الى قدرتها التصميمية وموثوقيتها الاصلية.

4- تخصيص مبلغ 5 مليارات دولار على نصب وحدات جنرال الكترك وسيمنز بمدة لاتتجاوز الثلاث سنوات.

5- تخصيص مبلغ 4 مليارات دولار على تحويل الوحدات الغازية سعة 125 (م.و) فما فوق من الوحدات المفتوحة الى الوحدات المركبة بمدة لا تتجاوز الأربع سنوات و هذه العملية سوف تضيف اكثر من 3,000 (م.و) وتوفر 20 دولار للميغا واط.ساعة للوحدات العاملة بالغاز الطبيعي و 92 دولار للميغاواط. ساعة للوحدات العاملة بالنفط الاسود

6- التحويل التدريجي للمحطات الغازية والبخارية الى العمل بالغاز الطبيعي وبما يتناسب ويتزامن مع تصاعد انتاج مصانع الغاز.

7- البدء بالتخطيط والإجراءات لإنشاء 20 وحدة بخارية سعة 600 (م.و) تعمل بالغاز الطبيعي وبقيمة اجمالية مقدارها 12 مليار دولار وهذه الخطوة ستضيف (12,000)م.و .

8- البدء بالتخطيط والإجراءات لإنشاء 20 وحدة غازية مركبة سعة 500 (م.و) تعمل بالغاز الطبيعي وبقيمة اجمالية مقدارها 10 مليار دولار وهذه الخطوة تضيف (10,000)م.و

9- الاستعانة بشركات عالمية متخصصة لتدريب الكوادر العراقية على السبل الصحيحة في تشغيل وصيانة وإدامة محطات التوليد.

10- إحالة الوحدات الصغيرة (اقل من 100 ميغا واط) على التقاعد تدريجيا وتزامنا مع ارتفاع معدلات الاحتياط ومواكبتها لزيادة النمو الطبيعي للمنظومة .

الاستثمار انعطاف حضاري نحو البناء والأعمار

حسين علي الناصر

الدول المتقدمة التي سبقتنا بمجالات عدة كان للاستثمار الفضل الأكبر في نهضتها لأن الاستثمار حالة حضارية متطورة يسعى من خلاله أصحاب رؤوس الأموال بتشغيل أموالهم في مشاريع متعددة لذلك فأن هذه الرؤية الشاخصة لابد إن يكون لها مرتكزات من اجل نجاحها وان يأخذ من خلالها الاستثمار القاعدة الأساسية فالاستقرار الأمني العمود الفقري لنجاح الاستثمار لهذا فأن ولوج الاستثمار إلى بلادنا شكل منعطف مهم في نهضة شمولية تأخذ مدياتها بشكل يعيد رسم الخارطة الاقتصادية للبلاد لذلك فأن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي بصورة عامة والاستثمار المحلي بصورة خاصة هما حجر الزاوية في تنويع المشاريع المستثمرة لان الاستثمار دخل في مجالات عدة منها بناء المصانع والمعامل واستثمار الثروة الحيوانية والزراعية والصناعية وهو بحاجة إلى عوامل مساعدة لنمو الاستثمار والمثنى باعتبارها احد المحافظات التي تعيش ثمار الاستثمار فإنها ساهمت بشكل كبير في جلب المستثمرين العرب والأجانب لكي يأخذوا حصتهم من المحافظة ويساهموا في وجود استثمار حقيقي نوعي وليس كمي لان هيئة استثمار المثنى تسعى لإنشاء المرافق التي تخدم المحافظة وتعود عليها بالنفع وتقلل من نسبة البطالة التي تشكل عاملا مؤثرا في المجتمع حيث انتشار المشاريع في المحافظة لم يكن وليد الصدفة ولكن نتيجة جهود بذلت من اجل إن ينتعش الاستثمار في هذه المحافظة الآمنة فالمشاريع الحالية التي تشيد ضمن الاستثمار الأجنبي والمحلي له دلالاته في نهضة تنموية صادقة أخذت تعطي ثمارها لذا فان على الحكومة المحلية أن تساهم في دعم هيئة الاستثمار في توفير الأراضي للمستثمرين لان ذلك يشكل عنصرا مهما في دفع عملية الاستثمار نحو الأمام وان يأخذ الاستثمار المحلي دوره في هذا المجال فالاستثمار بمفهومه الخاص هو حالة بناء واعمار غير مؤثر على خزينة الدولة وإنما يساهم في دعمها ولابد أن تكون المسؤولية محددة تجاه هذا من خلال توفير الأمن والأراضي وبما إن المثنى تزخر بأراض واسعة فقد سعت هيئة الاستثمار جاهدة ولازالت من اجل أن يعم الاسْتثمار كل المحافظة حتى تصبح حالة النهوض وجدانية تشمل مساحات واسعة وليست في نطاق ضيق وهنا لابد أن تعرج على حالات لازالت قيد الطموح وهو القطاع الزراعي فالمحافظة بحاجة إلى هذا النوع لأنه غذاء المواطنين وبما إن الوسائل الكفيلة بإنجاح مثل هذه المشاريع متوفرة فيبقى تأثير الهيئة على المستثمرين وحثهم بهذا الاتجاه إن الوضع العام يشيد بما تبذله الهيئة من اختيار المشاريع النوعية التي تحتاجها المحافظة وهذا الجهد سيثمر مستقبلا عن مشاريع عملاقة تحقق نجاحات على ارض الواقع وتعود بالنفع للمحافظة فالمساهمة في دعم هيئة الاستثمار لكي تنفذ خططها هو واجب وطني لان محصلة كل مايتم إنشاؤه هو للشعب فالمشاريع الاستثمارية الحالية ذات نوعية خاصة والمحافظة بحاجة إليها لهذا فأن الاستثمار بكل توجهاته هو انعطاف حضاري أفاض على البلاد نوعا من الرقي والتطور وهذا ما تشهده المثنى محافظة الأمان والاستقرار فالاهتمام بالاستثمار هو ضرورة واقعية لأنه عصب الحياة في نهوضها وبنائها وهكذا تنهض البلاد في توجهات الاستثمار الأجنبي والمحلي ونبارك لكل الجهود التي تبذل في تفعيل هذا الجهد الفعلي والحقيقي .

من يحدد الهوية المعمارية للسماوة ؟

المهندسة / زهراء صباح صالح

تعتبر حضارة الوركاء أول الحضارات في العالم القديم التي نمت في كل الاتجاهات بتقدم ملحوظ وتميز كبير في مجال الزراعة والصناعة والعلوم والفنون وكان أهم تلك المجالات العمارة فالذي بقي من تاريخ ذلك الزمان يبرز كيف كان لبناة تلك الحضارة وعي وإحساس كامل وفهم لأهمية العمارة وشكل المباني وتأثيرها على حياتهم الاجتماعية عبر بناء الأسوار حول المدن للحماية من الهجوم الخارجي وتأثيرها على حياتهم الدينية من خلال الارتفاع للارتقاء إلى الإله والوصول إليه ولذا فأن العمارة تمثل انعكاس لثقافة المجتمع وتطور أفكاره.

وبمرور الزمن وتطور الحضارات وجدت العمارة الإسلامية العباسية ونتيجة لإهمالها فقد اندثرت ولم يتبقى منها إي اثر في الوقت الحالي ولم يظهر البديل الجيد الذي يضاهي الحضارة القديمة فبعد كل ذلك التقدم في العمارة بداية من الوركاء ومرورا بالعمارة العباسية فأننا لا نجد اليوم تأثير ذلك على المدينة وهي التي تحمل في طياتها منبع الحضارات العريقة نجدها اليوم اتخذت أشكال وطرز معمارية وأساليب مختلفة جعلت المدينة تخضع لأذواق مختلفة هجينة بعيدة عن تاريخ العمارة العريق الذي تملكه هذه المحافظة على وجه الخصوص ولذا فان الهوية ضرورة من ضروريات الحضارة وتعزيز هذه الهوية وتطويرها على مر العصور احد جوانب إحياءها واستمرارها وفي محاولة لإظهار المحافظة بشكل جديد وراق ومتقدم وذو عمارة متميزة وإكسابها هوية معينة فقد ظهرت المحاولات في إعادة تغليف بعض الأبنية القديمة لإظهارها بمظهر جديد يجمل المدينة ولكن هذه المحاولة بدت عشوائية وبطرق مختلفة ولم تراع الذوق العام ولم تتعامل هذه الطرق مع أهم مقومات العمارة ومنها موقع المشروع ووظيفة المشروع والروحية التي يبرزها المشروع وما يتميز بها عن غيره من المواقع والمشاريع المختلفة حيث باتت واجهة المنازل والمطاعم والمحال التجارية والعمارات السكنية تتحد في فقدانها للهوية المعمارية ولا يمكن تمييز هذه عن تلك .

فأصبحت هوية المدينة لا تملك صفة معينه أو طابع أو تمييز فمن المسؤول عن تحديد هوية المدينة وعماراتها وإرجاع هويتها الضائعة في ظل تلك المحاولات العقيمة لتجميلها.

ولم يتم الاكتفاء بهذا فحسب وإنما بعض النصب التي تنتمي إلى حضارة أخرى تبعد آلاف الأميال عن مدينتنا وحضارتنا والسبب في ذلك توفرها بشكل كبير ورخصها بشكل اكبر فاحتلت العمارة الصينية مثلا المدينة الحضارية العريقة بشكل منقطع النظير فباتت كل النصب التي تضاف لجمال المدينة كأنها تضاف لتغيير هوية وعمارة وذوق المدينة والتي لا تمت لحضارتنا بصلة وهي ليست بأجمل وأفضل وأرقى من حضارة العراق فأين ذهبت النصب التي تحكي قصصا تاريخية قديمة مثل شهرزاد وشهريار ونصب الجندي المجهول الذي كان يشمخ سابقا في ساحة الفردوس في بغداد للمعماري رفعت الجادرجي الذي أزيل كونه يمثل فترة سابقة من التاريخ وكذلك وتمثال كهرمانة.

في هذا الباب لا احصر جمال النصب في هذه القصص وإنما في الإحساس الذي يحمله هذا النصب والروحية التي تجعل الناظر إليها يفكر فيها وبروحيتها ويمتع نظره إليها كأن تحمل فكره قصة قديمة أو مستوحاة من واقع حالي أو تجرد فكرة معينة لها تأثيرها في حياة الناس وتمس الجزء الروحي والإحساس العالي داخلهم بدلا من إضافة لا تمثل مفهوم أو حكمة أو قصة أو منظر جميل وإنما فقط لأجل الزينة وللأسف فهي لا تنجح في الغرض الوحيد الذي نصبت لأجله ولسنا بموضع الانتقاص من هذه الحضارة أو تلك وإنما يتوجب وضع الشيء المناسب في المكان المناسب له فالحضارة الصينية أو غيرها جميلة جدا في حي خاص بها في أي دولة من الدول حتى لو كان في المحافظة لكن ليس في كل أرجاء المدينة

وقبل هذا أو ذاك أليس من الأجدر بدل إضافة تلك النصب التي تسيء للمدينة دون الاهتمام بواقع المحافظة الذي يمثل الجزء الأهم فعلى كل الأصعدة وفي كل المجالات يتم الانتهاء من الخطوط العريضة ثم اللجوء إلى تزيينه وتجميله فهل يفكر الطبيب في كيفية خياطة مكان الجرح قبل تفكيره بطريقة معالجة الجرح نفسه أليس من الأجدر وضع الخطوط الرئيسة لكيان المدينة بدلا من تزيينها على أنقاضها أليس من الأجدر تبليط الطرق وتنظيم خطوط السير وتوفير خدمات ضرورية بدلا من التزيين فكيف يمكن إضافة ورده بيضاء اللون على الزبال فلن تغطي الوردة الجميلة هذه الأوساخ ولن تغض النظر عن الازبال التي تحتها أليس من الأجدر تنظيف هذا المكان من الازبال وإظهار جمال المكان الطبيعي أولا ثم وضع الوردة المناسبة للمكان ليزداد جمالا .

أليس هناك خطة عمل رئيسية تعمل عليها المحافظة للقيام بإعمالها ومسؤولياتها فمن المسؤول عن هذه العشوائية في تنفيذ الأعمال ومن المسؤول عن تمزيق هذه الخطة بكل أركانها وعن ضياع هوية المدينة وضياع التنظيم في أعمالها وفي عمارتها وفي أبنيتها وفي حاضرها وفي مستقبلها

وأين دور شريحة المثقفين في المدينة الذين لابد ان يكون لهم رأي او موقف تجاه هذه العشوائية وأين تظهر أعمالهم لتبرز كمثال للارتقاء به وجعله مثل لما غيره وأين هم في طرح الآراء والانتقاد لما هو موجود سواء كان هذا النقد بناء او غير بناء أين دورهم الواضح في هذا الوقت الذي انتهت فيه عصور الخوف.

ظهرت المحاولات في إعادة تغليف بعض الأبنية القديمة لإظهارها بمظهر جديد يجمل المدينة ولكن هذه المحاولة بدت عشوائية وبطرق مختلفة ولم تراع الذوق العام ولم تتعامل هذه الطرق مع أهم مقومات العمارة ومنها موقع المشروع ووظيفة المشروع والروحية التي يبرزها المشروع وما يتميز بها عن غيره من المواقع والمشاريع المختلفة حيث باتت واجهة المنازل والمطاعم والمحال التجارية والعمارات السكنية تتحد في فقدانها للهوية المعمارية ولا يمكن تمييز هذه عن تلك

المعضلة والحل

في حسم سمات الدخول لوفود الشركات الاستثمارية الزائرة للعراق

تكمن اهمية التشخيص وتحديد اهم المعوقات التي تواجه الاداء الوظيفي في دوائر الدولة لما له من دور بارز في رسم السياسة العامة لضمان النجاح في الاداء العام وتذليل كافة الصعوبات والمعضلات التي تطرأ اثناء القيام بأداء الواجبات والمهام الموكلة لتلك الدوائر الحكومية التي تتعامل مع الجمهور لغرض تلبية احتياجاتهم وتقديم افضل الخدمات التي من شأنها ان تسهم في زيادة معدلات النمو والتطور في مجال الخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

ولما ان لقطاع الاستثمار الدور الابرز والاهم في تنشيط عجلة الاقتصاد اصبح من الاهمية بمكان تشخيص وتحديد اهم المعوقات التي تواجه عمل هيئات الاستثمار في العراق.

ولعل خبراء الاقتصاد والباحثون في الشأن الاقتصادي ومعهم القائمون على هيئات الاستثمار أثروا الميدان الاقتصادي في جملة من المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع الاستثمار وحزمة من الحلول والمقترحات الضامنة لنجاح عمل الاستثمار

إلا انه وبالرغم من تلك الحلول والمقترحات التي طرحت في ميادين اقتصادية شتى لم نشهد تقدما ملموسا يرسم ملامح الحل لتفعيل وتنشيط دور الاستثمار وجعله القطاع الثاني والرديف لقطاع تصدير النفط الخام وتعزيز ميزانية الدولة بمدخلات وواردات جديدة يمكن الاعتماد عليها في توفير جزء كبير من الخدمات العامة للمجتمع والدولة في آن معاً.

ولعل ابرز المعوقات التي تقف حائلا امام تقدم عجلة الاستثمار هي تقويض الصلاحيات الممنوحة لهيئات الاستثمار فبالرغم من النصوص والبنود والفقرات القانونية التي جاءت في قانون الاستثمار المعدل رقم 13 لعام 2006 والأنظمة القانونية المصاحبة له التي اقرت بمنح الصفة المعنوية لهيئات الاستثمار مما يعني تمتع تلك الهيئات بالشخصية المعنوية المستقلة مما يتيح لها العمل مع كافة وزارات ودوائر الدولة دون الرجوع للهيئة الوطنية للاستثمار للوقوف على رأيها بالموافقة من عدمه عدا عن التنسيق في العمل المشترك فقط مع الهيئة الوطنية والعمل بما يتلاءم مع اللوائح والنظم والقوانين العراقية النافذة .

إذ أن هيئات الاستثمار المنتشرة في عموم محافظات العراق ومنذ عام 2006 لا زالت غير قادرة على استحصال سمات الدخول لوفود الشركات الاستثمارية الزائرة لها التي تأتي للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة .

حيث تقوم الهيئة الاستثمارية الراغبة في الحصول على سمة الدخول بمفاتحة الهيئة الوطنية للاستثمار ومن ثم تقوم الهيئة الوطنية بمفاتحة وزارة الداخلية وقد تستغرق تلك العملية اكثر من شهر احيانا مما يسبب الاستنزاف في ضياع الفرص الاستثمارية والهدر في الجهد والوقت معاً.

والحل لتلك المعضلة يكمن في منح الصلاحيات الكاملة لهيئات الاستثمار في مفاتحة وزارة الداخلية مباشرة او دوائرها لمديريات الجنسية والجوازات والإقامة المنتشرة في عموم محافظات العراق للحصول على سمات الدخول لوفود الشركات الاستثمارية وطواقمها الادارية والفنية مما سوف يسهم في سرعة وانجاز سمات الدخول وتخفيف العبئ على الهيئة الوطنية للاستثمار .... ومن الله التوفيق.

مدير التحرير
علي حنون الشمري
email:aliho2008@gmail.com

Dilemma and solution

In severance of entry visas to the visiting delegations of investment companies for Iraq.

In severance of entry visas to the visiting delegations of investment companies for Iraq.
The importance of the diagnosis lies in identify the most important obstacles which facing functionality in government departments because of its prominent role in shaping public policy to ensure success in the general performance and overcome all the difficulties and dilemmas that arise while on the performance of duties and tasks assigned to those government departments that deal with the public in order to satisfy their needs and provide the best services that will contribute to increased rates of growth and development in the field of economic and social services.
As for the investment sector has the most prominent and important role in activation the economy , it has become very important to diagnose and identify the main obstacles that facing the investment commissions in Iraq.
Perhaps economists and researchers in the economic aspect, along with organizers of the investment commissions influenced the economic field in a number of obstacles and problems which faced the investment sector and a package of solutions with proposals guaranteeing the success of investment.
However, despite of these solutions and proposals that were put in the fields of economic variety, but we did not see a significant progress lays out the solution to enable and activate the role of investment and make it as a secondary sector and substitute for export of crude oil sector for strengthening the state budget with inputs and new imports that can be relied on to provide a large part of public services to the society and the state at the same time.
Perhaps the most prominent obstacles which stand as a partition in front of investment wheel is demolition the authorities which granted to the investment commissions ,so despite of items and legal paragraphs, which came in the amended investment law No. 13 of 2006, and legal systems associated with it, that approved granting a moral attribute to the investment commissions, which means enjoyment of those commissions with the independent moral personality, which allowing them to work with all ministries and government departments without reference to the National Investment Commissions N.I.C. to determine whether or not to approve its opinion, except for the coordination of joint action only with N.I.C to work in line with the rules and regulations according to the Iraqi valid laws.
As investment commissions spread throughout the provinces of Iraq since 2006 but it is still unable to obtain the visas for the visiting delegations of investment companies that are coming to looking forward to the available investment opportunities.
Whereas the investment commission which is wishing to obtain a visa it must approached N.I.C then it approached the Ministry of the Interior. That process may take more than a month, sometimes causing a depletion in loss of investment opportunities and waste of efforts with time together.
The solution to this dilemma lies in granting the full authorities for the investment commissions in approaching the Ministry of Interior directly or its directorates Nationality, Passports and Residence which spread in all provinces of Iraq to obtain the entry visas to the delegations of the investment companies and their crews administrative and technical, which will contribute in speed and completion the process of visas and reduce the burden on N.I.C. National Investment Commission.
Success From God.

Mr. Ali H.Oglah AL Shammarri
Managing editor
email:aliho2008@gmail.com

A delegation of Turkish Zozek Company searches with M.I.C the Investment opportunities in Al-Electricity sector

Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman searched the set up Electric stations project in Al-Muthanna province with A delegation of Turkish Zozek Company in attended Engineer Mr. Majid Sadod , chief of the Investment committee in AL-Muthanna provincial council.

The delegation consist of Mr. wiriaa Jalal the technical manager , Dr. Hussien Alshimmiri , chief of the mentioned delegation and Saad AL khateeb .

They searched the ability to set up the Electricity power generators stations and the mechanism of distribution them in the province as well as AL-Salman and Busaya districts that depended on the generators .

Mr. wiriaa showed the desire of his company to set up Electricity stations in capacity (30 Mega / watt) for each one station .He also said that his company will prepare the economic and technical studies to provide them to M.I.C and the local government .

From its side , M.I.C showed its welcome in the project idea and that it is an important step to solve the Electricity crisis in the province.

M.I.C showed its preparation to provide all the facilities which lead to accelerate the project execution.

Investment commissions take parts in Baghdad international expo in the circulation 38 Under the slogan (Investment and building incarnates Iraqi intentions in peace and continue in building , development and civilization progress)

The circulation 38 of Baghdad international expo , activities have set for in participate more than 1200 companies in various spaces from(18) countries at the time (1-10) November 2011 .

His Excellency prim minster's Mr. Noori Al Maliki called for changing all the economical laws for serving the market economic in Iraq and he confirmed the necessity to find warrant laws to all the desired companies which want to invest in Iraq and he added the Iraqi economic was comprehensive . He also consider opening the expo in a wide number of companies proves the increase the investment activity in Iraq .

The fair has witnessed activity a participate by the Germany , American and Turkish companies but the Arabian companies have recorded clearly absence .

Investment commissions in the provinces have attended that a fair ,M.I.C has taken part in promotion for its investment opportunities for the foreign and local companies which contributed in to expo.

A delegation of M.I.C has distributed brushers' for the investment opportunities and M.I.C s projects under achievement and other profiles which included M.I.C magazines , investment law and the new investment map for Al Muthanna province .

M.I.C position has witnessed a wide crowded from many foreign companies and many local foreign V.I.P who a appreciated the activity role for the local government and M.I.C staff to push the investment process in the province the importance continue in these efforts to build the province and development it in various spaces.

Pakistani Gega group Company intends to set up the biggest agricultural Investment project

The delegation of Pakistani Gega group Company have done the second negotiation with M.I.C to set up the biggest project in the sector of agricultural and the food industries as well as they searched the available investment opportunities in the sector of Housing unit.

Mr. Abdalraheem A . Gega the executive Manager for the company has explained that the company will invest in AL Muthanna through set up the biggest integrated agricultural Investment project in Iraq . They searched the opportunities set up Housing complexes .

Mr. Abdalraheem A . Gega has declared that his group has completed all its procedures to get the Investment license after we provide (C.V) of our company to M.I.C.

From his side , Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chairman has showed The M.I.C 'readiness to provide all the facilities that regard in granting the Investment license in super time to accelerate achievement the project in its time .Also he confirmed that Al Muthanna attracted the largest companies due to the good Investment climate.

AL Yasiri has said that AL Muthanna has an attractive Investment climate in the sector of (agriculture and live stock) because of available arable lands and underground –superficial water which made AL Muthanna stand in ahead of agricultural provinces .

It should be noted , the mentioned group has a genetic ability in capitals and it has many Investments in the sector of (Trade ,Agriculture and building) in Pakistan , Africa and the middle East .

M.I.C withdraws the granted Investment license for Ishraket AL Madina contracts Company .

M.I.C Board has decided to withdraw the granted Investment license for Ishraket AL Madina contracts Company because of its breach of the conditions that set forth in the license ' contract .

The mentioned decision was according to the Investment law No.(13) of (2006) and its amendments .

Chief Engineers Mr. Adil D. Al Yasiri M.I.C Chairman has confirmed that M.I.C follows up all its existing and lagging projects .

He referred to that M.I.C Board has cancelled five Investment licenses due to the lagging of the investors.

Turkish Company searches the Investment opportunities in AL Muthann province with M.I.C

The delegation of Turkish techno group company has searched with chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman the investment opportunities in the province particularly in sector of Housing units and set up a commercial mall.

Mr. Ibraheem Khaleel general manager of above company has showed desire of his company to invest in Housing units in Horizontal- Vertical building as well as set up a commercial mall after he got the Investment license .

From his side , M.I.C Chairman welcomed the mentioned delegation and showed them all available opportunities as a Housing units and expressed the readiness of M.I.C to cooperate with the company and he confirm the province need to (25000 Housing units) to cover the current deficit.

Al-Muthanna University president and M.I.C Chairman holds a wide meeting to search the common cooperation paths between the University and M.I.C

In the framework enlarge the cooperation and coordination between the University and M.I.C. to sustain the relationship and uplift the investment reality in AL Muthanna province , a delegation of M.I.C in a headed Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman visited Al-Muthanna University and met Dr. Auz AL deen H. Abualteman Al-Muthanna University president in attended Dr. Riyad ALGarra a dean of Engineering College and Dr. Mohammed ALwzi.
They searched the common cooperation between the University and M.I.C. to improve the current Investment process in the province and development the economic studies for the investment projects in the various investment spaces .
Dr. Abualteman said that Al-Samawa has a good priority because it is symbol Iraqi historical and political , he showed his happiness for this visit and he stressed to focus on future meetings . He also said that he asked all the deans and lecturers to uplift both the province reality and the university.
Engineer Mr. Adil Alyasiri M.I.C Chairman showed all the achievements and the Investment projects that M.I.C has contributed to set up them as well as a good Investment climate which lead to attract many local – foreign Investment companies .
Alyasiri invited Muthanna University president to visit the mentioned Companies and showed the Investment projects in the province , also he remembered the number of granted Investment licenses.
They searched many suggestions that serves the province likes setting up educational hospital for veterinary medicine and Housing units for the University by Investment .

Japanese Sakura Companies group searches the Investment opportunities in Al Muthanna and shows its desire to build Five Stars Hotel

The delegation of Japanese Sakura Companies group has searched with M.I.C the available Investment opportunities in Al Muthanna.
The group expressed its desire to invest in(Housing ,Tourism ,Industry) sectors , that came after a wide tour by the delegation with M.I.C to Sawa lake , Cement plants and Samawa salt area.
Mr. Koji Sakura the chief of the mentioned delegation has said that the group intended to build Five Stars Fotel will be done during six months on the land (8dunem) in the way of readymade as well as another plant like Cement and salt industry.
Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has Confirmed that M.I.C has readiness to provide all the facilities which would speed up the Investment projects in the province , he also added the mentioned group will be complemented its procedures to get the investment licenses to implement its projects.
Al Yasiry noted that M.I.C has granted four investment licenses in capitals about one billion US$ to Pakistanian Gaga group to execute projects in sectors of (Housing and agriculture) indicating that M.I.C has allocated (250,000 Dunem) to implement the sugar cane agriculture project in cost about (293000,000 US$)in Al Muthanna.

Two local investors submit an official application to implement

Industrial and Service projects in Al Muthanna province . In framework of the develop the Investment process which the province has been witnessed in various spaces (Agriculture , Industrial , Housing and Entertainment) many local investors have showed their desires to get Investment licenses to execute Industrial and Service projects according to Iraqi Investments law No. (13) of (2006) and its amendments .
In this time the Investor Mr. Mustaq al-Laythi has applied to get agreement to set up washing car station which will be done in modern global features from the other hand the Investor Mr. Nazar Al-Hajari has applied to get agreement to set up Paper Bags plant .The both two projects will contribute to revive and develop the Service and Industrial sectors in the province .
From his side , Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has expressed that M.I.C ' readiness to provide all the facilities which granted by Iraqi Investment Law so as to activate the Investment sector in al Muthanna province and attract the desire Companies and Investor to invest in the province.

The second deputy of a Chairman of Al Muthanna provincial council visits M.I.C and inspect Al Samawa amusement city and Al Doah Cement plant projects

In framework of the efforts to support the current Investment process in the province and showing the achievement ratio in number of M.I.C projects , Mr. Salam Hamza Mauief the second deputy of a Chairman of the provincial council and Mr. Majid Sadood the Chief of the Investment Committee in the provincial council have visited the mentioned projects in above.
Mr. Salam Hamza Mauief has appreciated the investment ratio and he confirmed the need province to various sectors to provide the job opportunities and uplift the economic level and set up entertainment sectors for AL-Samawa' families .
The two authorize managers showed a detailed explanations about the two mentioned projects.
It will be noted the local Government in its two branches legislative – executive always visited M.I.C and inspected the under achievement projects to contribute in solving all the obstructs that face the continuation of the work.

M.I.C withdraws the granted Investment license to AL Mabruka Company for the public contracts and Investor submit to get Investment license

M.I.C has decided to withdraw the granted Investment license to AL Mabruka Company for the public contracts because of breaching the written conditions in the license contract.
Chief Engineer Mr. ADil D. Mohammed M.I.C Chairman and Chief the Board has declared that M.I.C has canceled the Investment license
No. (20) which granted in August of (2009) for the above reason according to Iraqi Investment Law No. (13) of (2006) and its amendments .
He confirmed that M.I.C made regularly follow up for all the Investment projects and the Investment licenses to show all the difficulties which stopped the Investors' work.
From the other hand, the Investor Mr. Saad Tuaama submit to get the Investment license to set up An agriculture – animal product project on the area about (10000 Dunem) , Mr. Saad expressed his readiness to execute all the conditions according Iraqi Investment Law No. (13) of (2006) and its amendments .
It should be noted , the Agriculture sector witnessed popularity by the Investors because of the successful fundamentals for this vital sctor.

Kuwaiti investors group intend to set up agricultural investment project for the coverage agriculture and live stock in the province

Kuwaiti investors group intend to set up an agricultural investment project in the province . Mr. Naif Al-Azimi Kuwaiti investor has said that we submit to get Investment license to set up the above project in capital about (400,000 US $) on the land about (500 Dunem) . Al Azimi has added we went in tour to number of the offered lands which allocated as investment opportunities and we have got a good vision about some locations to choose a suitable land to set up our project and we will start after we complete all the official procedures .
From his side , chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has expressed that M.I.C 's readiness to cooperation with all the local and foreign investors , he also said that the application of Kuwaiti investors is under study by M.I.C' Departments according to the official procedures and the Investment license will be granted to them after complete all the official procedures .
M.I.C Chairman has confirmed that M.I.C will enlarge the cooperation framework with all the investors to uplift the economical level and provide the work opportunities and satisfaction of the market local market.
It should be noted , AL Muthanna province is the one of the agricultural provinces which has a wide arable lands , live stock and underground – superficial water as well as it is the second province in area of Iraq.

A good achievement ratios in Noor AL Willaia poultry project and Al Muthanna Governor appreciates M.I.C and Investors of the project

Al Muthanna Governor Mr. Ibrahim S . AL Mayali explained the good achievement ratios in Noor AL Wilaia poultry Investment project in AL Khidir district that reached 65% and he confirmed the Investment in agriculture sector in the province which consider the important sector to support the local economic and uplift it in various directions.
Mr. Al Mayali appreciated the wide efforts of M.I.C and the investor to achieve the mentioned the project which lead to fulfill the province for table eggs and chicken meat.
From his side , M.I.C Chairman Engineer Mr. Adil D. Mohammed has announced that the project will witness product the first stage and he added the project is one of the strategic project which execute on the land about (40) acres in cost (3Billion IQD). The investor Mr. Muhsien Kamil noted that the project consist of four integrated rings included table eggs , chicken meat and factory to produce the fodder in full capacity (5 ton\hour) according to the global technical . the operating will be in the local and foreign labour .Mr. Muhsien added the product energy will reach (4000000) birds yearly and that lead to fulfill the province necessity

The official opening to AL Samawa amusement city by M.I.C

M.I.C has opened AL Saamwa amusement city in attended AL Muthanna governor His Excellency Mr. Ibrahim AL Mayali , Chairman and members of Al Muthanna provincial council as well as the representative of N.I.C Dr. Firas AL Kubaisy .
AL Samawa amusement city is the first entertainment achieved project that executed by Sana AL-Khaleej Investment Company according to the license which granted to the mentioned company. The official opening has been done in celebration ceremonies in attended Iraqi parliament members , a chairman and members of AL Muthanna provincial council , managers of offices ,businessmen and local – foreign Investors .Mr. AL Mayali and Dr. Al Hassani have showed their happiness for the opening the project and thanked M.I.C for the successful achievement.The representative of N.I.C Dr. Firas AL Kubaisy has confirmed that M.I.C is the best commission in Iraq through the number of licenses granted and under achievement projects, he added this success belong to the cooperation between the local government , provincial council and M.I.C.From his side , Chief Engineers Mr. Adil Al yasiri M.I.C Chairman has thanked the local government and provincial council for the continuous support to M.I.C also he said that M.I.C will achieve the similar projects in all districts. It should be noted that Al Samawa amusement city is executed by Sana AL-Khaleej Investment Company in cost (13 million$ US).

M.I.C Magazine in hospitality of the Iraqi journalists Chief

M.I.C ' magazine delegation visited the Iraqi journalists syndicate – general centre to offer congratulations to Mr. Muaiad Al-Lami ,Iraqi journalists head on his winning in the elections of the syndicate which held in the last August.Mr. Muaiad AL-Lami received M.I.C Magazine delegation in headed Mr. Jawad A. Halboos who offered M.I.C congratulations .M.I.C has granted Golden Uruk Pen to Mr. Al-Lami as a national personality . Mr. Halboos has confirmed that the journalists have got many privileges when Mr. Al-Lami has become the Chief iraq syndicate.From his side , Mr. AL-Lami showed his admirable to M.I.C Magazine and thanked M.I.C delegation , he wishes the success to M.I.C in its work and the Investment projects for achieving new gains to the province.

His Excellency Prime Ministers stress the necessity of support the investment

His Excellency prime minister Mr. Noori AL Mallki has confirmed to support the Investment process which stops in the Investment way in Iraq .that it came during the regular meeting to the supreme coordinate commission for provinces which organized in attended governors and the provincial councils chainmen,minister of N.I.C and investment commissions chairmen in the province .

His Excellency Al Maliki ordered to solve all the obstructs that faced the investors and facility the procedures granting visa and residence as well as finding the suitable solutions for the problem allocation the lands for investment purposes .

He appreciated the good steps for M.I.C in execute the investment projects especially when he showed the investment map for Al Muthanna province and he heard a wide explanation about the investment projects which implemented in Al Muthanna .

From his side M.I.C chairman has explained the investment projects achievement and the number of the granted licenses and he referred to the obstruction which stopped the investment process and the big role for the local government in two sides executive and legislative in reducing the difficulties through adopted many procedures legislation which contributed to bush the investment process in the province.

M.I.C holds a consultant meeting to draw the Investment strategic for the year 2012

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman headed the consultant meeting to draw the Investment strategic for the year 2012 in attend the two consultant Mr. Mhmood H. Radhi , Engineer Muaid K. Salih and Ali H. AL Shammarri M.I.C public relations Director

They discussed the M.I.C ' achievements during the past period and diagnosis the point of Strength and weakness in performance to prepare future plan for M.I.C 's work so as to uplift and develop skills and work in M.I.C 's missions .

They also discussed ways which focus to put priority schedule for the promoted projects as the Investment opportunities in the province and depend on the new mechanism for the promotion and marketing theses opportunities locally and internationally according to the latest styles that followed in this space and give the importance to (Agricultures and Industries) projects and focuses on the logistic of Trade services and Tourism that due to develop the province and achieve huge economical returns contribute to uplift the citizen's income and available work opportunities for the unemployed in the province

His Excellency representative of N.I.C Dr. Firas Harboon Al Kubaisi who says : Al Muthanna stands at first list provinces of investment commissions

His Excellency representative of N.I.C has confirmed M.I.C stands in above of the list provinces of investment commissions in Iraq . he also confirmed that M.I.C led number of genetic projects in the province . that it came during in an inspection tour by Dr. Harboon who attended the celebration of opening samawa amusement city by companying M.I.C chairman engineer Mr. Adil D. Al Yasseri .

Dr. Al Kubaisi explained that N.I.C has led a genetic investment projects which send good letters to all investors and capitalists in the world .

The tour involved many projects like Chowder Housing units , Al Doah cement plant and Al Ghadeer palace hotel and he heard a detailed explanation about the ratio of achievements , Al Kubaisi showed his admiration in the current investment woks in the province and stressed to achieve the projects in its time .

The executive manager of Al Ghadeer palace hotel project has confirmed the ratio of achievement reached to 75% and the opening the project at the beginning of the next year

Prospects ..... And viable investment opportunities

Minerals investment…… Getting Started

Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

We are seeking through investment attracting to reactivate Iraq the economical atmosphere promotion of a wide opportunities .
The mineral investment requires recruitment of funds in activities of the treatment and extraction of the natural raw materials and convert them into the products with economic feasibility and social gains.
The mineral investment is one of AL-Muthanna 'priorities after we put foundation to start in the long destinations:-
vision :- The geological survey is the way map in searching the natural raw materials and economical- industrial fundamentals to achieve amateur investment opportunities.
Strategy:- Establishment a various sedateness Investment base.
Target :- Varity of development options , income ,employees and Investment attractions factors.
The result of The discovery geological survey showed a wide storage of limestone as well as the kaolin rich clay and sands which contained the feldspar metal , for these results M.I.C will announce future investment opportunities in sedateness economical dimension after achieve details surveys.
In support of this vision , M.I.C raised wide options to invest the table salt and to establish alkaline industries base , chlorine product , hydraulic acid, detergent industries , bleaching , cosmetics-sterilization materials and sodium bicarbonates ….etc. as a result for the full capacity of Samawa salt that reach (200.000yearly / Ton) it will be settle a wide base of investment projects in competitive capacity to cover the local demand and export. Also M.I.C has raised its investment map in space of construction and important options in product of (Cement, limestone, gypsum, bricks and ceramic ….etc).
We look forward getting encouraging results of the next geological survey to invest in treatment Magnesium metal from dolomite rocks and treatment the sand dunes from feldspar.
The mineral investment represents strength strategy as well as is the one of future options for M.I.C and our vision is the semi-desert that consider the vital scope and the economic depth to settle industrial , agricultural and tourism investments to move the social development in the province.
Allah is blessed

Al-Muthana
Investment

A periodical Magazine issued by Public Relationships department at Al Muthnanna Investment Commission

■ Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

■ President of the Board
Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

■ Editor Manager
Ali Hanoon Oglah AL- Shammarri

■ Editor Secretary
kadhim Musafir Alaajibi

■ Translation
Jawad Abdul Kadhim Halboos

■ Photography
Ameen Ali Dakhil

■ News Editor
Hayder .F. Lefta
Dirgam Majeed AL Yasiri
Ali Kamil Abdallah

■ Typesetting
Zahraa Noor Almusawi
Samah Abdul Kareem AL Khafaji
Russil .J. Sekran

■ Language supervision
kassim A.Utaia

■ E-mail
Samawa investment @ yahoo .com

■ Consultant
Mahmoud Hadi

Web site
www.miciraq .org
www.miciraq.com

NO(13) March 2012

Notice
Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions.
The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

Social return on Investment :-

In the name of Allah ,the Beneficent, the merciful

In the name of God the Merciful
Then as for the foam , it passes away as a worthless thing ; and as for that which profits the people , it tarries in the earth
Believe God Almighty

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

The vital role of the Investments due to in activate the nations 's economics and increasing the spaces of products , services, commercial and improving the life level .looking at the Investment in objectivity case from space of the social return that required to benefit from the experiences of the flow of capital investment in the countries that won the confidence of investors and embraced their projects to take the role in the creation of foundations contribute to the development directions. Where cash flows are important tributary to support the budgets and the elements of multi-sources of funding.

These above results encouraged all the countries to compete to win the investors' confidence and provide a package of legislations , facilities and exemptions as well as to facility all the mechanisms of granting the Investments licenses and allocating the lands in framework accelerate and maximize the economical benefits with warrant the investors right in reap the legislative benefits through employment their money.

The conception of the real development means opening the horizons and sustainable opportunities in front of the people as a goal to reduce the rates of unemployment and poverty and scarcity of jobs to find the objective inherent between the two parts of the quotation investment work and the social return. Briefly it is able to be summarized the social return to invest in the following gains:

-Working towards strengthening our economic in the most efficient way to meet objectives funding resources to overcome the budget deficit.

-Add a vital activities to the economic through motivation the private sector and reactivate the global and regional investments.

-strengthening the social peace by creating the employees and work opportunities.

-improving the environment trade and exchange the benefits among the wide sectors .

-coverage the increasing demands to the consumer goods , services , housing units and tourism resorts.

These gains require mobilization of additional responsibility of solidarity and community support and official toward the formation of a fertile business environment and labour standards of credibility and transparency to settle many projects .

From what the investors achieved the success lead to improve the reputation and attraction the region to increase the economical and social 'successes.

The philosophy of the social services request to respond the people' applications in move all the growth factors to reduce all the difficulties, the decision maker must try to liberate the investment process from the individual decisions to achieve the decent living.

Finally , we appreciate the good role of the investment capitals ,we look forward to achieve the ambitious targets and turn the province to the good pattern in the investment work and Varity the activities to strengthen the exchanging benefits (profits and investors growth) and maximize the social gains to achieve the country and citizen benefit as well as draw the future and generations of the province.

In order to raise the economic level , we are ready to promote professional standers and business ethics ….and establishing strategic alliances with public in order to reach common goals and social return on investment by providing wide opportunities to investors and to support them with their needs.

Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

Numer : Thirteenth
issue March 2012

Al-Muthana Investment

From ALSamawa amusement city to ALGhdeer Tourism Palace Hotel

M.I.C get the process of building and reconstruction

AL Kubaisi : - M.I.C is at the top of Investment commissions in achievement the Investment projects

Al Muthanna Local Government follow up to the Investment projects and a wide appreciate in progress of the achievements

The Agricultural Investment in AL Muthanna opening economical horizons, Gega group is the biggest in the region